الفصل الثالث

عبد الرازق أحمد السنهورى

١٢ أغسطس ١٨٩٥ - ٢١ يوليو ١٩٧١

«وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنةً على السلطتين الأخريَيْن بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته»

(السنهورى فى ٢ يناير ١٩٢٣)

تقديم

جمعتنى بالدكتور السنهورى أيامُ الطلب فى مدرسة الحقوق، وهو يكابد متاعب العام الأول بالجامعة، وزادت العلاقة وثاقة يوم فصلته الجامعة وعمل بالمحاماة وكان يتردد على مكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوى بك، ولما هنأته برياسة مجلس الدولة كنت رئيسا لقسم القضاء الإدارى بهيئة قضايا الدولة فقدمت له كتابين عن الحريات (أبو حنيفه بطل الحرية والتسامح فى الإسلام) و(الهلباوى - مارشال هول - هنرى روبير) وفى الأخير ذكر للسنهورى بين الأحرار من رواد دار الهلباوى بك. فتصفح الكتابين مليًّا ثم قلت له (الحمد لله الذى جمعنا فى أحسن أيامى وأحسن أيامك يامعالى الرئيس).. وكأن الكلام سرّه، وتقبل التحية بقبول حسن، وردها بأحسن منها بعد أشهر حين أهدى إلىّ الجزء الأول من كتابه (الوسيط) وعليه عبارة غالية لصدورها من ذلك المصدر.

وكنا فى هيئة قضايا الدولة - وهو من أعضائها السابقين - فرحين بمجلس الدولة بعد أن شهدنا ولادته العسرة، نعتبره أكبر نصر للأمة بعد دستور سنة ١٩٢٣ ولهيئتنا التى ظفرت به بعد محاولات أربعة رجال سابقين من رجالها[1] كللت الأخيرة منها بالنجاح. وكنا مشفقين عليه من أن تخسره مصر فى إحدى نكسات النظام الملكى بعد أن انتزعته انتزاعا بيد وزارة غير حزبية من مجلس نيابى تؤلفه أقلية حزبية.

من أجل ذلك تعاقبت على المجلس أيام طيبة وأخرى عصيبة، وكانت فترة السنهورى فيه أشق فترة فى حياته وحياة من عملوا فى المحكمة معه، وفى هيئة قضايا الدولة أمامه، ولم تلبث الوزارة التى عينته إلا شهورا أربعة وتتابعت بعدها وزارات تسعة تغاضب مجلس الدولة أو توجس خيفة منه، لكن رئيسه كان على بينة من أمره فولى وجهه شطره.. وكانت عنده أصول القوانين وروحها وأصول الفقه والقانون الأعلى وهو سلطة الأمة.

كان قد رجع من عامين من الأمم المتحدة مع رئيس وزارة يتحدى الإنجليز بأنه سيبنى مصر الحديثة القوية، وكان للسنهورى فى هذا البناء أكثرمن دور واحد.

فلا عجب إذا رأيناه عندما يؤصل مسألة من مسائل حريات الشعب، يحلق على جناحىْ نسر فى الأفق ليبلغ الغاية العليا للأمة.

---

(١) عبد الحميد بدوى - محمود محمد محمود - محمد كامل مرسى - محمد سامى مازن.

ولا غرو، فقد أظهرت أوراقه الشخصية فى سنة ١٩٨٨ أن كفاحه بلغ الغاية، ومجده بلغ أوجه فأصبح يزيد ولا ينقص، فى سنة ١٩٥٢، عندما قررت دوائر مجلس الدولة مجتمعه هيمنة السلطة القضائية على السلطتين الأخريين التنفيذية والتشريعية - وكانت تلك واحدة من أمانىّ سطرها فى يناير سنة ١٩٢٣ - ثم مشى قُدُما لتحقيق باقيها.. حتى إذا فارق الدنيا فارق الأمة العربية وكأنه ملك غير متوَّج.

وبعد.. فالصفحات التالية دراسة فى « السنهورى - الرجل» وهى جهد المقلّ، فالكلام فى صدد القضايا أوالقاضى قد يكون توسعا فى عرف أو مجانبة لأصل.

وهى دعوة للسعداء الذين أضاءت مصابيحه لياليهم ليكافئوا فضله بصحف قيّمة تنتظر كتّابَها، وقد قدم لهم مفاتحها فى كثير من الأبواب: الفقه القانونى أو الإسلامى والتشريع والتعليم والقضاء الإدارى وتوحيد الأمة العربية أو الإسلامية والحرية والحقوق الطبيعية وسيادة القانون واستقلال القضاء أو (السنهورى من أوراقه الشخصية).

عروس البحر المتوسط

هذا فقيه من بناة مصر الحديثة، وضع نفسه- وهو صبى مميز- موضعًا يرجوه بين وطنية مصطفى كامل وعظمة سعد زغلول، قبل سنوات تسعة من تفرد سعد بزعامة مصر فى سنة ١٩١٩. وسار على دربه فى العلم والفقه والعمل الدءوب الدائم لسيادة القانون ونجبُ فى مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد، وبُعث منها مزودا بتراثها إلى أوربة، يتأمله، ويرتبط به مستقبله، حتى إذا بلغ شأوه العالى فى أمته كان شعاره شعار سعد (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة).

وكان هو الوحيد من فرسان الثورة السياسية فى سنة ١٩١٩ الذى خبّ ووضع فى الثورة الاجتماعية سنة ١٩٥٢ وصاغ لها قانون الإصلاح الزراعى.

أما المحاماة فقد دخلها متكارها ولكنه ترك لها ميراثًا أغنى به كل محام أوقاض أو أستاذ فى الحقوق، أو صحفى أو وزير أو رئيس.

ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه تقمّم قممها إذ صار رئيسًا لتحرير مجلة مجلس الدولة حيث ابتكارات الفقه لشق الطريق أمام أساتذة القانون والمدافعين عن سيادته فى عصر سيطر عليه (ملك يأخذ كل سفينة غصبا).وفيها قاوم انحراف السلطة وفى المحكمة قضى للصحافة أنها سياج الحرية ودعامة الديمقراطية.

كان يسرا كله، حين قدم لنا نفسه فى أوراقه الشخصية بخواطره، بعيدا من أعماله أو معاركه أو مفاخرة، وكأنما كان يوثقه إذ يكتبه على ورقه من أوراق مجلس الدولة:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

﴿والضحى والليل إذا سجى. ما ودعك ربك وما قلى. وللآخرة خير لك من الأولى. ولسوف يعطيك ربك فترضى. ألم يجدك يتيما فآوى. ووجدك ضالاً فهدى. ووجدك عائلاً فأغنى. فأما اليتم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك فحدث﴾ « صدق الله العظيم ». وأستطيع مع إحترامى العميق لمقام الرسول الكريم الذى وجهت إليه هذه الآيات الشريفة أن أقول مع القائلين: نعم لقد وجدنى ربى يتيمًا فآوانى ووجدنى ضالاً فهدانى. ووجدنى عائلاً فأغنانى. وإنى لباذل جهدى فى ألاّ أقهر اليتيم وألا أنهر السائل. وهأنذا فى هذه المذكرات أحدث بنعمة ربى.

طفولتى.. متى وأين ولدت: ١١ أغسطس ١٨٩٥ فى مدينة الأسكندرية:

أبواى.. مات أبى وأنا فى السادسة من عمرى. ما أعرفه عنه: موظف صغير فى مجلس بلدى الأسكندرية. وكان على شىء من الثراء قبل ذلك. فبدد ماله وانتهى به المطاف إلى هذه الوظيفة، ثم اهتدى إلى أرض بناء فى وسط الأسكندرية لابأس بقيمتها موروثة له ولشقيقته.

ما أذكره عنه: كان يشجعنى على متابعة الكُتاب. وبعدنى بجائزة إذا عرفت الحروف الهجائية. كنت أذهب إليه فى مكتبه بصحة البلدية وأنا طفل فى الخامسة أو السادسة من عمرى. مات وأنا فى هذه السن، وكنت مريضا، ولم أعلم ظروف وفاته.

أمى.. امرأة طيبة القلب. تزوجت من أبى وترمّلت وهى صغيرة. بعد أن ولدت له سبعة أولاد. أختى الكبيرة فأخى فأختى فأنا فأختى وقد ماتت الأخيرة فتحية وهى طفلة صغيرة، سريعة الاندفاع وقد ورثت منها هذا الطبع، وقد أورثتنى طيبة قلبها. بقيت تربى أولادها منقطعة لهم. إلى أن ماتت وأنا فى سن الأربعين بعد أن عدُت من العراق، وبعد أن وُلدت لى «نادية» وكانت فى السنة الأولى من عمرها عندما توفيت جدتها إلى رحمة الله).

١ – ولانجد فى أوراقه الشخصية ذكرًا لبنته الوحيدة إلا مرتين:

الأولى وهو مغترب يحصى ماخلّفه وراءه فينظم فيها الشعر، ويتحف نفسه بنكتة عليها منه، ومنها عليه، فيدلنا على أنه كان يستملح النكته ويقبلها على نفسه[١] وهاتان علامتان على ما فى طبعه من عطف وتلطفّ وهما جوازا قبول لدى القلوب. والمرة الأخيرة عندما أضاف لها ولدًا (هو القانون المدنى الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨) فنظم فيها وفى ذلك «الأخ» أبياتا أربعة من الشعر كتبها فى ١٥/١١/١٩٤٨[٢] فيها رصانة النصوص

---

(١) دمشق فى ٦ مايو ١٩٤٤.

سـنّـتى نـاديـة بـنـيـة غـالـيـة
رأيـتـهـا مـرة لاعـبـة لاهـيـة
ولـهـا رفـيـقـة عـمـرهـا ثـمـانـيـة
سـألتهـا مـرة كم الفـرق فى السن يـانـاديـة
فـأجـابـت أنـا أصـغـر سـنـتـين عـنـا هـيـه
قـلـت إذن بـعـد عـامـين أنـتـا سـواسـيـة
فـأجـابت وهـل تـراهـا عـلـى سـهـا بـاقـيـة؟

(٢) القاهرة فى ٥/١١/١٩٤٨

خلفت بنتا فى حياتى ثم خلفت الولـد
فـالبنت نـاديـة آتتى بـعـد يـأس وكـمـد
فـإذا سـألت عن الـولـيـد أبـاه لم يعـوزك رد
ولـدى هـو «القـانـون» لم أرزقـه إلا بعد جهـد

واعتزاز يدرك المرء قدره إذ يراه يحيّى عظيما من مشيخة القانون الإدارى فى تاريخ مصر، فينسب إليه «أبوة» مجلس الدولة المصرى (عبد الحميد بدوى باشا) فى أول عدد من أعداد مجلة المجلس.

بل يورث اعتزازه بأبوة القانون بنته الدكتورة نادية عبد الرزاق أحمد السنهورى فتفاخر «بأخوتها» لهذا القانون، ثم «تستلحق» كما يعبر الفقه الشرعى «أخوة» أربعة آخرين هم: قوانين العراق وسوريا والكويت وليبيا على التتابع، ثم «تستلحق» إخوة جددا أولهم كتابه الجامع (الوسيط) بأجزائه العشرة[١] وثانيهم (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) بأجزائه الستة وثالثهم كتاب (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية) قضى بهم أبوهم عن جيله من عظماء رجال القانون الذين لايتكررون، ديونا عليهم للفقه الإسلامى الخاص والعام.

٢ - وأما والده وقد نَجَله فى بيت «بورجوازى» صغير من بيوت الطبقة المتوسطة - وهى واسطة العقد فى المجتمع - لموظف فى «المجلس البلدى بالأسكندرية» وما أدراك ما هو؟ دولة داخل الدولة. ودولة مختلطة كالمحكمة المختلطة - ذات امتيازات - بجبى ضرائب! وفيه أزجال خلدها شعراء العامية عن سطوته.
ويكفى هنا القول بأنه هو الذى أهدى البحر الأبيض عروسًا هى الأسكندرية. وجلّاها بين موانيه فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وتركيا، فالموظف الصغير فيه كبيرٌ به، راقٍ برقيه دقيق دءوب أنيق تبعا لإدارته[٢].

ومن آثار ذلك ستجد فى الصبى: احتراما للوظيفة الحكومية، وتفوقا فى الدراسة على مستوى الأمة، إذ يدخل امتحان الدراسة الثانوية فى الثامنةعشرة من عمره فيكون (الثانى فى ألف من تلاميذ مصر)، وفى الثانية والعشرين من عمره فيكون (أول المنتسبين وثانى الدفعة ١٩١٧ فى خريجى مدرسة الحقوق)، وهى المدرسة الأولى فى الأهمية من مدارس نظارة المعارف فى مصر. وهذه الدفعة هى التى ولى خريجوها إدارة مصر فى نهضة سنة ١٩١٩ حتى قاربوا منتصف القرن. وكان تلاميذها أمل أمة جهادها كله بالقانون، لمقاومة جيش احتلال لاقبل لمصر به. وسيتراءى فيه من آثار أبيه وتشجيعه على متابعة الكتاب حفظ الكتاب العزيز، واصطحاب البسملة التى يستفتح بها أمره وسورة الضحى

---

(١) كان يراجع البروفات بنفسه فى دار المعارف. ولقد راجع بروفات الجزء الأول تلميذ له شكره فى تقديم كتابه ثم رآه وزيرا للعدل فى الستينات من القرن.

(٢) يقول إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء عن عمله فى المجلس البلدى عشر سنين بعد عمله فى النيابه العامة (أفادنى الشىء الكثير وساعدنى على شق طريقى بعد ذلك. فما البلدية إلا حكومة مصغرة تشمل كل فروع الإدارة التى لها نظائر فى الحكومة).

التى أوجز فيها حاله عندما قدم لنا أسرته، والقدرة على نظم الشعر، وهو تلميذ يمارس فيه ضبط العبارة ووجازتها فى اللغة التى لم ينافس أسلوبه فيها مؤلف فقهى طول حياته. وتتسامى آثار مراجعة الكتاب لتصبح درة فى جبين الزمان، بالأحكام التى أصدرها فى حماية الحريات وسيادة القانون، وبالسمت الكريم للحُفَظَة النجيب ووقاره، إذ هو بين مشيخةالقضاء رئيس، وإذ هو فى مجمع اللغة العربية لغوى فى الصدارة وسنراه ينظم الشعر ويستحب المعانى الشعرية حيث تكون.

٣ - وأسلم الكتّابُ الصبىّ إلى حيث تسلمه السماء هبة تسخو بها على السعداء هى عالم المثل العليا من سِيَر رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه لأمتهم، تقتدى بها أنفس هيأتها السماء للاعتبار والاقتداء - محمد عبده - سعد زغلول - قاسم أمين وبقية الرهط العظيم الذين أنشأوا الجمعية الخيرية الإسلامية لمقاومة الاحتلال البريطانى ومفاسده وأقاموا المدارس ومنها مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية بالأسكندرية فكانت دراسته فيها مرحلة عميقة الأثر فى حياته حيث ولى وجهه شطر العلوم الإسلامية وهو يتلقى علومه الابتدائية.

وكان من الأغراض ا ئ اسية لإنشاء هذه المدارس ولإدارتها:

١ - العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير.

٢ - العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذى فرضه الإنجليز.

لذلك نقرأ فى التقارير السنوية المقدمة للجمعية مافى الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب.. وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية. وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن. وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأناشيد والوطنية كما يؤدون الصلاة عند الظهر.

وكان حقا لحسن باشا عاصم أن يكون مديرا للتعليم طول حياته (١٩٠٧) وقد أبّنه سعد زغلول وتحدث عنه ابراهيم بك الهلباوى سنة ١٩٣٣ فقالا: إن مكانه بين رجالات مصر سيظل شاغرًا. وكان حقًا لعبد الخالق ثروت باشا[١] أن يخلفه ويبقى فى وظيفته وهو وزير ورئيس وزارة، كما كان حقا أن يبقى عدلى يكن باشا فى رياسة الجمعية وهو وزير ورئيس للوزارة[٢]،

---

(١) أول الخريجين فى سنة ١٨٩٣ عبد الخالق ثروت وثانى الخريجين فى سنة ١٨٩٤ اسماعيل صدقى وأول الخريجين فى سنة ١٩٠٠ مصطفى النحاس. والحكومات الثلاث التى رأسوها فارضت إنجلترا. وثروت هو بطل الاستقلال سنة ١٩٢٢ والنحاس هو الذى عقد المعاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٣٦ فاستكملت إستقلالها وهو الذى ألغاها سنة ١٩٥١ لتتحرر من ربقتها والأول سنة ١٩١٢ نجيب الهلالى والأول سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر وللثلاثة أثر فى حياة السنهورى.

(٢) الإمام محمد عبده للمؤلف مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية.

وكان حقا على سعد زغلول أن يبقى عضوا فى الجمعية وهو زعيم الأمة ورئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب. فإنما كانت أعمالهم فيها قُربات إلى الله ومسئوليات عن النهضة التى بدءوها

وقد خرّجت مدارس الجمعية أجيالا من أبرز الرجال فى سائر معاهد العلم العليا بمصر. وهنالك بدأ الصبى يفهم القرآن والحديث واللغة ويفصح لسانه وقلمه.

وفى البيئة القرآنية نجُب، لنراه بعد بضع سنين يعلن أنه اتخذ من سعد زغلول مثلا أعلى له. حتى إذا صلب عوده وهو وكيل للنائب العام راح يدق بيديه القويتين أبواب المدرسة التى استصدر قانونها محمد عبده وغاضب سعد زغلول خديوى مصر حتى أقام بنيانها «مدرسة القضاء الشرعى» ولما احتل السنهورى مكانه بين أساتذتها العظماء وجد فيها «مهمة حياته».

٤ – وأما أمه فقد طالت حياتها معه وأورثته ماكان أعلقَ بذاته: فالدأب والتحمل، وتكريس الحياة للهدف النبيل، والاستمرار فى العطاء الجليل والصبر الجميل، قد آل إليه منها. وهى شِنْشِنة يسجلها التاريخ لأمهات الأنبياء والأئمة الأربعة لأهل السنة، ولمثلهِ العالى الذى يتشبث به وهو سعد زغلول: مات عنه «عمدة إبيائه» وهو فى الخامسة من عمره، فكرّس حياته للزعامة فكان له ما أراد، وكان شقيقه فتحى باشا أصغر منه. كما كان السنهورى أصبرَ الصُبرِّ على المجادلين، والمترافعين، ولما شاهدناه فى العمل لم نشهد فيه ماقال إنه أخذه عنها من سرعة الاندفاع – وربما كانت صفة مستخفية – تنفجر إذا عيل صبره ككل الناس. بل لعل الأناة كانت أمضى أسلحته، أو لعل فى قوله هذا مراجعة منه لنفسه عن فَرَطات بدرت، لا عن سجية موروثة.

٥ – أما عروس البحر الأبيض – الأسكندرية – فقد أورثته خلّتين إذا اجتمعتا لرجل صار ذهبةً حمراء. نعنى بهما الثقة بالنفس والوفاء للأخِلاّء.

والثقة بالنفس مولد دائم للإقدام والاقتحام. ولذلك نجد كل (اسكندرانى) يعتز بمدينته وانتسابه إليها:

بناها الأسكندر الأكبر وفيها «الفنار» مثل «أهرام» العاصمة إحدى العجائب السبع فى العالم. ومكتبة الأسكندرية التى تسبق الإسلام بألف عام، وفيها درج أفلاطون وفيثاغورس وأرشميدس. وعاش قيصر وأنطونيوس وكليو بطره، ولما استولى عليها عمرو بن العاص دانت له أفريقية، وفى العصر الحديث وعلى شواطئها، دمر الأسطول الإنجليزى أسطول نابليون ودمرت مصر الأسطول الإنجليزى نفسه سنة ١٨٠٧. وعلى حدود الأسكندرية هزمت مصر الجيش البريطانى سنة ١٨٨٢ عند كفر الدوار من بضعه عشر عاما فكانت أقرب أحداث تاريخها الأثيل قبل ميلاد السنهورى

والأسكندرايون لذلك «عصبة» حيث يكونون: يصطحب منهم السنهورى سليمان

حافظ طول حياته حتى يوقع آخر ملوك أسرة محمد على تنازله عن الملك فى حضرة سليمان حافظ وبقلمه وهو وكيل مجلس الدولة والسنهورى رئيسه،كما يصطحب محمد عبد السلام إلى مجلس الدولة - وهذان زعيمان للمحامين لهما صورتان فى قاعتهم بالأسكندرية - والثلاثة فى نسق واحد استعانوا بالوظيفة الحكومية وهم يدرسون الحقوق، كما استعان اسكندرانى رابع هو عبد الفتاح السيد باشا رئيس محكمة النقض وآخرون كثيرون.

وستبقى فيهم من تقدير مسئوليات العمل الحكومى أقدار متفاوتة فى احترام الأداة الحكومية، وللسنهورى فى ذلك الصدارة لسبق أبيه إليه وأستاذيّة النقراشى له، وللانضباط والتكريس الذى نُشىء عليه. أما سليمان حافظ فنشأ ثائرًا حتى لاقى ربه وأما محمد عبد السلام فكانت فيه مَشَابه من طباع الملائكة. والسنهورى بينهما - كالفضيلة - وسط بين طرفين. أما عبد الفتاح السيد فكان أقرب إلى المساهلة.

وسنرى السنهورى أحفظ الناس لتراث الأسكندرية وسنقرأ فى أوراقه الشخصية أقوالاً يكتبها فى ليون سنة ١٩٢٣ عن فنانها سيد درويش وألحانه وأثرها فى الأمة لم يقلها أحد قبله إذ تعتبر «المؤلف الموسيقى العظيم شاعرًا من صفوة الشعراء» كما يسبق من جاءوا بعده يقولون إن من الشعر نثرا. فهو يقول ذلك عن «الرجل» أيضا ويرى فيها (يؤلفه المرحوم من الأدوار.. كثيرا من الشعرورقى العواطف وسمو الخيال) ويرجو أن يوفق «مصرى» ممن يشتغل بفن الموسيقى وممن يقدر الشعر قدره أن يجمع «ماكتبه» المرحوم ولحنه فى كتاب وأن (يتناول الشعراء والكتاب تحليل المعانى السامية والعواطف الساحرة التى أحسب أنها موجودة فى شعر الرجل منذ قرأت شيئًا قليلاً جدًا منها وإنى لأحسب أن الرجل لم يكن موسيقيًّا فحسب بل كان شاعرًا من صفوة الشعراء).

فلنلاحظ الحس الوطنى والأدبى والفنى، يتفجر فى الغربة من قريحة رائدٍ يقدُم قومه وقد أجمعوا بعد سنين أن ألحان سيد درويش لمصر ولطوائفها المختلفة تمثل نهضتها فى ثورتها سنة ١٩١٩ وماتزال صدّاحة فى الليل والنهار، ترانيم للريف والحضَر، ودروسا فى المعاهد، وتحفًا تتقرب بها إلى العالم العربى إذاعات العالم، ومن تلحينه النشيد الوطنى «بلادى بلادى»

بين سعد زغلول ومصطفى كامل

وتفاجئنا الأوراق الخصوصية للدكتور السنهورى بمذكرة مؤرخة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ فى ليون يختار فيها المكان الذى «أراده» لنفسه منذ كان صبيا:

«لا أنسى وأنا فى سن الخامسة عشرة وقد قلت لصديق إن أملى فى الحياة قد تعيّن بين مصطفى كامل وسعد زغلول. والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدأ أن يكون وطنيا قبل أن يكون عظيما فجاءت عظمته من الوطنية. أما سعد فبدأ أن يكون عظيما قبل أن يكون وطنيا فجاءت وطنيته من عظمته».

فالإقرار بعظمة سعد وما أنتجته فى سنة ١٩١٠ دليل على معارف جمّة لدى صبىّ، لم تكن لتنكشف يومئذ إلا لصفوة معدودة من المثقفين من أبناء جيله، وانكشف بعضها لكثيرين سنة ١٩١٣ عندما تولى زعامة الجمعية التشريعية ثم أخذت تتكشف للأمة بعد ثلاثة أرباع قرن سنة ١٩٨٨ إذ نُشر جزءان من المذكرات الشخصية لسعد ينتهيان قبل بدء الجمعية التشريعية ويعلنان بكل المقاييس جدارته بتمثيل مصر وحده حتى بدأت الجمعية التشريعية وعطلت سنة ١٩١٤ لكنه استمر فى الكفاح ضد بريطانيا وضد الخديوى دفاعًا عن مقومات الأمة: التعليم، واللغة العربية، والوحدة الوطنية، وحرية الصحافة ونزاهة الحكم وسيادة القانون، وكان وزيرًا يعمل تحت إمرة الإنجليز هو والخديوى معا، على مدى سنوات خمسة، عبّر عن تفرده (بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٨) فأسرّ إلى مذكراته

(إنى مملوء حزنا، الأمة ضدى، والخديوى ضدى، والجرائد ضدى، والإنجليز ضدى، وضميرى لا يساعدنى على ممالأة واحدةٍ من هذه القوى بغير الحق، غير أنى سأثابر على الجدّ والكفاح حتى ينفدَ جهدى، فلا يُسمع بعدُ أن سعدا تحرك لغير الحق). ثم أسرّ فى الشهر ذاته إلى مذكراته فى صدد الجرائد (والأمة لا تصدق إلا الكذب، اللهم إلا قليلا من أفرادها. حالة ليس لها إلا الله كاشفا. فعليه أعتمد)[١].

---

(١) ومن قبل ذلك بأشهر كتب فى يناير (وقد أمضيت الليلة فى أرق.. من جهةٍ أشعر أن الإنجليز غير راضين لأنى شديد الوطأة عليهم. مخالف لهم فى أمياهم جارٍ على مبادئ رعا لا تتفق مع مقاصدهم.
ومن جهة الجناب العالى (الخديوى) فإنه غير واثق بى لأنى من أصدقاء الشيخ عبده الذى كان يكرهه أشد الكراهية. وزاد كراهته.. - وإن كان ميتا - كتابان أيدّا كراهة الخديو عد الشعب للشيخ عبده وأثارا فى نفسه بغض أصدقاء المرحوم خصوصًا وقد ورد فيهما أنه استشار فيما تضمناه كثيرا من الفضلاء. وبما أنى أصدق أصدقائه فمن الطبيعى أن أكون أول ما يخطر ببال سموه والملتفين حوله) والخطابان خاصان باقتراح نظام يقيد سلطات الخديوى.

وإذا كان الجندى يؤدى واجبه فى كل الظروف فأداؤه تحت نيران حامية من الجهات الأربع بطولة تفوق العظمة، واعتماده على الله وحده هو الذى قضى من أجله ألا يُستشهد لأنه يعدّه للغد.. وسعد يردد الكلمة الشهيرة لأستاذه محمد عبده عن مجلس النظار (جمعية الصم البكم). فى حين يكتب اللورد كرومر من مصر إلى وزير خارجية بريطانيا فى ١٩٠٧/٣/٣ قبل أن يتم سعد أشهرًا ستة فى الوزارة (سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين اشتغلت معهم. نصف وقتى الذى أقضيه معه يضيع فى تهدئتى له وإقناعه بالصبر.. لن أدهش إذا استقال قبل وقت طويل وقد تحدث معى فى ذلك).

ولا ريب أن الصبى – فى سنة ١٩١٠ – كانت تترامى إليه فى الثغر الذى خاض أول المعارك ضد الأسطول البريطانى من بضعة عشر عاما، أنباءُ النزاع المستمر بين الوزير وبين المستشار الإنجليزى دنلوب من أجل العدوان المستمر (من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٠) على القيم التى يدافع عنها سعد بعظمة تنبيك عنها مذكراته. والأسكندرية حصن من حصون المقاومة المستمرة.

ولا ريب أيضا فى أن تاريخ سعد منذ الخامسة عشرة من عمره يدور فى فلك لم يُتح إلا له: جمال الدين الأفغانى فمحمد عبده ومقالات الحرية فى الوقائع المصرية وتعيينه ناظر قلم قضايا الجيزة قبل إنشاء المحاكم واتهام الإنجليز له بتأليف جمعية الانتقام والحبس شهورا سنة ١٨٨٣ والبراءة ثم المحاماة التى كان فيها أعظم محام فى تاريخ مصر، والقضاء الذى رأس فى دوائره الأستاذ الإمام نفسه. ومثله القاضىَ البلجيكىّ الذى حقق فى الاتهام السابق معه.

وقد يُجزئ فى الدلالة على العظمة فى القضاء مَثَلٌ واحد نختاره من أقضيته: فسعد هو الذى قضى بإهدار القرار الإدارى الاستبدادى قبل أن يخلُق الله لمصر مجلس الدولة بنصف قرن. ولم يستطع قاض أن يصنع مثله!

* * *

لا ريب كان السنهورى يعرف ذلك كله أو بعضه وإلا لما وصف سعدا سنة ١٩١٠ بأن وطنيته سبقتها «عظمته»

ولقد آل إلينا أثر بليغ الدلالة على مستواه التعليمى فى ذلك العام الدراسى (١٩١٠/١٩١١) سجلته كراسة محفوظات تحمل اسم مدرسة محرم بك الثانوية بخطه الذى لم تغيره السنون فى أوراقه الشخصية. فنشهد صبيا يافعا يتهلف على النهوض ببلاده سابقًا بين الأقران فى زمان كانت مستويات التعليم فيه ذروة عالية، وهو شعلة تتوهج بالوطنية والنـزوع إلى التضحية، حريّ بأن يستقبل رسالة العظمة من سعد زغلول كاستقبال الأشياء لطاقة الكهرباء، أو كالإدراك تحدثه الموجات بلا أسلاك.

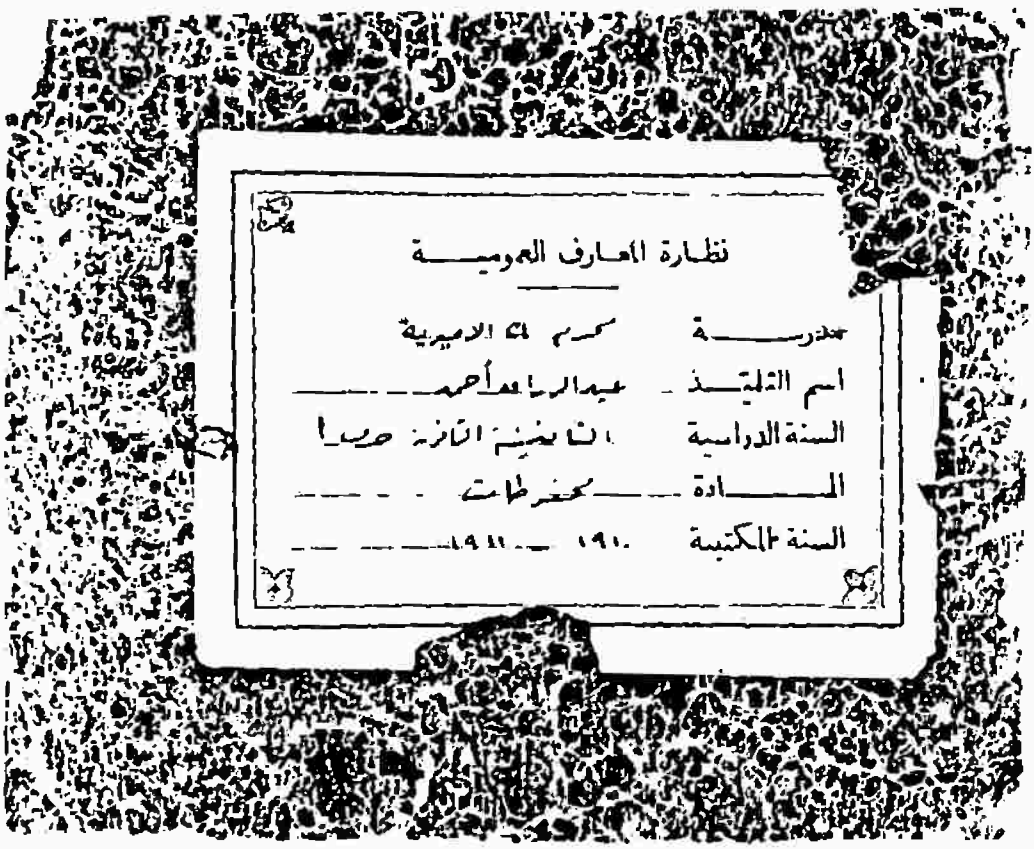
نظارة المعارف العمومية
مدرسة كرم ك الاميرية
اسم التلميذ عبد الرحمن أحمد
السنة الدراسية الثانية
المادة مخططات
السنة المكتبية ١٩١٠ ـ ١٩١١

والكراسة تبدأ يوم ١٩١٠/١٠/١٧ بخطبة طويلة لأكثم بن صيفى التميمى[١]. وقوله لقومه:

(.. أعلى الرجال ملوكُها. وأفضل الملوك أعمها نفعا. شر الملوك من خافه البرئ – الصمت حُكمٌ وقليل فاعله. خير الزاد ما بلّغك المحل..) وهى علامات طريق ستنبهر فيها أنفاس السنهورى، حتى يُسهم بأحكامه فى خلع آخر الملوك لمصر. وبسلوك يزدان بالقناعة والنّصفة، يقدُم به قومه فى كرسىّ الجامعة بما يعلمهم، وفى منصة القضاء بما يحميهم. وكل ذلك من معانى ذلك الدرس الأول من المحفوظات

وتتتابع العلامات: فهذه عشرون بيتا لأبى الحسن الأنبارى فى الوزير أبى طاهر أولها:

علو فى الحياة وفى الممات لَحَقّ تلك إحدى المعجزات

وهاتان مقامتا الحريرى الرّازية ثم الصنعانية.. ثم أشعار لآخرين

ثم تجد أشعارا بعضها من مستوى أشعار المستوى التعليمى تنم عن أفكاره فى «المولد النبوى» فى العامين التاليين وفيها هموم للشباب المسلم يشكوها لرسول الله ﷺ، وفيها شعر إلى صديق

وهذه معارضة لشعر حافظ إبراهيم

إلى غير ذلك...

فلا عجب إذا خرّج النظام التعليمى فى تلك الأيام أمثاله. وقد بذل فيه سعد وُسعه ، كما كان إسهام محمد عبده فى امتحانات دار العلوم أسوة حسنة، وفى المدرّسين حفنى ناصف وحمزة فتح الله وسيد المرصفى، وفى الشعراء شوقى وحافظ، وفى المحاكم أمراء البلاغة القضائية تتردد أسماؤهم فى المحاكم كما تتردد أسماء قاسم والهلباوى وعبد العزيز فهمى ثانى النقباء وعبد الخالق ثروت[٢] أبلغ النواب العموميين، والمستشار أوالمحافظ الشاعر إسماعيل صبرى.

* * *

ولا ريب كان اختيار السنهورى موضعًا لنفسه بين الوطنية التى أدت إلى العظمة والعظمة

---

(١) عرّفته الكراسه بأنه كبير المحكمين فى بنى تميم الذى جمع قومه على الإيمان برسول الله عند مبعثه ﷺ

(٢) فى العشرة الأخيرة من القرن الماضى تخرج ثروت باشا سنة ١٨٩٣ من مدرسة الحقوق وكانت الدراسة فيها ٥ سنين وهو فى العشرين، وكان أول دفعته كما كان الأول فى امتحان الثانوية العامة لتلاميذ مصر. وللسنهورى فى ثروت مثل سيتكرر (فى الأولية) وكان ثروت لا يعوقه أحد ولم يبزّهُ فى اللغة أو القانون إلا سعد زغلول، وقد ساعده ليكون (نائبا عاما)، فكان أول نائب عام مصرى وسعد هو الذى عينه رئيسا للوزارة سنة ١٩٢٧ فأثره بذلك على حزبه (الوفد) وتخرج إسماعيل صدقى فى العام التالى وكان ثانى دفعته فى مدرسة الحقوق وهو فى التاسعة عشرة سنه ١٨٩٤ وقد أدخله ثروت فى وزارته سنة ١٩٢٢ وهى التى أعلنت استقلال مصر. وامتاز صدقى بلغته الفرنسية وهو متشيء مجلس الدولة المصرى. وسيرد علينا حديث السنهورى فى رياسته.

التى أدت إلى الوطنية، رجاحةَ عقلٍ حفظت أمانىّ الشباب بعيدًا عن المجازفة. فالوطنية وصف فطرى فيمن لا يضله الهوى عن فضل بلاده. وستثبت السنوات العشرون التالية دقة نظر السنهورى إلى زعيم سيقول فيه شوقى بعد أن ختم الموت حياته وحقق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ على الإنجليز وفرض سيادة القانون على الملك: أنه قذف عصاه فى وجه الإنجليز وهم منتصرون مثلما قذف موسى عليه السلام عصاه فى وجه فرعون[١].

لا مراء إذن فى أن الصبى المميز حين وضع نفسه ذلك الموضع كان صبيًّا مُلهَمًا: إنه الشاب ذو النظر الثاقب تترامى بصيرته إلى بعيد فتحيط بالشرق كله فيكتب فى ليون فى ١٧ إبريل سنة ١٩٢٣: (أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا محيص عنهما: إما أن تجرى مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأمونًا. وإما أن تختط لنفسها مدنية تصل فيها الماضى بالحاضر.. فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجارى (تسابق) الغرب بدلا من أن تجرى وراءه).

إنه الشاب الذى تنفذ بصائره إلى حقائق النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان العالم كله فيكتب فى ١٨ يوليو ١٩٢٣:

---

(١) من زعامة سعد زغلول وتأثير وجودها فى الداخل والخارج وإفادة أوليائه منها بل وأعدائه، أنه كان معلّمًا وملهمًا لمعارضيه من التلاميذ، ومن الدول، ومن صنّاع السياسة العظماء، تظهر لنا مذكراته أن ذهابه إلى مدرسة الحقوق يناقش الغاضبين من التلاميذ سنة ١٩٠٨ كان بالغ الأثر فى المدرسة والتلاميذ فقد صاروا من الأعلام بعد عشر سنين ومنهم الذين جاء عنهم فى مذكراته فى ذلك العام (اجتمعت الأدلة عندى على أنهم دوو تأثير على إخوانهم وهم مصطفى الشوربجى وأمين الرافعى.. وشفيق منصور.. فألقيت عليهم كثيرا من النصائح. (إنكم إن كنتم رجال الغد فلستم رجال اليوم. وما رأيتكم كتبتم فى مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظرى ولا محاضرات كنت أشجعكم عليها وأشترك معكم فيها) (كنت أظنكم.. أقرب الناس إلى معرفة الروح التى تعمل فى نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم..) وكأنما كان يدخر الرجال ليكونوا معه عندما يجدّ الجد. فسنرى مصطفى الشوربجى هو الذى يسمى بيت سعد سنة ١٩١٩ «بيت الأمة» ووزيرًا للعدل فيما بعد يجتمع مع السنهورى فى لجنة مراجعة القانون المدنى. وأمين الرافعى (أخا عبد الرحمن) أكتبَ كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وشفيق منصور متهمًا فى قضية الوردانى سنة ١٩١٠ ونائبًا من حزب سعد محكومًا عليه بالإعدام فى سنة ١٩٢٥ فى القضية التى اتهم فيها رئيسا للوزارة (فيما بعد) أحمد ماهر والنقراشى بل سنرى من سياسة عدلى يكن - وكان سعد يعترض على تمثيله للأمة فى مفاوضة الإنجليز - أن يحقق فى المفاوضات ويطالب الإنجليز بأن يصرحوا تصريحًا لمصر بما يسلمونه للأمة وهو الاستقلال ويحتفظوا لأنفسهم بما لا يسلمون به حتى تهدأ الثورة التى يترعمها سعد، ثم يرفض ثروت ولاية الوزارة حتى تصدر إنجلترا التصريح، وتقبل إنجلترا، فيعلن استقلال مصر وتبقى ما سمته «تحفظات» للمفاوضة. وفى وزارة ثروت وُضع دستور سنة ١٩٢٣ ولولا سعد وزعامته للأمة ما صدر التصريح ولا الدستور. وهو صانع الائتلاف فى سنوات ١٩٢٦ - ٢٧ - ٢٨ وهى أزهى عصور الحياة البرلمانية فى مصر.

وربما كان وصف صدقى باشا لشخصيته أوضح فى فهم تأثيره فى جيله وفيما بعده - وصدقى أجرأ الخصوم على سعد فى حياته - قال (كان شخصيةً جبارةً وفى الوقت نفسه جذابةً، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد فى الأنبياء).

ومن زعامة سعد زغلول تأثيره فى السنهورى وإن لم يره..

(إذا تقدم أعداء الاشتراكية بحجتهم المشهورة من أن الاشتراك فى الأموال يعدم النشاط الفردى فيمكن أن يقال إن تربية الثروة للأولاد يعدم فى هؤلاء النشاط والقوة على العمل).

مدرسة القضاء الشرعى

عين أول المنتسبين لدفعة سنة ١٩١٧ وكيلا للنيابة بالمنصورة حتى نشبت ثورة ١٩١٩ يقودها سعد زغلول. زعيم الأمة المنتخب من سنة ١٩١٣ نائبا عن دائرتين من دوائر القاهرة بمساعدة الحزب الوطنى (حزب مصطفى كامل) فوكيلا للجمعية التشريعية. وفيها قاد المعارضة ضد الإنجليز والخديوى بجدارة واقتدار سلم بهما الجميع بما فيهم الوزراء.

وانضم السنهورى إلى الثورة ونقله الإنجليز إلى أسيوط تأديبًا له

ولم يمض عليه عام حتى استعادته القاهرة أو أعاد هو نفسه إليها مدرسًا فى مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد زغلول تنفيذا لقانون طالب محمد عبده به قبل وفاته سنة ١٩٠٥ لإصلاح القضاء الشرعى. وفى هذه المدرسة نبتت بذور سيتولاها السنهورى بأسباب النماء فى تربة طاهرة تتنفس أنفاس سعد زغلول[١] ومحمد عبده بمنهجها التعليمى الذى يفصح اسمها عنه، وبناظرها وأساتذتها وكما ورد فى كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كان ذلك فى سنة ١٩٢٠.. فتركت وظيفتى إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعى. فقد كنت شغوفا بالفقه القانونى ولم تكن لى إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبيلا رحبا كريم الوفادة وقد استقبلنى منذ بدايتى فيه الأستاذ عاطف بركات[٢] ناظر المدرسة استقبالاً ينطوى على كثير من العطف والود، ثم عرفت فى المدرسة كثيرًا من أساتذتها[٣] وأولهم أحمد أمين[٤].

---

(١) فى مذكرات سعد زغلول (اجتمعنا اليوم الجمعة ١٢ مارس ١٩٠٩ وقبل الصعود (ليرأس الخديوى الجلسة) قال لى بطرس غالى (ناظر النظار) إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء يجتمعون بمنزل أحدهم الشيخ مصطفى عبد الرازق (وزير الأوقاف فيما بعد ثم شيخ الأزهر) لتدبير المشاغبات الأزهرية ويستعملون اسمك.. فصرفت الحديث. ثم صعدت إلى الخديوى).

(٢) ابن أخت سعد زغلول وابن أخ فتح الله بركات باشا ابن خال سعد. وعاطف باشا من أشهر رجال التربية بوزارة المعارف. وقد آثر سعد به المدرسة لتحقيق الغرض من إنشائها.

(٣) الشيخ أحمد إبراهيم تلميذ محمد عبده وكيل كلية الحقوق، والشيخ عبد الوهاب خلاف والدكتور عبد الوهاب عزام والدكتور أحمد عبده خير الدين. وكل هؤلاء سعديون. وكان الشيخ محمد الخضرى وكيل المدرسة وهو من تلاميذ محمد عبده الذى اختاره للتدريس بكلية جوردون بالسودان كما اختار [illegible] المراغى للقضاء به. وما تزال كتب الفقه الإسلامى المعاصرة وكتب السيرة عالة على مؤلفات الشيخ الخضرى فى أصول الفقه والسيرة.

(٤) صاحب ضحى الإسلام وفجر الإسلام وغيرهما وسكرتير صديق الحياة للسنهورى وهو غير أحمد بك أمين أستاذ القانون الجنائى الذى تخرج سنة ١٩٠٧ بمدرسة الحقوق والمستشار بمحكمة النقض فى تشكيلها الأول وهو الذى حل السنهورى محله فى تدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعى

كانت مصر فى أوائل سنة ١٩٢١ وفدية خالصة. وكان توفيق نسيم رئيسًا للوزارة. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى من منصبه، إذ حسبه وحسب مدرسة القضاء الشرعى بؤرة تعشش فيها الوطنية، هذه الوطنية التى لم يتلوث بها توفيق نسيم باشا فيما روى عنه، فقامت مدرسة القضاء الشرعى أساتذةً وطلبةً يحتجون على هذا التعسف. ثم زادت المسألة تعقيدا بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين. أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلى على رأس الوزارة وكان عاطف فى الأغلبية مع سعد.

فقمعت حركة مدرسة القضاء الشرعى فى قسوة عنيفة وتناول القمع الطلبة والأساتذة جميعًا. وتفرق الأساتذة وانعزل كل فى عمله. وعين الحكومة على الجميع. وانقسم الأساتذة إلى فريقين فريق انصرف إلى عمله لا يتكلم إلا همسًا ومن وراء حجاب وهذا هو الفريق الأكثر شجاعة والأقوى قلبًا. وفريق آخر أخذ جانب الحكومة وتنكر لعاطف بركات وانقلب حربًا عليه وعلى شيعته. ووقف إلى جانبه اثنان أو ثلاثة أذكر منهم رجلًا قوى الإيمان نبيل الخلق هو المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خير الدين[١] ولا أنسى له هذا الموقف طول حياتى.

وأمضيت بقية العام فى هم ونكد، وبقى أحمد أمين على جهاده لا تخور عزيمته ولا تهن قوته يحتسب فى سبيل الله وفى سبيل الجهاد والمبدأ ما يلاقى من ضغط، وما يحيط به من عنف وقسوة حتى إذا انقضى العام قيض الله لى الخلاص وارسلت فى بعثة القانون إلى فرنسا.

أما أحمد أمين فقد اقتلعته أعاصير الظلم من مدرسة القضاء الشرعى التى نشأ فيها طالبا وعاش أستاذًا وقذفت به إلى وظيفة قاضٍ شرعى فى بلدٍ ريفى).

بهذا البيان ينكشف لنا أمران: (١) أن مدرسة القضاء الشرعى كانت «رباطا» للدفاع عن الوطن وأهله، (٢) وأن السنهورى آثر تدريس (الفقه القانونى) فيها أو الفقه المقارن على الفقه الذى تعلمه أول وأكثر مَا تعلم فى مدرسة الحقوق وتولى لتطبيقه وظيفته القضائية وهى أقصد الطرق وأقصرها إلى الدرجات العليا، وسنراه بعد سنوات أربعةٍ فارسا من فرسان الفقه العام فى الشريعة برسالة تستلفت الأنظار (فى الخلافة وتطورها) سبقتها بعام رسالة أخرى تمت إلى منهج فقه المعاملات فى الإسلام بالأسباب، بل سنرى الرسالتين تضافان إلى ثالثة سبق بها مصرى نابه بجامعة ليون[٢] ويفتتح أستاذها «لامبير» بهذه الرسائل (مطبوعات معهد الفقه المقارن) سنة ١٩٢٦ وسنرى هذا الأستاذ بعد سنوات أخرى يشيد بمساهمات السنهورى وببحث فى الشريعة تشارك فيه الشيخ أحمد إبراهيم والأستاذ على بدوى فى القانون المقارن،

---

(١) عين أستاذا للمنطق فى مدرسه الحقوق بعد إلغاء مدرسة القضاء الشرعى.

(٢) نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمود فتحى وكتاب الأحكام العدلية م٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢١٢.

والشيخ من زملاء السنهورى السابقين فى مدرسة القضاء الشرعى واللاحقين فى جامعة القاهرة، وبهذه المشاركة أعلن المؤتمر العالمى فى لاهاى سنة ١٩٣٠ وفيما بعدها أن الشريعة مصدر عالمى للتشريع.

هكذا حمل المبعوث إلى فرنسا نباتًا حسنًا من مدرسة القضاء الشرعى، وذكريات فقهائها الذين أسهموا فى نهضة الفقه الإسلامى فى تاريخه الحديث بأعظم نصيب، ولهم مواقف شرح بعضها الدكتور السنهورى بما وقر فى نفسه حتى اقتلعها هى الأخرى تيار آخر من الجهل بمصادر الإصلاح فى الأمة.

ولقد قرأنا وسوف نقرأ أصداءً تتردد فى مذكراته بأوربة. من منهج المدرسة ومواقف الأساتذة. ولكل واحد منهم تاريخ مذكور فى جامعات مصر والمؤلفات المتداولة الآن فيها.. حتى الشيخ محمد أبو زهرة كان تلميذا لهؤلاء فصار فى آثارهم وفديا قحا، وصيرته مواقفه إماما للحرية الفكرية.

أما السنهورى فسيحفظ له التاريخ نداءه أمام لجنة القانون المدنى سنة ١٩٤٥ بوجوب «قضاء حق الشريعة» واستجابتها لطلبه وجعلها مصدرًا من مصادر القانون، كما سنرى السنهورى بمؤلفاته وتشريعاته، ثم فى أحكامه بمجلس الدولة، أمينًا على تراث القضاء الشرعى فى العلم ومحاربة الظلم، ترفعه أمانته درجات فى «الفقه القانونى» بمعناه الذى أسلفناه من الإحاطة بالفقه الإسلامى والفقه المعاصر وتحقيق سيادة القانون، وقد جلّى فى ذلك التراث سعد ومحمد عبده، وصلّى فيه اللاحقون.

والسنهورى يمتاز بين اللاحقين بأشياء يهمنا منها معنى نستصحبه وهو أنه أراد الاقتداء بسعد فى يفاعه وثابر على ذلك فى مطالع حياته. وسنرى سائر خطواته على الصراط المستقيم ذاته.

السنهورى من خلال أوراقه الشخصية:

احتفل العالم العربى فى عام ١٩٨٨ بالعمل العلمى الدقيق الذى أسهمت به الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى والدكتور توفيق الشاوى فى التأريخ لأبيها بنشر أوراقه الشخصية، وتلازم تاريخ هذا النشر لأوراق لم يعدَّها كاتبها للنشر مع تاريخ نشر أوراق مثلها كان سعد زغلول يهمس إليها بشجونه دون أن يعدّها للنشر! فتلاقى عمل العالم الكبير وعمل المثل الأعلى الذى اتخذه لنفسه فى صباه. وهو لقاء تحدثه فطرتان متشابهتان لاصدفتان.

ودلتنا أوراق السنهورى على أنه كان جيلاً ثالثًا فى مدرسة محمد عبده. وأن منهج نهضة مصر على أساس العلم قد باركها الله على يديه وأنه طعِمه وأطعم منه فى مدرسة الحقوق ومدرسة القضاء الشرعى. والأولى من عمل الشيخ رفاعة رافع والثانية من عمل الإمام محمد عبده

وتنفيذ سعد، إذ صارت إليه وزارة المعارف. فهذا ينبوع تتفجر دُفَقه للناس منذ نيف وقرن لتعيد إلى مصر مكانتها وللسنهورى فيه نصيب.

ودلتنا الأوراق على أن الفقه الإسلامى كان مادة الصحوة التى تصحو عليها الأمة منذ أنشأ الشيخ مجلس إدارة الأزهر، إلى المدرسة التى استصدر قانونها فى مجلس الشورى، إلى أوراق السنهورى فى الثلث الأول فى القرن العشرين. ودامت إشادته بهذا الفقه وتعليمه للناس حتى لاقى ربه فى الثلث الأخير من القرن.

والأوراق قسمان متساويان. قسم فى عهد الطلب فى مصر وفى ليون بفرنسا، وآخر يبدأ من سنة ١٩٢٦، حيث جدّ فى وضع ما تصوره فى القسم الأول موضع التنفيذ، ووأته نهضة مصر بالجامعات الجديدة وبمؤسساتها الدستورية والسلطات التى تولاها فيها بعد إذ بايعه العالَم القانونى فى مصر والدول العربية.

فى هذا الكتاب تمهيد لسائر المذكرات بواحدة فى سنة ١٩١٦ يعلن فيها وهو طالب بمدرسة الحقوق وجوب الرجوع إلى التاريخ الإسلامى واعتزامه تقوية إرادته. وهاتان عَزْمَتان تنمان عن شخصيته. يقول: (ولا أدرى لِمَ لا أعرف تاريخ ميلادى فى التقويم العربى) ويختم بقوله (أريد تقوية إرادتى فهل أستطيع؟ سأرى).

وكذلك ترد فى فاتحة القسم الأول المذكرة رقم «٨» وفيها إرهاص بمهمة الحياة إذ يكتب فى يناير ١٩٢٢ فى ليون: (وددت لو استطعت عند رجوعى إلى مصر أن أجتهد فى إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة ومقارنتها حتى يتيسر فتح باب الاجتهاد.. وحتى يتيسر أيضا.. أن نؤثر جديا فى القوانين المستقبلة للأمة المصرية...)

ويقول بعد أيام (رجعت الليلة من اجتماع عقدته جماعة من العمال... وقد تعرفت إلى الشاب... ووعدنى أن يدعونى فى اجتماعاتهم وهى اشتراكية شيوعية)...

وبعد يومين يكتب (... اعتقال سعد زغلول يدل على أن مصر تمر على وقت عصيب يعجم فيه عودها. وإن كانت الحياة دبت فيها فلن تموت).

وسنراه اشتراكيًّا «سعديًّا» حتى آخر حياته يجنى ثمار تعلقه بسعد. كما سيتجرع غضاضة الصّاب من أجل ذلك. ثم يصير وزيرا مع «السعديين» مرات أربعة ثم يتولى أعلى مناصبه رئيسا لمجلس الدولة.

وفى مذكرة فى الشهر التالى (فبراير).. يقول:

(وددت لو وفقنى الله فى خدمة بلادى فى الوجوه الآتية:

١ - أن أشترك فى عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للتقنين فى الوقت الحاضر.

٢ - أشترك فى نهضة اقتصادية ومالية فى مصر.

٣ - أشترك فى نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل فى ذلك من تربية المرأة.

٤ - أشترك فى نهضة لإصلاح اللغه العربية.

.. وفقنى الله أن آخذ نصيبى فى ذلك).

وسيأخذ أعظم الأنصبة فى ذلك:

أما النهضة الاقتصادية ففتح لها الأبواب طلعت حرب وأما النهضات الثلاثة الأخرى فقد كان للسنهورى فى كل منها كِفل زاخر. وما أسعد المرء إذا حققت له الأيام ثلاثة أرباع آماله! وكان الربع الرابع يتعارض معها فلم يكن من فرسانه.

ولقد تولى تحقيق الثلاثة بنفسه، وبعمله، ثم تولى الوزارة التى كان أول وزرائها فى العهد الحديث سعد زغلول نفسه! ولما تولى إصلاح اللغة كمؤلف جعل التأليف القانونى بها ذروة الأسلوب، وخدمها كعضو فى المجمع اللغوى.

وأما الشريعة فقد أبدأ فيها وأعاد: كتب كتبه الضخمة وأنشأ قسمًا لها بالجامعة المصريه يعطى دبلومات وأنشأ معهدًا لها بتمامه فى الجامعة العربية، وأصدر أجزاء ستة عن مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ووضعها مصدرًا من مصادر الحكم فى القانون المدنى.

وإذا لاحظنا أنه كتب هذه المذكرات كلها فى الشهور الستة الأولى للبعثة زدنا يقينا باستقامة فكره وطريقته «وظاهرة الاستمرار» ورعاية السماء له.

ولنلاحظ أن ما تسرده عينة من سائر مذكرات القسم الأول.. ونخص بالذكر عينة أخرى تدل على جوهر فكره فى أول عام ١٩٢٣

- ودِدْت لو خدمت القضاء فى شيئين؟ أن أصل فى الشريعة حبل الماضى بالحاضر وأن أضع شرحًا للقانون المصرى.

- ودِدْت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته.

ولسوف يصل الماضى بالحاضر فى الشريعة وشرح القانون، بقلمه وفكره، وبأعمال أعلى أثرًا وذكرًا من الأقوال.

أما سيطرة القضاء على السلطتين فاحتاجت إلى دستور ليصنعها، ثم إلى قانون بإنشاء مجلس الدولة، ثم إلى مرسوم ملكى يعينه للرياسة من بين الجميع.. وبكل ذلك سُعدت مصر

وفى هذا كله دلالات، شتى من جهات مختلفة ومجتمعة، تدل على بصيرة وفقها الله إلى أن تطب لحاجات الأمة بالدواء الشافى وعلى إرادة خالصة لمصالحها، وعلى اختيار الله لتحقيقها ذلك الرائدَ الذى لا يكذب أهله الساترَ على منهج لايخلفه والدءوب فى سعيه، الصدوقَ فى تفكيره، فى صحوه وفى نومه:

ففى فاتحة أوراقه الشخصية حلمه الكبير (رأيت فيما يرى النائم أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة.. ثم أدرت وجهى نحو الشرق فخيل لى أنى أنقل شمسًا أوسع مدى وأسطع نورًا إلى أرجاء الأرض الواسعة.. وكأنى سمعت لفظ «العلم» يهمس ثم أفقت من نومى).

ومضى عامان إلا شيئًا فأعلن بتاريخ ١٩٢٤/١/١٨ أن (الإسلام قوى لاتهضمه الجنسية ولا الاستعمار، ويحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استمرؤه منها - وهذا هو الذى يجب مقاومته).

ويمضى قدما يعدّ نفسه لهذه المقاومة لنرى النصف الأول من أوراقه الشخصية طوال سنوات دراسته، قد تقاسمته بالتساوى، مواضيع ثلاثة تظفر بأعلى قدر من اهتمامه: ١ - الفقه الإسلامى وإبرازه فى ثوب عصرى، ٢ - ووحدة الشرق الإسلامى، ٣ - والوطنية المصرية والاشتراكية.

وينتهى هذا الجزء من المذكرات بانتهاء دراسته فى فرنسا وحصوله على الدكتوراه فى (الخلافة وتطورها) وتقديم أستاذه لامبير[1] لكتابه فيها.

رسالتان للدكتوراه ودبلوم:

ولا غرو أن يرتبط فكره فى الفقه الإسلامى برسالتين للدكتوراه سنة ١٩٢٥ و١٩٢٦. والأولى فى حرية العمل فى القانون المدنى الإنجليزى والثانية فى القانون الدولى، هلل لها الأستاذ لامبير فى مقدمة ثانيتهما بقوله:

(لقد قررت منذ مدة طويلة استئناف نشر سلسلة الأبحاث التى بدأتها عام ١٩١٢ - ١٩١٣ وذلك بجمع ونشر مؤلفات تلاميذى المصريين.. ولكنى انتظرت حتى أجد لها بداية جديدة تتوفر لها المزايا التى توفرت فى الكتاب الأول الذى تكفل بنجاحها فى عام ١٩١٢ وهو الكتاب القيم

---

(١) لامبير (إدوار) زعيم مدرسة القانون المقارن فى فرنسا وهو من قبل ذلك ناظر سابق بمدرسة الحقوق بمصر تسبب الإنجليز - بافتراءات سجلتها مذكرات سعد زغلول - فى استقالته ليعينوا ناظرا إنجليزيا، فعاد إلى جامعته فى ليون بفرنسا سنة ١٩٠٧، وأنشأ قسم القانون المقارن الذى عمت مؤتمراته العالم وقال فى أكثر من مكان إن هذا القسم نواته دراسات جيل المصريين فى جامعة ليون فى العقد الأول من القرن، وإن أعمال السنهورى استئناف لجهود هذا القسم فى العشرينات من القرن.

للمرحوم محمود فتحى حول نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الفقه الإسلامى[١].

لقد وجدت ضالتى المنشودة أخيرا على يد السنهورى وهو من أنبغ تلاميذى.

وهذا المؤلف الضخم الذى أقدمه ليس أول أبحاثه. لقد نشر السنهورى فى عام ١٩٢٥ ضمن مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بحثًا ممتازًا حول « القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى» وهو البحث الذى منحته كلية الحقوق بجامعة ليون جائزة أحسن رسائل الدكتوراه[٢]..

لقد قام بفحص القضاء المدنى والتجارى بأسلوب علمى دقيق فى إطار تتخلله أبحاث اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من «القاعدة القانونية» و«المستوى القانونى».. وهذا الأسلوب.. هو الذى لفت إليه أنظار الأستاذ الكبير موريس هوريو[٣] وجعله يفرض نفسه عليه حتى أنه ناقش وجهة نظر السنهورى حول «القاعدة» و«المستوى» مناقشة تنم عن تعاطف وتقدير كبير. ولقد جعل «هوريو» من هذه المناقشة حجر الزاوية فى نظريته حول «النظام القانونى»...

وانتقل لامبير[٤] من الإشادة بهذا المؤلف فى القانون المدنى إلى الكتاب الذى يقدم له وهو رسالة (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية). ومما جاء فيه ملاحظته على مراجعه (أنه قد استطاع أن يغترف بنهم من المؤلفات المكتوبة باللغة العربية) ليذكر القراء بأن البحث إسلامى وقوله (ولقد أجاد فى الإشارة إلى آثار مبدأ الضرُورة فى تطور النظرية القانونية للخلافة).

وترى بادئ الرأى وصف لامبير لأبحاث الرسالة الأولى بأنها «اجتماعية قانونية». فهى جولة فى تأصيل حق العمل وحقوق العمال والمدّ الذى يعلو بها من أول القرن هنا وهنالك. وفى العام الذى تقدمت فيه الرسالة كان «رامزى ماكدونالد» يرأس وزارة للعمال تفاوض «سعد زغلول» وهو رئيس وزارة.

---

(١) هذا المؤلف أول مراجع مشروع القانون المدنى المصرى فى المادة الخامسة التى تحكم النشاط القانونى كله وهى الخاصة بحدود استعمال الحقوق، وقد قال عنه السنهورى فى أوراقه بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٥ (وقد عزمت بعون الله تعالى أن أبدأ بترجمة كتاب لمصرى وضعه باللغة الفرنسية فى سوء استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية) والكتاب طليعة تطور قانونى فى الفقه العالمى المعاصر، وقد أذاعت به أعمال معهد القانون المقارن الذى أنشأه لامبير فى جامعة ليون.

(٢) اسم الرسالة الكامل (القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى - العيار المرن والقاعدة الثابتة).

(٣) هو عاهل القانون الإدارى إذا استعملنا تعبير السنهورى عن عبد العزيز فهمى بمصر. وهوريو رائد مجلس الدولة الفرنسى فى هذا القرن. وقدمت هيئة قضايا الدولة بمصر فقهه إلى مجلس الدولة المصرى فى مستهل عمله (راجع مذكرات قضائية فى جزأين من مطبوعات مجلة هيئة قضايا الدولة لعبد الحليم الجندى).

(٤) وسنرى السنهورى بعد نيّف وعشرين عاما يجزيه الجزاء الأوفى ويستثمره لصالح مصر فيشركه وحده معه بدلا من مجموعة الأجانب عند وضع القانون المدنى المصرى.

ولنلاحظ أن لمبدأ الضرورة أحكامًا واردة فى القرآن والسنة فصلها الفقه الإسلامى فى غير موضع وتضاف إليه قواعد المشقة التى تجلب التيسير والحاجة التى تنزل منزلة الضرورة والاستثناء أو أصل الاستحسان وسنرى السنهورى من فرسانها فى مؤلفاته وتقنيناته وأحكامه.

وأن ميوله الشخصية وعلاماته المنهجية تتبدى فى اختيار هذا العمل العلمى ليكون أول رسائله فيه من مسائل أمهاتٍ عنده (العمل والعمال[1]. الحرية وقيودها. الإنجليز).

ولئن كان الإنجليز عدوا له ولبلاده من قبل ميلاده وسينازلهم فى مجلس الأمن بعد ربع قرن (١٩٤٧)، إن قضاءهم يمتاز بأمرين يمد الفقه الإسلامى إلى كل منهما بأسباب، وهما: ١ - العدالة النموذجية، والعدالة ركن الإسلام وآية الإيمان، ٢ - تحرر القضاء الإنجليزى فى «ديناميكيته» من قيود النصوص، حيث «قواعد» مستخلصة من «الأقضية السابقة» التى تعالج الواقع لا النظريات

وقد علمنا من تقديم لامبير لكتابه أن تقعيد «القواعد» و«المستوى القانونى، والمعيار المرن والقاعدة الثابتة» كانت باكورة اجتهاده فى تلك الرسالة التى أجلّه من أجلها «هوربو» وجوهرها يمتّ بسبب وثيق إلى الفقه الإسلامى المبنى على قواعد ثابتة فى القرآن والسنة والإجماع وعلى حرية الاجتهاد عند عدم وجود النص، وهى حرية لازمة للفقه ومن أدواتها القياس والمصلحة والاستصحاب وأصل الإباحة وتحكيم دليل على دليل وسد الذرائع وغير ذلك من قواعد تستنبط منها أو تهدى إليها الأقيسة التى يشتهر بها المذهب الحنفى المعمول به فى القضاء الشرعى - وقد انبعث السنهورى من مدرسته- تبنتها كتب الأشباه والنظائر أو القواعد التسعة والتسعون بالمادة الثانية من مجلة الأحكام العدلية (القانون المدنى لتركيا حتى أوائل هذا القرن) وقد حوت التقنين المدنى وتقنين المرافعات من الفقه الإسلامى وأتاحت للقضاء فى الدولة العثمانية أقدارا كافية من المرونة فى فقه المذهب الحنفى ليبلغ الفقه أو القضاء غاياته.

وما تزال «مرونة النصوص» صيحة التقدم الفنى فى التقنين والقضاء المعاصرين.

وأثر هذه الرسالة الخاصة بالقضاء الإنجليزى فى مصر كبير وإن لم تترجم إلى العربية. فهى العمل الأول للمؤلف الأكبر فى القانون المدنى يردد فحواها فى مؤلفاته كافة بتقعيد «القواعد» واختيار «المعيار المرن» و«المستوى القانونى» الذى حاول ماوسعه أن يفسح مداه للقاضى فى حدود موضوعية، وله فى ذلك أسوة سابقة من الطريقة السباقة للفقه الإسلامى سواء فى المعاملات أو المرافعات أو الإثبات حيث «للعرف فى الشرع اعتبار» والحاجة تنزل منزلة الضرورة والضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها وأمثال ذلك.

(١) عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية - المذكرة العاشرة فى يناير سنة ١٩٢٢ وكثير بعدها.

وكما تأثر «هوربو» نفسه بالسنهورى أثر «هوربو» فى مصر. فهو إلى جوار سيطرته على الفقه الإدارى فى الجامعات كان فى باكورة المراجع لمجلس الدولة المصرى عند إنشائه.

والدكتور حسن أحمد بغدادى - تلميذ السنهورى وصاحبه فى أعمال التقنين وفى مجلس الدولة قبل أن يلى الوزارة - يرى رسالة «القيود التعاقدية لحرية العمل فى القانون الإنجليزى» من أحسن ماكتب وإن كانت أول ما كتب.

أما دبلوم معهد القانون الدولى فى باريس فحصل عليه بعد العام الدراسى (أكتوبر سنه ١٩٢٣ - يونيو سنة ١٩٢٤) وكافأ نفسه بإجازة نحو شهرين قضاهما بين سان جانجليف وبروكسل ولاهاى وفى الأخيرة كتب نيفا وعشرين مذكرة تدل على انشغاله بدينه وقوانينه وتاريخ أمته فهى تدور حول القدرة الإلهية والعدل الاجتماعى والجمال، وسعد رغلول وأحمد عرابى وإنشاء جامعة لدول الشرق الإسلامى ومرونة الشريعة والإيمان والحب.

ويلتزم السنهورى منهجه فى كتاب (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) حيث يقول عن تطوير الفقه الإسلامى (فى حالة وضع الفقه الإسلامى فى صورة تقنين حديث يحسن استعمال صياغة تشريعية مرنة تسمح للقضاء بمراعاة الملاءمة بين النصوص الثابتة وبين الحاجات المتطورة.. ولايجوز أن يكون هنا اعتراض على موضوع استبدال الفقه الإسلامى بالقوانين الأجنبية.. لأن التغيير سيتم بعد دراسة عميقة للفقه الإسلامى تبرز روحه العصرية).

ولقد خطط للأداة التى تعمل لهذا الفقه خطة عالمية فى مذكرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ (والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح. فلو جعل على ثلاثة أقسام: القسم الابتدائى والقسم الثانوى.. منه مايعد لقسم الدين والعقائد.. ومنه مايعد لقسم الآداب. ومنه ما يعد لقسم الفقه الإسلامى.. وهو القسم الثانوى بمدرسة القضاء.. ومع إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (فرنسية أو إنجليزية).. ثم يأتى بعد ذلك الأقسام التالية، وهى قسم الدين والعقائد وهو القسم العالى بالأزهر الحالى (ويراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية) وقسم الآداب. ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية.. وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالى بمدرسة القضاء الشرعى. ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية. وتكون هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر).

وسنقرأ بعد «نيف وربع قرن قوله فى أوراقه الشخصية وهو يستقبل العام السابع والخمسين وبعد أن قدم للأمة العربية قوانينها المدنية (إن مشروع الفقه الإسلامى ومايتبغى لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية.. قد انغرس فى نفسى وأصبح جزءا من حياتى يكبر معها ولكنه

لا يشيب. فإذا مااستطعت أن أحقق أملًا يجيش فى نفسى فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشىء جامعة علمية.. أمكننا دراسة الفقه الإسلامى والقانون المدنى).

وبعد عامين تقول أوراقه الخاصة (لقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذى يفتتح معهد الدراسات العربية العالية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد)

وقد وفقه الله فى ذلك فقضى سنوات طويلات فى هذه الخدمة ثم جمع دراسته فى مؤلفه الشهير (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى).

وما كان ذلك التوفيق الذى جمع آمال أمته من فاتحة القرن إلى منتصفه، فى حياة رجل بذاته وعلمه، إلا بركاتٍ من الله فى تلك الحياة، فتضافرت فى خدمتها ظروف الزمان والمكان مع ملكات الرجل وآماله.

ومن توفيق الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى فى الكتاب سالف الذكر أن تكشف لنا من ملاحظتها لأعمال أبيها صفته كواحد من بناة مصر العظماء إذ يضع فى أساس البناء حجر الزاوية له وهو الفقه الإسلامى، وإذ يشيد المؤسسات على هذا الأساس الوطيد. وهو ما اختارت التعبير عنه «بهواية التخطيط للمستقبل». وماهى إلا شعور قاهر بالمسئولية عن بناء الأمة يجرى فى عقل بنّاء نادر الطراز هيأه الله لبلاده. وعملت مدرسة القضاء الشرعى الكثير فى إعداده، بعد أن تحول إليها من عالم القانون الفرنسى المترجَم فى القانون المصرى ليعمل به القضاء.. قالت:

(الذى أعجبنى وأدهشنى بين كل ذلك هو أن اهتمامه بمستقبل الفقه الإسلامى والشريعة الإسلامية قد شغل الحيز الأكبر من هذه المذكرات الشخصية. وهو مالمسته قبل ذلك خلال اطلاعى على كتابه «الخلافة» أثناء عملى فى ترجمته. واستخلصت من ذلك أن النهوض بالفقه الإسلامى كان هدفًا أساسيًا فى نظره وأنه رأى إعداد تلك الرسالة فور وصوله إلى فرنسا. وأن كثيرًا من خواطره الشخصية كان صدى للآراء التى اطلع عليها وتوصل إليها أثناء دراسته لموضوع «الخلافة فى الفقه الإسلامى» الذى لم ينقطع عن التفكير فيه ودراسته طول سنوات دراسته فى فرنسا).

وأضافت (لذلك أيقنت أن أهم مميزات شخصية والدى كانت هوايته للتخطيط للمستقبل وقدرته الفائقة على الالتزام بالخطط التى رسمها والعمل للأهداف التى فكر فيها).

وهو يقين تشهد لها بصدقه عشرات المذكرات فى أوراق السنهورى الشخصية وشهده المعاصرون فى إنجازاته على مدى عشرات السنين فى معاهد العلم ومؤسسات الدولة ووزاراتها بل فى الجامعة العربية يكفى الإنجاز الواحد منها ليدخل من شارك فيه التاريخ من بابه الواسع، ثم يضيف لها سنواته الخمسة المثقلات بالعطاء الكبير فى مجلس الدولة، ويستمر ليضيف بالقانون

المدنى الذى يحكم دولا خمسة، سبب «الوحدة» بينها على قواعده الجامعة من تصرفات أفرادها اليومية، ووحدة النظم القضائية الموجودة والجامعات التى تجرى دماؤها فى قلب العالم العربى دون أن يتمارى بتلك الآلاء شركاء.

* * *

وأعماله فى وزارة المعارف دليل صدق له: جاء فى المذكرات بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ (أسجل لنفسى أن.. جامعة فاروق وجامعة محمد على كنت مساهما فى إنشائهما إلى حد بعيد.. فجامعة فاروق (الاسكندرية) وضعت مشروع قانونها فى سنة ١٩٤٢ وكان وزير المعارف آن ذاك محمد حسين هيكل باشا. وجامعة محمد على «عين شمس» قررت إنشاءها وأنا وزير فى سنة ١٩٤٨ منتهزا مناسبة الاحتفال بالعيد المئينى لوفاة محمد على الكبير وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة).

ولمن أسهم فى مدرسةٍ أجر عظيم فما بالك بمن وضع الأساس لجامعة.. بل جامعتين! تخدمان الملايين فى العالم العربى.

وإذا كانت الأسكندرية قد أزالت اسم فاروق وأعادت اسمها فى جامعتها وأحيت اسم مكتبة الإسكندرية العريقة، أو كانت جامعة عين شمس قد استبدلت اسمها باسم جامعة محمد على فهاتان ذكريان تعيدان إلى الأذهان مجد أول جامعة فى العاصمة الثانية لمصر الحديثة وأقدم جامعة عرفها التاريخ لبنى الإنسان.. وإن للسنهورى مع المدينتين والجامعتين نصيبه من عطر ذلك التاريخ.

أما تاريخه فى جامعة القاهرة فأعلى حجة على صلابة معدنه واستجابته للتحدى والاقتدار على الانتصار. ومن آفاقها العالية كانت نقطة انطلاقه.

جامعة القاهرة - والقانون المدنى

من يقرأ أوراق السنهورى الشخصية يدرك سرقوته: شاب يتزعم دفعة من رجال القانون فى ثورة ١٩١٩ يتأخى تحريك الركود فى مصر والشرق والإسلام والفقه والفكر أينما كان، وفى ذهنه دائمًا مثل سعد زغلول ومصطفى كامل، لكنه يشعر بضعفه عن زلزلة الدنيا فيسر خواطره إلى أوراقه فتبقى سرا حتى وفاته، ومن الثورة والضيق وصدّق الإرادة للإصلاح تولد عنده مزاج التحدى أو قبول التحدى فصار طابعا له جمّله خلق رفيع وسلوك كريم وامتياز علمى تفرضه سنوات دأب متواصل.

وكان من قدره أن تشحذ عزيمته مفاجأة الجامعة له بتحديها الكبير له من أول يوم قدم نفسه إليها. ولما انتصر عليها تتابعت انتصاراته.

فلقد تحدته الجامعة بأن عليه أن يدرس القانون المدنى المصرى لا القانون الدولى الذى يحمل شهادة الدكتوراه فيه، لانشغال كرسيه فى الجامعة بغيره. وزاد تحديها أن يحل فى التدريس محل عَلَم من أفذاذ القانون المدنى انتقل من الجامعة إلى السلك القضائى هو الأستاذ أحمد نجيب الهلالى صاحب كتاب (البيع) وأن ينافس فى المادة أساطين رجال القانون المدنى المسيطرين ورئيسهم العميد الأول للكلية محمد كامل مرسى بك.

وقبل الدكتور الشاب التحدى فدرس - لدفعتنا - المادة فى العام الدراسى ٢٦ / ١٩٢٧ وخرج ظافرًا بتقدير كبير آيته أن يكون كتاب (عقد الإيجار) الذى درسه فى ذلك العام من أحسن مؤلفاته للآن.

وفى عام ١٩٢٨/٢٧ درس الملكية والحقوق العينية كامل مرسى بك لنفس الدفعة، وكانت آخر دفعة لمدرسة الحقوق التى دخلت فى كليات الجامعة. ومنها الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية الثلاث والسفراء ورجال المحاماة الكبار وفى صدارتهم النقيب مصطفى البرادعى يدينون جميعا للعميد وللمدرس الشاب بالتقدير الكبير.

وسيزامله من تلك الدفعة بعض منهم فى التدريس بالجامعة وسيستعين بواحد منهم فى التدريس فى معهد الدراسات بالجامعة العربية.

ولما خرج منتصرًا من التحدى فى سنة ١٩٢٧ كافأ نفسه بالزواج فى آخر العام الدراسى بتاريخ ١٩٢٧/٥/٥.

واغتلبته دراسات الجامعة حتى أعادته العراق إلى دراسة الفقه الإسلامى.

ولم تصرفه التزاماته الجامعية عن البوح بمشاعره إلى مذكراته.

يقول فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨:

(اليوم يوم عيد ١٤ يوليو عند الفرنسيين وقد رأيت فى شوارع القاهرة الكبرى.. الزينات الفخمة.. أما أنا، المصرى الذى يشعر بأنه غريب فى وسط الزينات.. وقد كاد الدمع يقطر فى عينى.

وقد مررت على زينة مكتوب فى أعلاها (لتحيى فرنسا) فحاولت أن أهمس فى نفسى (لتحيى مصر) ولكن لم أستطع فقد كنت أفكر فى هذه اللحظة فى أن مصر ليست تحيا الآن..).

فسنقرأ بعد أيام أن الملك فؤاد جاء بوزارة لتوقف الدستور. كتب السنهورى فى ٢٠ يوليو (أذيع بالأمس الأمر الملكى بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة. الواقع أن الحرية لا تعطى ولكنها تؤخذ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعا لأخذ حريتها من الغاصبين).

وفى العام الدراسى التالى اتخذ سمته فى هدوء وتؤدة إلى جوار أسماء وأساتذة عظماء عبد الحميد أبو هيف- أحمد أمين- محمد كامل مرسى- محمد العشماوى- على الزينى، وسينضم إليهم الشيخ أحمد إبراهيم (الأستاذ السابق بمدرسة القضاء الشرعى) فيكون الشيخ أول كتّاب العدد الأول سنة ١٩٣١ لمجلة الكلية (مجلة القانون والاقتصاد) العميد محمد كامل مرسى بك الذى داوم الكتابة فيها.

وفى عددها الثانى يكتب الشيخ عن مصادر الفقه الإسلامى وفيها قوله:

(٥ - وهنا كلمة قلتها مرارًا. وأقولها. ولا أزال أقولها. وهى أن أدلة الأحكام الشرعية متوافرة الآن وموجودة بجميع تفاصيلها. وما قاله المفسرون وعلماء الحديث وأئمة الفقه فيها. فالسبيل ميسرة جدا لوضع شرع محكم يؤخذ من هذه الأصول والمستندات العتيدة مع القواعد والضوابط.. مع عدم المساس بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة.

وقد يتغير الأمر فنعير بدل أن نستعير. وعلى هذا يجب أن تتوجه الدراسة فى المعاهد الدينية الإسلامية وغيرها من معاهد العلم العالية إلى هذه الوجهة).

فالدعوة لتقنين فقه الشريعة قد بدأها فى عصرنا الحالى واحد من تلاميذ محمد عبده[١] هو شيخنا - الشيخ أحمد إبراهيم - فى سنة ١٩٣١ بمجلة القانون والاقتصاد وبدأها السنهورى فى أوراقه الشخصية - فى ليون بفرنسا.

* * *

وفى العام الثانى للمجلة (١٩٣٢) ظهر بالقسم الفرنسى منها مقال بعنوان (الجامعة المصرية فى المؤتمر الدولى للقانون المقارن بقلم الاستاذ السنهورى مع مستخرج من مداولات القسم العام للمؤتمر بقلم الأستاذ/ أدوار لامبير) ومثّل الجامعة فى المؤتمر وفد من شبابها فيه الاستاذ على بدوى - العميد فيما بعد- ببحث شرعى شاركه فيه الشيخ أحمد إبراهيم. وفيه أستاذان غير مسلمين، والدكتور السنهورى.

وفى هذا المؤتمر صدر قرار أشرنا إليه من قبل يشيد بالشريعة كقانون مقارن وبمشاركة المصريين وإنشاء قسم القانون المقارن (قسم لامبير) فى جامعة ليون، ابتداء من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١٤ ثم حتى سنة ١٩٢٦.

وفى سنة ١٩٣٦ نشرت مجلة القانون والاقتصاد المقال الأشهر للدكتور السنهورى عن

---

(١) قدم الشيخ محمد عبده لوزير العدل فى ١٨٩٩/١١/٥ تقريرا فيه طلبان واحد عام وآخر خاص. قال بعد سرد طويل كل ذلك يجب أن يوضع بين يدى لجنه من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لتلك الأمة فى جميع أبواب المعاملات خصوصا ما لا يمكن النظر فيه لتير المحاكم الشرعية. راجع كتاب الامام محمدعبده للمؤلف ص ٨٢ - الطبعة الثانية - دار المعارف

تنقيح القانون المدنى. وهو وليد تفكير قديم عنده أفضى به مرارًا إلى أوراقه الشخصية واختار لإعلانه على الملأ العلمى «مناسبة ذهبية» هى اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية وللقانون المدنى المطلوب تنقيحه، فأذاعت به مناسبات اليوبيل فى كل مكان واقترن اسمه بدعوة جديدة من دعوات الإصلاح ينشرح لها صدر المجتمع وأهل القانون خاصة، وكان من أخصهم به تلامذته. يقاربه منهم جماعة سميت «الشبان المصريين» فسلطت عليهم زبانية الملك أعين الرقباء، وحسبوا عليه اتصاله بالأستاذ/ محمود فهمى النقراشى أحد زعماء حزب الوفد. وأستاذه فى المدرسة الثانوية بالإسكندرية.

وكانت إحدى الوزارات الخاضعة للملك فؤاد قد حملت وزْر فصل الأستاذ السنهورى سنة ١٩٣٤/ ١٩٣٥ وستحمله بعد ذلك أوتحاوله وزارتان من وزارات الوفد.

وفى هذه الفترة من حياته أسرّ إلى مذكراته:

القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٤.

(أشد ماأثر فى نفسى- فيما أنا فيه من أمر- وفاء الصديق وكنود الصديق)

وكتب بعد عشرة أيام:

(وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع فى نفسى.. إذا لم تكن شجاعا فلا تكن جبانا).

إلى المحاماة:

وكانت المحاماة مثابةً له. وهى أمل أفضى به إلى مذكراته فى ليون منذ بضعة عشر عامًا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (.. ولو تم لى أن أشتغل فى الأعمال الحرة لاشتغلت بالصحافة والمحاماة).

وليس غريبًا أن يتلاقى على الغيب فى ذلك التوق (إلى المحاماة والصحافة) مع سعد زغلول. وإن لم يطلع أحد على مذكرات كل منهما إلا بعد أن نشرت فى الثمانينات. قال الزعيم فى مذكراته (... ويرد على خاطرى أنى إذ استرددت حريتى (بالاستقالة من الوزارة) اشتغلت بالمحاماة والصحافة).

والمحاماة كما قال مصطفى مرعى مهنة الحرية والكرامة والكفاح والصحافة كانت من الأسلحة التى قاوم بها الملك.

لكن عمل السنهورى فيها لم يتحقق باختيار كامل منه بل كان ضرورةً تقدر بقدرها وتزول بزوالها. وعلى هذا تحقق أمله فيها بقدَر. وسيعمل بالصحافة رئيسا لتحرير مجلة مجلس الدولة لكن العمل جاء تبعا لرياسته للمجلس. والرياسة «التبعية» كالمحاماة «للضرورة» يشيران إلى

أن الله سبحانه يؤتيه من كل ما سأله. وهاتان شهادتان للتصميم المُنجح كلما أتيحت الوسائل له. وستمضى به الأيام فى إنجازات كثيرة تتاح له وسائلها فلا يضيّعها.

كان المحامى الجديد يدق أبواب الأربعين من عمره، وكان لا يخالط المحامين فى قاعاتهم بل يدلف إلى قاعة المحكمة مباشرة، ويؤثر تقديم مذكرة بدفاعه، فلم يعرف له أنه ترافع فى جناية أو حمل هموم متهم فى جريمة ولكن كانت تسبقه سمعته كأستاذ للقانون المدنى الذى يتزعم تغييره.

وأقبل عليه المحامون يطلبون منه المذكرات والاستشارات، فى مكتب زامل فيه شريكه السابق فى كتابها (أصول القانون) الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت - مدّ الله فى عمره - وهو محام كبير، يحمل الدكتوراه من باريس وخريج دفعة ١٩٢٨. فكانت زمالتهما فى الجامعة وفى المحاماة زمالة تحلو بها الدنيا، قصّر مدتها انقطاع بطش الملك بوزارة جديدة وعودة الأستاذ بعد شهور إلى كرسيه فى الجامعة سنة ١٩٣٥. وسيعود إلى المحاماة بعد فصله سنة ١٩٤٢. وسيبقى من عهد عمله فى المحاماة المذكرة الشهيرة المقدمة لمحكمة النقض فى (وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية).

أما عن عمله بالصحافة فسيكون فيه مَشابه باهرة من عمل سعد زغلول فى الوقائع الرسمية وبناء نزعة الحرية عند سعد حتى ليستصدر عند بدء اشتغاله بالمحاماة تصريحا بمجلة قانونية تسمى (العدالة) وهو فى عشريناته! وستصبح مجلة مجلس الدوله مجلى من مجالى سيادة القانون يشرف على أدائها وأداء فرسانها أستاذ لا يباريه إلا الأقلّون من قرنائه أو أبناء جيله. وحسبها منه مقاله فى عدد سنة ١٩٥٢ عن (الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية) ومقالان فى أول أعوامها (١٩٥٠) من وكيل مجلس الدولة المستشار السيد على وعبد السلام ذهنى بك عن (رقابة القضاء لدستورية القوانين).

وأذاع طلاب العراق بمصر اضطهاد الحكومة لأستاذ القانون اسم السنهورى خارج الحدود. فدعته العراق ليتولى عمادة كلية الحقوق فأنشأها، وأخرج مجلتها، وشرع فى إعداد قانون للعراق يحل محل مجلة الأحكام العدلية، فازداد تعمقًا فى المذهب الحنفى الذى كان مطبقا فى العراق بمجلة الأحكام العدلية. وسبح فى بحار الفقه الإسلامى بمذاهبه الأربعة وقارن بين القانون والشريعة من جديد.

وثمة ترعرعت صداقة وطيدة مع الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة النقض بالعراق.. ثم رجع إلى مصر يلاقى أمه اللقاء الأخير سنة ١٩٣٦. وإلى جامعة القاهرة يتولى عمادة كلية الحقوق فيها ويعدّ عشرة من تلامذة العراق فيها ليتولوا أمانة القضاء والتدريس فى العراق بعد إتمام الدراسة.

مع الملوك

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ نراه وزيرا للمعارف يستقبل فى جامعة القاهرة الملكين فؤادا وعبد العزيز آل سعود. وروى الاستقبال مؤرخ صدوق للسنهورى فى مجلة المحاماة بمصر سنة ١٩٨٨ هو الأستاذ عثمان حسين عبد الله النائب السابق لمحكمة النقض المصرية رواية شاهد عيان:

(كان سمته على المنصة سمتا رفيعا ترى فيه شموخ العلم والكرامة. حيا الملكين بمجرد إيماءة من رأسه. وألمح فى خطابه إلى ماضى المسلمين العظيم الزاهر وإلى علم علمائهم وسبْقهم فى مجالات الحضارة. ودعا إلى اتحادهم وأخذهم بأسباب التقدم والعزة حتى يعودوا إلى سالف الأمجاد. يومها لم أصفق للملكين بقدر ما صفقت لكرامة العلم والعلماء).

ولقد كان طبيعيًا أن صبيًّا مميزًا وضع نفسه بين «الوطنية العظيمة» لمصطفى كامل «والعظمة الوطنية» لسعد زغلول وفقيها أعلن فى رسالته عن الخلافة أن «أولى العلم» فى الإسلام لهم فى محل الاجتهاد «سلطة التشريع» أن يمثل شموخ هذه السلطة، - وهو عميد سابق لكلية الحقوق، - أمام ملِكين من ملوك الدنيا.

مشرّع مصر ومُوحّد العالم العربى - (١٩٣٦ فما بعدها)

١ - ألحّت حكومة العراق فى طلب عودته إليها وآثر هو البقاء فى مصر، ربما ليرقب عمل لجنة ثانية ألفتها حكومة الوفد بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٣٦ لتنقيح القانون ولم تدخله فيها، مع أنه كان قد انضم إلى لجنة أولى مؤلفة فى فبراير من العام ذاته ولم يشهد جلساتها، كان يرأسها مراد سيد أحمد باشا[1]. وكان مستشارا سابقا بهيئة قضايا الدولة ووزيرا سابقا للمعارف.

وسينقسم حزب الوفد (١٩٣٧) فى عهد هذه الوزارة قسمين «سعديين» بزعامة أحمد ماهر والنقراشى، و «وفديين» هم الأغلبية برياسة مصطفى النحاس.

---

(١) لهذه اللجنة ولرئيسها خاصة صفحتان تكتبان بماء الذهب.

فهى قد شكلت سنة ١٩٣٦ من تسعة أربعة مصريين وخمسة يمثلون المحاكم المختلطة أو الأجانب وحُلت قبل عقد المعاهدة مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ وقبل مؤتمر مونترو الذى تعهدت فيه الحكومة المصرية بألا تمس التشريعات بمصالح الأجانب.

١ - وقد جال رئيسها مراد باشا جولة مستشار عظيم فى الفقه المعاصر والفقه الشرعى فى جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ انتهت فيها المناقشة مع العلماء الأجانب بأن جعل مراد باشا «المسيو ليبان دى بلفون» المستشار بهيئة قضايا الدولة يضع بيده مشروعًا للنص الأول للمادة الأولى فى القانون المدنى كالآتى

(إذا لم يوجد نص فى القانون يمكن تطبيقه حكم القاضى طبقا للمبادئ العامة التى يتضمنها القانون المصرى عما فى ذلك الشريعة الإسلامية. =

وعينت الوزارة السنهورى قاضيًا بالمحاكم المختلطة. وهى وظيفة أكبر راتبًا وأعلى فى السلم الإدارى من وظائف الجامعة. وظاهر أن التعيين كان حلًا لخلاف. فالسنهورى عميد لا يرتاح إليه الرقباء لصلته السابقة «بالشبان المصريين»، ولا الوفديون لصلته الوثيقة بالنقراشى، وسيظهر فيما بعد أن الرقباء يدرجون اسمه بين كشوف جمعية أنصار السلام وينسبون إليها ميولًا شيوعية. ثم عُين مستشارًا مساعدًا بهيئة قضايا الدولة.

ولم تتقدم لجنة تنقيح القانون فى عملها، وتغيرت الوزارة وجاءت الانتخابات – الملكية – بعد إقالة الوزارة الوفدية وقاطعها الوفد فجاءت – بأغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين وتولوا الحكم.

وطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين هما السنهورى «ولامبير» (ممثلا للأجانب بدلا من قضاة المحاكم المختلطة أوأساتذة أجانب) وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى يونيو١٩٣٨تعاونها لجنة من قضاة مشهود لهم[١]، وأنجز الفريق العظيم مهمته وعرض مشروع القانون

وإذا لم يجد القاضى فى القانون المصرى قاعدة تنطبق على النزاع طبق المبادئ المشتركة بين الدول).

وهذا النص صريح فى أن الشريعة تطبق مع النصوص. وليس ابعد من ذلك غرض لأنصار الشريعة. وصريح فى أن المبادئ المشتركة بين الدول لا تطبق إلا عند عدم وجود نص فى الشريعة. والشريعة – كما أنزلها الله – صريحة فى أنها تحكم كل شىء. والاجتهاد أصل فيها. من أجل ذلك. وكما يقول الشافعى فى رسالته (كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة...) وعلى المجتهد طلبه.

٢ – وأتبع مراد باشا هذه الجولة بأخرى فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٦ فى صدد المادة الخامسة الخاصة بإساءة استعمال الحق وتحديد مداه.

(تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى).

وهذان النصان يحملان القانون المدنى جميعه.

٣ – ويجمع بين مراد باشا والسنهورى وبين لامبير – أستاذ الأخير – أن لامبير كان ناظر مدرسة الحقوق الخديوية عندما راود دنلوب سنة ١٩٠٧ لامبير على أن يغير تقدير مراد سيد أحمد من درجة ممتاز إلى أقل منها، حتى لا يعين مصرىّ أستاذًا فى مدرسة الحقوق. وحقق سعد زغلول الموضوع وأنصف مراد باشا من دنلوب وأنصف لامبير. وكان مراد راجعًا من دراسة الحقوق فى سويسرا بدرجة الدكتوراه. (يراجع الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول) وقد عين مستشارًا بهيئة قضايا الدولة ثم وزيرًا، فسفيرًا، وكان امتيازه فى اللغة الفرنسية مشهودًا من عهد سعد زغلول فى وزارة المعارف وكذلك كان امتياز أخيه عبد الرحمن باشا سيد أحمد الوكيل الأول لمحكمة النقض – ورئيسها عبد العزيز فهمى – وعبد الرحمن باشا – وقد درس الشريعة بالأزهر – وقد درس فى سويسرا وعاد مشهودا له هو الآخر.

(١) واختير أيضا الدكتور حلمى بهجت بدوى من هيئة قضايا الدولة ليعاون اللجنة ثم اختير الدكتور زهير جرانه والدكتور سليمان مرقص والدكتور شفيق شحاته المدرسين بكلية الحقوق سكرتيرين فنيين (وسيتولى الأخيران التدريس فى معهد الجامعة العربية).

كما استعانت اللجنة بحضرات القضاة بمحكمة مصر الوطنية عبد العزيز محمد (رئيس محكمة النقض فيما بعد) ومحمد عزمى (النائب العمومى فيما بعد) ومحمد نجيب صدقى (المستشار بمحكمة النقض فيما بعد) وأحمد زيد (ابن الشيخ محمد زيد الأبيانى الأستاذ بمدرسة الحقوق).

ومذكرته الإيضاحية على استفتاء عام ١٩٤٢ دام ثلاث سنين استفتحها الدكتور السنهوري بمحاضرة عنها فى الجمعية الجغرافية فى ٢٤ أبريل سنه ١٩٤٢

وفى ١٩٤٥/٣/٢٩ شكلت «لجنة للمراجعة» يرأسها السنهوري باشا، وقد أصبح وزيرا للمعارف وفى عضويتها ثلاثة سيكونون وزراء منهم مصطفى الشوربجى وقد أسلفنا اسمه تلميذًا ناقشه سعد، وعلى أيوب وزير التربية فى ذلك العهد، وكامل مرسى بك العميد السابق والمستشار عندئذ بمحكمة النقض ورابع سيصطحبه السنهوري وكيلا لمجلس الدولة هو سليمان حافظ[1].

---

(١) قبلت عضوية لأمم عضوية مصر بعد معاهدة مونترية سنة ١٩٣٧ وفيها تعهدت بمراعاة مبادئ القانون الدولى فى التشريع الذى سيسرى على الأجانب ولا يتنافى مع المبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث وتحدد ١٤ أكتوبر سنه ١٩٤٩ أجلا لانتهاء المحاكم المختلطة، وفى سنة ١٩٤٢ - أنجزت لجنة السنهوري - لامير مشروع القانون المدنى ونصت المادة الأولى منه على مصادر الأحكام وهى (نصوص القانون وإلا فالعرف وإلا فمبادئ القانون الطبيعى وإلا فقواعد العدالة) وأضافت فى فقرة ثالثة (ويستلهم فى ذلك الأحكام التى أقرها القضاء مصريا أو أجنبيا وكذلك يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية). وفى سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مدة استفتاء الأمة على القانون اقترح معالى السنهوري باشا فى لجنة المراجعة (تعديلا يجعل مبادئ الشريعة مصدرًا رسميًا ملزمًا ويوضع فى الترتيب قبل مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة حتى يجد مجالاً عند التطبيق فوافقت اللجنة) وأصبح نص المادة كما يلى:

مادة ١ - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل..

٢ - فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية (الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون دون تقيد بمذهب معين). فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة.

٣ - ويستلهم القاضى فى ذلك كله الأحكام التى أقرها القضاء مصريا كان أو أجنبيا)

وألف لجنة مجلس الشيوخ قيدتْ (الأكثر ملاءمة ودون تقيد بمذهب معين) وألغت الفقرة ٣ لأن القواعد العامة تغنى عنها ولا مشاحّة فى أن المقصود من لفظى مبادئ الشريعة «هو فقه الفقهاء» فيها ولقد طالما دعا الدكتور السنهوري إلى الاجتهاد وأعلن وفاء «الشريعة» يشهد بذلك أوراقه الشخصية بالعشرات ثم مقالات فى السياسة الأسبوعية عن الإسلام والشرق وفى المحاماه الشرعية سنة ١٩٢٩ عن الدين والدولة، وفى المجموعة المهداة إلى (جى) سنة ١٩٣٧ عن المعاد فى القانون - وقد سلف تعليقنا على منهجه فيه - وفى المجموعة المهداة إلى لامبير سنة ١٩٣٨ عن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وفى مؤتمر لاهاى سنة ١٩٣٧ عن المسئولية التعاقدية فى الشريعة الإسلامية، وقد نذر نفسه للاجتهاد فى الفقه الإسلامى بعد صدور القانون، ودعا المجتهدين باستمرار ليُدلوا بدلائهم.

ولقد قال فى مقاله عن الدين والدولة (إن الشريعة الإسلاميه إذا صادفت من يعى بأمرها تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير) وهو يقصد فقه الفقهاء ولما قدم كتاب الوسيط فى أبريل سنة ١٩٥٢ قال (قد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون م زملائهم فقهاء سوريا والعراق ويتكاتفوا جميعا لإرساء أساس قوى للقانون المدنى يكون قوام قانون المستقبل).

وفى سائر كتبه أشاد بانضباط الفقه الإسلامى ودعا إلى أن تقوم نهضة علمية لدراسة الشريعة ورجا (أن يكون من وراء ذلك جعل الفقه الإسلامى مصدرًا رسميًا للقانون الجديد ويعاون على قيام هذه النهضة).

وأعقب ذلك بأعماله فى مصر فى المعهد بالجامعه العربية وفى كتابه الضخم عن مصادر الحق فى الفقه الإسلامى وبقوانين الكويت والبحرين والإمارات العربية وغيرها حيث كان يدخل فيها من الفقه الإسلامى ما رآه.

وقد سجلنا فضله فى ذلك الباب فى كتاب (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى سنة ١٩٧٣) ومما جاء فيه (كان الدكتور/ عبدالرزاق السنهورى أكبر أنصار الفقه الإسلامى من رجال القانون والقضاء من أبناء جيله...).

=

٢ - كان الدكتور السنهورى قد عين وكيلاً لوزارة المعارف سنة١٩٣٩. ولما وليت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ أحالته على المعاش فرفع الاضطهاد الجديد[١] ذكره من جديد فى المحيط الدولى ومدت إليه الدول العربية بالأسباب.

روى الأستاذ ضياء الدين شيت خطاب أن الحكومة العراقية طلبت من السنهورى وضع قانونها المدنى وبدأت ذلك العمل لجنة برياسته (فوضع القانون المطبق الآن. وهو أول قانون حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامى والقانون الغربى وتميز بطابع الاعتدال والتوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية المجتمع.

وفى هذه الأثناء طلبت الحكومة المصرية طرد السنهورى من العراق. ولم توافق الحكومة العراقية. وهددت الحكومة المصرية بقطع العلاقات!! فتدخل السيد سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا.. لكى يسمح له بالإقامة فى دمشق، فى ذلك الوقت وضع هناك القانونين السورى والعراقى. سافر فعلا إلى دمشق وغضبت الحكومة المصرية... وهددت الحكومة السورية لوجوب إخراجه فسافر إلى الأسكندرية. والتحق به هناك بعض الأساتذة العراقيين لإكمال وضع القانون المدنى العراقى).

وفى هذه الفترة كتب فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ (يتمنى أن تتوحد فى مصر المحكمة والمدرسة وأن تقوم الصناعات الكبيرة وأن يُؤخذ من التركات ما يكفى لتربية جميع أبناء الأمة لا فرق بين غنى وفقير حسب حاجاتنا).

والذى فصّله الأستاذ ضياء الدين يُجمله السنهورى فى تسامح عفيف وشكر لله سبحانه: فى بغداد فى ١٢ أغسطس ١٩٤٣:

= ودأب علماء الأزهر وأساتذة الجامعات على إعلاء كلمة الشريعة فى المؤتمرات العالمية وتتابعت إقراراتها بمكانة فقه الشريعة كنظام قانونى مستقل قادر على التطور. وفى سنة ١٩٤٥ مثل مصر فى مؤتمر واشنطن لوضع نظام محكمة العدل الدولية حافظ باشا رمضان وكان وزيرًا للعدل ومن أقواله للمؤتمر (إن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية وإنها تمثل مدنية الإسلام وإنها واحدة من المدنيات الكبرى.) فاحتفظ المؤتمر لذلك القسم الهام من سكان الكرة الأرضية بمقعد لقاضٍ بين قضاتها كان عبد الحميد بدوى باشا من كبار شاغليه.

(١) وهذا انحراف لم يغفره المؤرخون، جاء فى كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) لعبد الرحمن الرافعى (أحالت هذه الوزارة... الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ سوى أنه ليس وفديا. ومع أن الحديث كان قد استمض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا ملكيًا (فى هيئة قضايا الحكومة) لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية..).

وكان وزير المعارف فى هذه الوزارة أحمد نجيب الهلالى باشا.

اليوم أتممت الثامنة والأربعين من عمرى وقد وصلت فى هذا اليوم نفسه إلى بغداد، بعد مسعى دام طويلاً وقد وفق الله المسعى. فحمدًا لله وشكرا.

ونظم الشعر - فى بغداد - فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٣:

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت منه الأصول وقامت أفرُع جدد
ماذا على الدوحة الشماء إن ذهبت منها الفروع وظل الجذع والوتِد

وكتبَ فى دمشق - فى ٢٤ يناير ١٩٤٤:

«العروبة» هى الغاية العليا التى تسعى لتحقيقها البلاد العربية فى الوقت الحاضر. ولا شك فى أنها غاية سامية وقابلة للتحقيق»..

وفى دمشق فى ١٠ فبراير ١٩٤٤:

(أُجمل هنا الخطوط الرئيسية «للاتحاد العربى»[١].

يعقد ميثاق عربى فيما بين مصر وسوريا (بعد أن يضم لها شرق الأردن والعراق ويكون الميثاق مفتوحًا لانضمام الدول العربية الأخرى... وأتوقع أن ينضم له فى مستقبل بعيد بلاد المغرب (تونس - الجزائر - مراكش)).

والسنهورى إذ يحيى أبا حنيفة فيعلن خلود أصوله يتأدب بأدب الأئمة، فلقد حياه الشافعى فلم يُظهر خلافه معه وهو يصلى إلى جوار قبره فلم يرفع يديه.

وفى دمشق يحدثنا عن قيام «الجامعة العربية» وستقام بعد عام! ثم يحدثنا عما سوف يقع بعد أربعة عشر عاما بين مصر وسورية من «وحدة»! وبعد نيف وأربعين عامًا بين مصر والعراق والأردن واليمن من «مجلس التعاون العربى»! وعن توقع انضمام المغرب إليه بعد وقت! وكلها آمال عصره حققتها الشعوب فى حياته أو بعدها وهى منتصرة.

فلنتذكر أنه وضع خططًا لذلك فى القسم الأول من أوراقه الخصوصية وهى تنتهى قريبًا من الربع الأول من القرن العشرين للميلاد. ويحمل قضايا القرن الذى وُلد فيه إلى القرن الذى ولدنا فيه - لكنه بيقين وحد الأمة العربية (بتوحيد قوانينها المدنية) فأصبحت تلتزم فى حياتها اليومية نصوص قانون واحد فى أقطار خمسة بعد سنوات وهى خطوات على الطريق سيتبعها الآخرون من بعده.

---

(١) تزخر أوراق السنهورى بمذكراته عن الوحدة العربية حتى سنة ١٩٢٦ كما أشرنا من قبل وفى مقال له فى «السياسة الأسبوعية» سنة ١٩٣٢ وأتبع ذلك بمقالات ثلاثة فى مجلة الرابطة العربية سنة ١٩٣٦ وفى عام تقديم مشروع القانون المدنى لمجلس النواب كتب مقالاً فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٤٦ عن (الروابط الثقافية والقانونية بين البلاد العربية) ناهيك «بالقانون المدنى» الذى تناقلته الدول العربية.

ولما كر الملك فاروق لعبة الانتخابات لتزوير إرادة الشعب ولتشكيل حكومة يسيطر عليها، جاءت الانتخابات إلى الحكم بحزبيْ السعديين والأحرار الدستوريين ودخل السنهورى الوزارة ممثلا للسعديين سنة ١٩٤٥ كوزير للمعارف وتتابع تعيينه فى وزارة أحمد ماهر ووزارة النقراشى ثم صدقى (وزيرًا للدولة) ثم فى وزارة إبراهيم عبد الهادى ثم رئيسا لمجلس الدولة.

فى مجمع اللغة العربية:

فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ رحب لطفى السيد رئيس مجمع اللغة العربية بعشرة صدر بهم مرسوم ملكى استجابة لطلب المجمع لإنجاز مهامه ثم قال (وسيتولى الزميل المحترم الأستاذ أحمد أمين تقديم الزملاء. وإنهم لأهل للتكريم من الترحيب ونحن فى حاجة إليهم ليعاونونا فى بلوغ المقاصد التى نيطت بالمجمع).

وتولى الأستاذ السابق فى مدرسة القضاء الشرعى تقديمهم وفيهم ثلاثة سابقون من زملائه فيها. (السنهورى وعبد الوهاب عزام وعبد الوهاب خلاف) وفى وجود الأربعة بالمجمع بعد ربع قرن، وبعد إلغاء المدرسة، شهادة على مكانتها من ضمير الأمة. قال أحمد أمين فيما قال:

(عشق الغرض هو روح المجمع، بل روح كل جمعية. إن وجد العشق تحقق الغرض... وقد كنت أقرأ أخيرًا للكندى فصلاً فى شروط الفيلسوف فجعل من أهم شروطه عشق الحقيقة.

ويذكر المؤرخون أن أول مجمع بهذا المعنى إنما كان فى مصر. شهدته الأسكندرية فى أقل القرن الثالث قبل الميلاد على يد بطليموس الأول.. وكان ذلك نواة لمدرسة الأسكندرية ومكتبة الأسكندرية.

لو أنا ورثنا هذا المجمع من هذا التاريخ وطورناه من هذا التاريخ لكان لنا الآن خير مجمع وخير لغة وخير علم...

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم بتعيين هؤلاء العشرة.. والحق أنه لم يراع فى اختيارهم إلا وجه الله والعلم فكل منهم له مقام محمود فى علمه وجده.

فعبد الرزاق السنهورى رجل ضليع فى القانون. له عزيمة لا تكل ولا تمل. ألف فى القانون تآليف كثيرة.. ووضع مشروع القانون المدنى لمصر ورمى إلى توحيد القوانين بالممالك العربية فوضع أيضا مشروع القانون المدنى للعراق وهو يعمل فى وضع مثل ذلك لسوريا واهتم بالفقه الإسلامى يشجع على دراسة عصرية للانتفاع بكنوزه).

وأعطى أحمد أمين الباقين حقوقهم يتصدرهم إبراهيم مدكور - وسيرأس المجمع بعد طه حسين - وتتابعت أسماء عبد الوهاب عزام وزكى المهندس وأحمد زكى والشيخ محمود شلتوت

ومحمد شرف ومصطفى نظيف ومحمد فريد أبى حديد وعبد الوهاب خلاف ثم قال (هذا أيها السادة عرض سريع لهذه العشرة الطيبة)[١].

وإذا لوحظت الوجازة المحيطة فى تعبير أحمد أمين فإن ما تغنى به هو وضع القانون وابتغاء التوحيد والتشجيع على دراسة الفقه الإسلامى دراسة عصرية. وهو يبرز جهد حياة كاملة فى الجهاد لهذه الأغراض العظيمة. ثم هو يكاد يتغنى بفضائل «العشرة الطيبة» وإن فى تأليف كشف واحد منهم لأنشودة فى سمع الزمن. لا تتكرر.

ولم يدخر السنهورى وسعه فى المجمع. وواجه عقدة الخوف من تطوير اللغة ببيان فى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٨ أرجع الأصول فى تطور اللغة إلى أصول الفقه. وهى أصول التزمها فى كتاب الخلافة (النص القرآنى والسنة والإجماع أو الاجتهاد) ومما جاء فى بيانه قوله (لا نستطيع أن ننكر على أى جيل حقه فى أن يساهم فى صنع لغته وهى أن يبتدع من الألفاظ ما يفى بحاجاته.... فإن الألفاظ التى يبتدعها تكسب مكانًا فى اللغة مشروعًا لا يجوز إنكاره) وقال: (ذلك مصدر يفرض نفسه وتحتمه سنن الوجود ويقتضيه القانون الطبيعى).

---

(١) ولا ريب أن عبارة «العشرة الطيبة» مناجاة موجهة منه إلى صديقه ورفيقه. فالسنهورى من كبار عشاق الحقيقة فى من سيد درويش كما مر بنا. والعشرة الطيبة اسم «أوبريت» شهيرة لسيد درويش جارية على الألسن، وكم ناجى الصديق صديقه فى كتابه حياتى، قال أحمد أمين فيما قال عن رحلتها أياما عشرة فى باريس سنة ١٩٣٢.

(وضع لى صديقى برنامجًا دقيقًا طويلًا رتبه بإمعان وبعد تفكير طويل ليرينى أهم ما فى باريس من حد ولهو. وعلوم وفنون وأبنية ضخمة وآثار رائعة. ويرينى المدينة والريف والعاصمة والضواحى وكان برنامجا شاقًا وصعبًا.. ولم يسمح لى أن أستريح ولو قليلا، كان ذلك فى عشرة أيام. وقد أتخمت خلال هذه الأيام العشرة بالمعلومات والمناظر والمعارض والأحداث حتى لكأنى أشاهد رواية شريطها عشرة أيام واحتجت إلى سنين بعد ذلك لأهضم ما أتخمت به..).

فلقد كان السنهورى يأخذ الأمور بقوة حتى فى الفسحة أو البحيرة فى معاهد باريس أو فى الريف الفرنسى.

مجلس الدولة

أكتوبر ١٩٤٦ - أبريل ١٩٥٤

السنوات الثمانية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) من القرن العشرين بمصر عدسة صغيرة تريك خمسين عامًا سبقت وأخرى ستجيء.. وتريك القضاء المصرى فى النصف الأول من القرن وهو يلقى السلّم إلى النصف الثانى منه، فى يد جيل فى صدارته رجل وضع نفسه وهو صبى بين عظمتين لسعد زغلول ولمصطفى كامل فلما بلغ شأوه كان - بحقه - رئيس مجلس الدولة، وتريك النصف الثانى وهو يمد يده إليه ليتلقى منه الأعنّة، وكان قاضيًا نُتج فى فقه الشريعة، ووُضع فى حجره القانون المدنى للوطن العربى ليوحده على القاعدة القانونية. وتلاقت آماله فى شعار سعد زغلول «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» معلنةً أن السلاح فى يد القادة ينحنى للوشاح على صدور القضاة، ولم يأبه بأن الثورات تأكل بنيها مثل ربة الخصب والنماء فى الأساطير (ساتيرن). ومن ثمة كان مجده والابتلاء الذى أصابه.

ولّى الملك إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ رياسة الوزارة ليفاوض الإنجليز وأيده مجلس نواب ممن كانوا ألدّ خصومه، وأخفق، لكنه قدم لبلاده مجلسًا كانت ترتجيه من نيّف وسبعين عامًا هو مجلس الدولة.. وفيه قول عبد الرحمن الرافعى:

(من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الوطنية وجاء مكملًا لصرح العدالة فى البلاد ومبينًا لحقوق الأفراد وحرياتهم)،

فلقد ألغى قيدًا على القضاء فى لائحة ترتيب المحاكم تمنع التصدى للأمر الإدارى بالإلغاء وأنشأ نظامًا متكاملًا مختصًا بذلك، لم ير الآباء المؤسسون سنة ١٩٢٣ أن يضعوه لأن مصر لم تكن مُهيأة له. لكن إسماعيل صدقى - ولم يكن من أعضاء لجنة الدستور - رأى بناء على مُبادأة من وزيره للعدل كامل مرسى أن النظام الحزبى الذى أفلح الملك فى إفساده، صيّر مصر أحق البلاد به، وكان الوزير عميدا للحقوق وافدا إلى الوزارة من محكمة النقض، فوزن أعضاءه إلا قليلين عند اختيارهم من مستشارى الاستئناف بموازين الذهب، وتولى بعد إنشاء المجلس رياسته وافتتح الملك داره فى فبراير ١٩٤٧.

وهكذا ولد مجلس الدولة المصرى عملاقًا تفوّق على السلطة التشريعية بامتيازه الفنى، وسبق القضاء المدنى باقتداره على رد المظالم وحماية الحريات وسيادة القانون، حتى إذا قامت الثورة

سنة ١٩٥٢ كان أقدر أجهزة الدولة على ملاحقتها وإصدار تشريعاتها، وكان السنهورى هنالك ومعه سليمان حافظ.

كان لمصر مجلس دولة سنة ١٨٧٩ عطل الإنجليز عمله، ولما خلص لمصر استقلالها فى التقنين والتنظيم القضائى بعد مؤتمر مونتريه أعد عبد الحميد بدوى[١] - رئيس هيئة قضايا الدولة - مشروع قانون لمجلس الدولة عام ١٩٣٩ تم آخر سنة ١٩٤١. لم تكن ترتاح له الأحزاب حتى قدمه لمجلس النواب[٢] نائب كان عضوًا سابقًا بهيئة قضايا الدولة[٢] باعتباره اقتراحًا منه وفى مستهل مذكرته الإيضاحية ما يعبر عن فلسفته أنه (إعلان عن تقدم الأمة وتمتعها بالحرية والتزامها بسيادة القانون).

ولما وليت وزارة إسماعيل صدقى أدخلت سليه تعديلات وصدرت مذكرتها الإيضاحية بأنه (إصلاح فى الإدارة) ليسرُ قبوله لدى النواب الذين تتألف منهم الوزارات.

والسنهورى قد هيأته دراساته ووظائفه ليدير هذا الجهاز الضخم بقوة. فهو قد تلقى دبلوم القانون العام سنة ١٩٢٤ فأصاب طرفًا من العلوم الإدارية وأحكام مجلس الدولة الفرنسى ودرس قواعد العدالة الإنجليزية فى شئون العمال وظفر فيها بشهادة الدكتوراه سنة ١٩٢٥ وسبر أغوار الفقه العام الإسلامى سنوات طويلات أظفرته بشهادة الدكتوراه فى الشريعة عن الخلافة سنة ١٩٢٦ وهى قمة النظام الحكومى فى تاريخ الحكومة الإسلامية. وقد مارس الإدارة القضائية كوكيل للنيابة سنوات وتولى عمادة كليات الحقوق، وعمل عضوا فى هيئة قضايا الدولة وهو وزير مخضرم فى وزارة المعارف أكبر وزارات مصر وأحوجها إلى إصلاح حال الموظفين - تسبقه إلى مجلس الدولة ظلاماتهم وكان قد فتح لها الأبواب فبلغت الآلاف.

---

(١) يقول عنه الدكتور السنهورى فى تقديم مجلة مجلس الدولة «الدرة اللامعة فى جبين القانون والعقل القوى الشامل المحيط.. عرفته مصر وهو يمسك فيها زمام الإدارة والسياسة حقبة طويلة من عهودها الأخيرة فيحلق بها إلى مستوى رفيع يليق بأمة عريقة الحضارة.. ثم ما لبث أن فاضت جهوده الجبارة فتدفقت فى الميدان الدولى حيث يرفع الآن رأس مصر غاليا بين قضاة محكمة العدل الدولية..» وهو أول رؤساء هيئة قضايا الدولة فى عهدها الحديث.

ويقول عنه «وإذا كان صحيحًا أنه لم يشهد مولد مجلس الدولة فصحيح أيضا أن المجلس ليس إلا ولدًا أنجبه، إذا هو لم يشهد مولده فإن هذا لا ينتقص من أبوته لهذا الولد البار..».

(٢) هو الأستاذ محمود محمد محمود وفيه قول بدوى باشا فى العدد الأول من مجلة مجلس الدولة عن «تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة» - «ولعلنا كنا ننتظر طويلا لو لم يقيّض الله لمشروع ١٩٤١ فاضلاً من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة ووُهب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه. فتبناه وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان. حينذاك رأت الحكومة من الأولى أن يكون الأمر بيدها..».

وكانت آخرة وظائفه رياسة ديوان المحاسبة حيث قدم تقريرًا عن انحرافات القصر الملكى وجرى من جرائها الاستجواب الشهير فى مجلس الشيوخ على لسان مصطفى مرعى وكان أكبر صدمة أصابت الملكية فى أيامها الأخيرة، وأبوه محمد محمود باشا رئيس الوزارة مرات وجده محمود سليمان باشا رئيس حرب الأمة ووكيل الوفد المصرى برياسة سعد زغلول.

لكن تأهيله الأصيل لمنصبه ينبع من عزمه على تغليب القضاء على غيره من السلطات، وهى رغبة طالما رددها فى أوراقه الشخصية فى شبابه، وينبع من فقهه المدنى فى المقام الأول، وهو حاصل دراسات فى الطبيعة الإنسانية وممارساتها اليومية بين مواطنيه فى إطار تفرضه عليهم أنظمة إدارية بالية وعادات وأعراف ترخى العنان للانحرافات من حكومات أمّرها عليهم جيش العدو من عشرات السنين. على رأسها ملك يعمل لحساب الإنجليز وحساب نفسه، أشاعت فى طوائف منهم أخلاق المنهزمين من التدابر والتباغض.

ولما ظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢ لم تمض سنتان حتى تآمر الملك والإنجليز على الحكم الوطنى وتحول الجهاد الوطنى إلى مدافعة الملك عن الدستور ووقف مؤامراته لتفتيت وحدة الأمة لتستسلم له. ولم تستسلم الأمة وإنما استسلمت الإدارة.

وكانت - على الجملة - بقايا إدارة إنجليزية تركية مملوكية تنمّى فى الشعب نقائصه وتستصفى الخيرات لنفسها بخدمة جميع الأحزاب بإخلاص أو بغير إخلاص على مدى أعوام عشرين من ثورة ١٩١٩ وأصبح إصلاحها هما لكل ذى بصيرة.

وكان من بصيرة السنهورى أن يفطن إلى رأس الفساد فى النظام مذ هو شاب فى فرنسا ويكتب: (ليون فى ٥ مارس ١٩٢٣: إذا كان لابد من نظام ملكى يُتوارث فيه العرش فلا أقل من أن يكون من حق الأمة تربية ولى عهد عرشها.. تربية صحيحة يراعى فيها صالح الأمة قبل كل شىء).

فالحق أن الفساد الملكى بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كان أس الفساد فى الحكم وأن إنشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ كان محاولة كبرى لإصلاح الحكومة وتقليم أظافر الملك وإدخال روح جديد فى جهاز الإدارة وكفّ غرب الأحزاب بخضوع الجميع لسيادة القانون وابتغاء المصلحة العامة للأمة. وهى مهمة ندب لها أنفسهم رجال معدودون فى مجلس الدولة الجديد على رأسهم كامل مرسى سنة ١٩٤٦. وسيخلفه السنهورى سنة ١٩٤٩.

ولقد تعلم السنهورى على رؤساء الحزب الذين عمل معهم أشياء: والأول مقتحم، والأخير متدفع، ولكن أهمها هو ما تعلمه على أستاذه كما قال وهو النقراشى، من العمل الدؤب لبلاده والتزام الشعارات التى أفصح عنها وهو يعرض قضية مصر على مجلس الأمن فى ١٩٤٧/٧/٣١ وفيما هو راجع أدراجه:

«إن المعاهدة بين مصر وإنجلترا مجرد شبح وإنها أثر من آثار القرصنة «وإن مصر فى خصومة سافرة مع إنجلترا» «وإنها ستقوّى جيشها وتعيد بناء نفسها».

وسيكون للسنهورى فى هذا البناء دوران: بصدور «القانون المدنى» فى العام التالى سنة

١٩٤٨ بعد معارك جديدة سيشار إلى بعضها فيما بعد، وبولاية رياسة مجلس الدولة ليتحمل تبعات «سيادة القانون» فيه ابتداء من العام التالى فى سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٤.

وما كان أنفذ تعبيره إلى أبواب السماء وقلوب مواطنيه بشكر الله لعيد ميلاده وشكره على أنه قضى يوم عيده فى خدمة بلاده.

نيويورك فى ١٢ أغسطس ١٩٤٧:

(بالأمس ختمت السنة الثانية والخمسين من عمرى واليوم أفتتح الثالثة والخمسين.. وأحمد الله على أنى فى هذا اليوم أتعاون مع زملائى فى وفد مصر لدى مجلس الأمن. نطالب بحقوق البلاد العادلة المقدسة. وفقنا الله إلى تحقيق مطالب الوطن).

مجلس الدولة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩:

انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة[١] من أول يوم. إذ هو بعبارة عامة «ديوان المظالم» فى جوار الحاكم وقد تعاقبت القرون فى انتظاره. ولما أنشئ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة أعضاءها سنة ١٩٤٦ وانتقل منها إليه أعضاء قسمى الرأى والتشريع فيها وأنشئت فيه محكمة «القضاء الإدارى» لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطتها فبدأت بعشرة مستشارين من محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس المجلس.

وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهى تمثل الحكومة فى كل قضية بالمحكمة. والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعًا صالحًا عنها.

وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا فى الملف الحكومى بتمامه. كما نقلت إلى إدارات الحكومة اتجاهات المحكمة فى قضائها، وتدرجت فى إمداد «قسم القضاء الإدارى» فيها

---

(١) قدم كامل باشا لرئيس الوزارة صدقى باشا مشروع القانون الجديد وشاركه فى إعداده وتنفيذه المستشار محمد سامى مازن وكان رئيسا لأحد فروع هيئة قضايا الدولة فى «قسم القضايا الوطنية بالقاهرة» وهو الذى مثل الحكومة فى مناقشة القانون فى المجلسين التشريعيين. وكان المؤلف يعمل فى هذا القسم بعد انتقاله إلى هيئة القضايا بناء على بدل بينها وبين النيابة العامة سنة ١٩٤٠.

وكان المستشار محمد سامى مازن الركيزة الأساسية لقسم القضايا الوطنية من عهد رياسة يونس باشا صالح (١٩٤٠) ثم محمد رياض باشا (١٩٤٥) وله أبحاث مشهورة منها ما نشرته الحكومة فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية. وله مؤلف فى الالتزامات - وهو طالب - وهو الذى أجرى القسمة بين مجلس الدولة وهيئة القضايا سنة ١٩٤٦ - وكنت حاضرًها - وحرص كامل باشا على تعيينه عضوًا بمحكمة القضاء الإدارى فى تشكيلها الأول. ثم رأس الدائرة الثالثة ثم اختاره حسين سرى باشا سنة ١٩٥٢ وزيرًا للمعارف. وللدائرة الثالثة برياسته حكم شهير لحماية كتابة المصحف الشريف. وقد نشأت صداقتنا فى المحكمة وهو الذى اقترح انتقال إلى هيئة القضايا سنة١٩٤٠.

وكانت الأحزاب التى تشكل مجلس النواب أحزاب أقلية فطنت إلى أن مجلس الدولة سيحد من إنطلاقها بإلغاء القرارات الإدارية فكانت تماطل فى بحث القانون حتى تسقط وزارة صفى باشا وكان حريصًا على صدوره. بل قدم للملك مذكرة جاء فيها أن هذا القانون من مفاخر وزارته ومفاخر عهد الملك.

بالمترافعين المتمرسين باختصاصه[١] - واهتم ذلك القسم بمراجع القانون الإدارى الفرنسى وهى صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسى المعروف باتجاهه المطلق لحماية الحقوق والحريات، ثم دعا القسم للتدريس لأعضائه علماء القانون الإدارى بفرنسا منهم (ريفرو وجليان وفالين) ممن كانوا يحاضرون فى جامعة القاهرة واستدعى مدرسين للغتين الفرنسية والإنجليزية، يدرسونها للأعضاء فى ناديهم.

ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة فى عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشى) شكاوى بجهولة التوقيع عن طريقة القسم فى الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) وكان رد مصطفى مرعى أن كل قضية عرضت بحرية ونزاهة فكر ترتب على عرضها كذلك، أن كسبتها الحكومة. وأرسل لرئيس الوزارة بعض المذكرات وشكره النقراشى على عمله فيها، وأجابه أنها من عمل غيره وقد أومأنا إلى ذلك فى الفصل السابق.

كان مجلس الدولة ملحقًا بوزارة العدل لكن رئيسه كان حريصًا على الفصل بين الحكومة وبين محكمة القضاء الإدارى، وبلغ المدى فى ذلك يوم دعا وزيرُ العدل، وكان رئيسًا سابقًا لهيئة قضايا الدولة، المستشارين الجدد بمحكمة القضاء الإدارى إلى حفلة شاى بفناء وزارة العدل وبدرت منه كلمة من معناها أن محكمة القضاء الإدارى مطالبة بأن تعرف خصائص نشاط الإدارة.. فطلع الأهرام فى اليوم التالى بملاحظة - من إملاء كامل باشا - ارتاع لها الوزير والرأى العام، كما عزف أعضاء المحكمة عن وزارة العدل. ولما تغير الوزير جاء بعده وزير حزبى بادل المجلس صدوده بمثله. وظل العزوف تامًا حتى زار جماعة من محكمة القضاء الإدارى وزيرًا جديدًا للعدل ينبهونه على وجوب وجود دفاع قوى للحكومة يساعد المحكمة على إدراك الحقائق أينما تكون، فعرض الأستاذ/ أحمد مرسى بدر على مصطفى مرعى وهو مستشار بمحكمة النقض أن يلى رياسة هيئة قضايا الدولة على أن يرفع القانون مرتبه فوق مرتب النائب العام[٢]، فآثرها على منصبه فى محكمة النقض على ما شرحنا فى الفصل السابق.

وبولاية مصطفى مرعى هذه الوظيفة فى أبريل ١٩٤٨ صيرها عاملة ناصبة ليل نهار. وجمع فى يده خيوط النشاط الحكومى المعروض على مجلس الدولة وصار المحامى الأول للدولة. وارتفعت الهيئة درجات تظهر فى الفصل الخاص بهذا المحامى الضخم فى تاريخ مصر. ولما تركها بعد أشهر

---

(١) ترافع المؤلف فى قضايا هذا القسم منذ إنشائه وتولى رياسته عندما تولى الأستاذ مصطفى مرعى رياسة الهيئة فى أبريل سنة ١٩٤٨ وطبعت هيئة القضايا بعضًا من مذكراته، وجمعتها وأعادت طبعها فى الستينيات - فى جزئين ومن قضاياها ما أشير إليه فى هذا الكتاب.

(٢) عمل هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الإدارى أشكل بعمل النيابة العامة أمام القضاء المدنى والجنائى. والرؤساء الثلاثة الأولون لمجلس الدولة كانوا أعضاء بهيئة قضايا الدولة. ومثلهم ثلاثة لاحقون كانوا من أعضائها.

ثمانية (أبريل – ديسمبر١٩٤٨) كانت هذه الشهور أجدى على النظام القضائى المصرى من إصلاحات سنوات ثمان. ولما أصبح وزير دولة فى وزارة إبراهيم عبدالهادى تبادرت إلى تعيين لسنهورى وسليمان حافظ فى رياسة مجلس الدولة ووكالته.

وبهذا فرضت الكفايات القانونية نفسها على غَفَلات النظام الملكى، فسيتولى مصطفى مرعى اتهام الملك أمام مجلس الشيوخ ويقضى السنهورى ضده فى مجلس الدولة وسيتنازل عن العرش أمام سليمان حافظ ويقدم له قلمه ليوقع به، وكان إبراهيم عبدالهادى رئيس الديوان الملكى عندما تعيّن الأول ثم رئيسا للحكومة عند تعيين الأخيرين.

قضايا الأفراد:

سن مصطفى مرعى للجهاز الحكومى سنة احترام الأحكام من قريب أو بعيد. وسن لرئيس هيئة القضايا أن يترافع بنفسه لا بمستشاريه فى قضية لوزارة الصحة رفعها وكيل الوزارة طالبا إلغاء قرار ندب له، نظرتها الدائرة الأولى بالمجلس برياسة الرئيس، وهى قضية من مئات قضايا الموظفين أضافت إليها مرافعته قيمة فنية مثلما كان لاجتهاد المحكمة بمبدأ جديد لحماية الموظفين قيمته الفنية إذ حكمت لصالح الطاعن باعتبار ندبه نوعا من النقل غير جائز، لكن مصطفى مرعى أضاف قيمة أخرى من القيم العليا للدولة هى سيادة القانون وأحكام القضاء حين سألته الحكومة – بعد الحكم – عن جواز فصل الطاعن أو إحالته إلى التأديب من جراء ما ارتكبه من أعمال كانت سببًا للندب فأجاب: هذان جائزان لكنى لا أراهما بعد صدور حكم المحكمة احترامًا للأحكام[1]، فبقى الوكيل وعاد إلى وظيفته. وبقى مصطفى مرعى ساهرًا على علاقات مجلس الدولة بالوزارة طوال مدة عمله وسيبقى كذلك بعد أن ولى الوزارة، وبعد أن أقال نفسه منها. فخاصم الملك أعنف الخصام فى مجلس الشيوخ ذودًا عن الأمة، وخاصم نظامه فى قضية كبيرة بمجلس الدولة أوردنا دفاعه فيها فى الفصل السابق، ثم ألقى المحاضرات على القضاة والمحامين دفاعا عن سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء[2].

---

(١) هذا الاحترام للأحكام مبدأ وزارة العدل منذ نشأت مع نيف ومائة عام عندما قدم الإنجليز سنة ١٨٨٣ سعد زغلول وزميلاً له بتهمة تأليف جمعية الانتقام لطرد الإنجليز وشكلت لجنة مختلطة برياسة قاضى بلجيكى وعضوية المسيو دى هلس وثلاثة مصريين وبرأت اللجنة المتهمين ولم تفرج عنها الحكومة مدة ثلاثة أشهر وكتب محافظ القاهرة بطلب نفيها إلى السودان ورفض وزير العدل (حسين فخرى باشا) بمذكرة عرضها على مجلس الوزراء محتجا بأن ذلك (يعد تحديا للقضاة الأجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء فى البلد) وتأخر النفى وبقى السجينان فترة ثم أفرج عنهما

(٢) ومن أجل هذا: رأينا رئيسًا لاحقا لهيئة قضايا الدولة هو المستشار محمد عب؛ العزيز ملوخية – مد الله فى عمره – يصفق له مجلس الشعب بأحزابه مجتمعة وهو يشيد بما جاء فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة بجلسة ٢٣ يناير ١٩٨٩ [من أن قوة أى نظام سياسى تستند إلى مجموعة الضمانات القانونية والاقتصادية والدستورية التى يكفلها لكل المواطنين تأكيدًا لحرية الرأى والتعبير] ويضيف [إن القضاء هو الذى يراقب السلطة التنفيذية ولكن لا يجوز أن تراقب السلطة التنفيذية القضاء] ويطلب أن [يقتصر اختصاص محاكم أمن الدولة على الأمن السياسى].

اشتهر حرص مجلس الدولة على الحرية الشخصية بعد قضية وحيد يسرى باشا (ابن سيف الله يسرى باشا وكان فى مقدمة أعوان ثروت باشا لاستصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلن استقلال مصر وصار السلطان فؤاد ملكا).

ومن نزق الملك فاروق وأوهامه أمر بملاحقة سيارة وحيد باشا إذ يخرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها. فشكا للوزارة فتنصلت فرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإدارى. وأنكرت وزارة الداخلية هذه الملاحقة وبنت هيئة القضايا[1] على هذا الإنكار الوصف القانونى: أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون «عملاً ماديًّا» لاقرارًا إداريًّا. ويكون منعه من اختصاص النائب العام.

وأدرك كامل باشا - وهو رئيس سابق لقضايا الخاصة الملكية - وجه الصدق فى الشكوى وأجّل الدعوى مرة بعد أخرى، وكان محامى المدعى الأستاذ مصطفى الشوربجى - وقد سلف علينا شأنه فى الدفاع عن الحرية وهو تلميذ بالحقوق وسعد زغلول وزير للمعارف - كان يعلن أن موكله أصبح فى حماية المحكمة، وفهم المسئولون فى الحكومة ما فى التأجيل وتكرار التأجيل إلى أجل قريب من إشارة ذات معنى.. وأخيرا جاء الأستاذ المحامى يقول إن الملاحقة زالت.

وذاع دفاع المجلس عن الحرية الشخصية فى كل وجه حتى ليرفع شاويش فى شرطة الإسكندرية قضية يطلب التعويض عن أمر أصدره إليه حكمدار الأسكندرية ونفذه بحلق شاربه الطويل فعوضته المحكمة بجنيهات كانت كافية لتقرير المبدأ.

ومن القضايا التى تكرر التأجيل فيها قضية الأستاذ / محمد كامل النحاس - من أسرة النحاس باشا - رفعها على مجلس الوزراء إذ أحاله إلى المعاش وعين بدلا منه صهر رئيس الوزراء نفسه. واقتصر دفاع الحكومة على التمسك بقضاء مستقر للمحاكم من أن على رافع الدعوى إثبات ما يدعيه من تعسف واستعرضت المحكمة فى مداولاتها «ملف الموظف» ولم يظهر لها «منه» مسوغ للفصل، وأجلت القضية أجلاً بعد أجل، وأخيرًا وجدت بقراءة جديدة طلبًا من المدعى بالإحالة إلى المعاش لضعف نظره مع ضم سنتين لخدمته، ورأته قد بقى بعد ذلك أكثر من سنتين فقضت برفض الدعوى. وهى القضية التى ترتب عليها تعيين الأستاذ مصطفى مرعى رئيسًا لهيئة قضايا الدولة.

❁ ❁ ❁

على أن المحكمة اختارت أن تبدأ عملها بقضية من القضايا السياسية هى القضية رقم ٥

---

(١) ترافعتُ فى هذه القضية. واستعمال ضمير المتكلم فيما يرد. من بيانات يجعل لها قيمة شهادة العيان ويغنى عن بناء الفعل للمجهول فى أخبار حدثت أداء لوظيفة مما يسوغ الإخبار به.

للسنة الأولى. فهى قضية صحفية رفعها سكرتير حزب الوفد ضد صدقى باشا باعتباره وزيرًا للداخلية إذ اعترض على طلب إصدار الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين صحيفةً وطلب إلغاء هذا القرار الإدارى والتعويض عنه.. وفى هذه القضية دفعت الحكومة بعدم سريان القانون الخاص بمجلس الدولة على ما سبقه من وقائع. وصدر الحكم موضحا ذلك المبدأ ورفض الدعوى[1].

ومن قضايا السنة الأولى كذلك قضية شركة قناة السويس ٣٥٥ سنة ١ ق بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق لصالح عمال الشركة. وقد رأى دفاع الحكومة أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسى نظر قضايا «الجهات ذات الاختصاص القضائى» ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال - ولم يكن ذلك مألوفًا - قال:

(العمال - قبل الأموال - عصب المشاريع فى الحضارة المعاصرة. والدولة فى حياطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم فى آفاق صافية وظروف مواتية، وكلما صلح بال العمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام..) ورفضت دعوى الشركة..

أما السنة الثانية فمن قضاياها القضية ١٢٩ المرفوعة من السيدة / أنجى أفلاطون وكانت مدرسة بمدرسة الليسيه بطلب تعويض عن تأخير سفرها لحضور مهرجان الشباب فى «براج» بتشيكوسلوفاكيا ولما سافرت أخلّت بتعهدها للوزارة فحضرته. ودفعت الحكومة بحقها فى السيادة فى شئون الأمن، وهى تسوغ لها منعها ومن باب أولى تأخيرها، وقدّمت مستندا يفيد أن أمريكا صنعت مثل ذلك فى صدد عضو بمجلس النواب الأمريكى.. ورفضت الدعوى.

ومن قضايا السنة الثانية أيضا قضية ورثة عمدة ادعوا حقًا فى الاستمرار فى دعواه ولم يكن أحد منهم يصلح للترشيح واهتمت الحكومة بتحديد الصفة والمصلحة للمدعين ورفضت الدعوى..

ومن قضايا ذلك العام قضية بطلب إلغاء مصادرة كتاب طعن مؤلفه فى قراءات القرآن ورسم المصحف استنادًا إلى كفالة الدستور (حرية الرأى) ورفضت الدعوى..

ومنها القضية ٣٢٠ سنة ٢ ق عن تفسير معاهدة فرساى استفتحت فيها الحكومة بقول غير مألوف فى ذلك العهد، (وقعت وقائع هذه القضية فى فاتحة القرن الحالى وما تزال آمال صاحبها تترامى فى منتصفه. كانت الحرب التى يشكوها صراعًا بين عدوين جعلا مصر ميدان معاركها! ودّ أحدهما لو تدفع مصر التعويض عند الاعتداء عليها!! فلما أذن لمصر أن يكون لها قضاء إدارى لاح له قبس من الأمل فى القضاء الجديد فلجأ إليه مخالفًا كل أوضاعه). ورفضت الدعوى.

---

(١) المذكرات المشار إليها فى هامش سابق تحوى فى أول الجزء الأول مذكرة الحكومة فى هذه القضية.

ومن القضايا قضية رفعت بالطعن فى قرار رئيس مجلس الشيوخ فى صدد «علاوة» بذلت فيها جهدًا كبيرًا فى الدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وكف محكمة القضاء الإدارى عن التصدى لقرار فى علاقة المجلس بموظفيه.. وصدر الحكم باختصاص المحكمة لصالح الموظف.

(ومذكرات الحكومة فى القضايا السبعة السابقة واردة فى مجموعة المذكرات المشار إليها من قبل).

قضايا الموظفين:

انتزعت الأمة دستورها انتزاعًا من الملك فكان يعطله أو يستبدل غيره به حسبما يأذن له الإنجليز. وبعد أن أرغمته الأمة على إعادته كان ابنه أسوأ منه: قسم الأغلبية الشعبية أفراقًا يغلب واحدا منها على آخر فأصبحت مدة الحكم الشعبى الحقيقى (أقلية ضئيلة) بين مدد الحكم البرلمانى. فلا تكاد حكومة تنصف الموظفين حتى تقال من مناصبها. ودانت أداة الحكم للملك وداهنته من الخوف والعجز والطمع، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ظهر عجزها عن الوفاء بحاجات الأمة فى العصر الحديث.

وبدا لمجلس الدولة من فور إنشائه أن إنصاف الموظفين همه الكبير، سواء فى المحكمة الإدارية أو فى قسمى الفتوى والتشريع. فأخذت القضايا الخاصة بهم فى التكاثر. وظهر الإحباط أو اليأس الذى تعانيه أجهزة الحكم لانعدام القدرة الصالحة واستقلال الرأى منهم، وتعلق نيلهم حقوقهم برضاء الرؤساء، وجهل هؤلاء بلوائح الموظفين، واحتفاظ قلة ضئيلة فيهم بمفاتيح الطلسمات فى اللوائح والتعليمات. لإيتاء أصحاب الحقوق حقوقهم. فلم يكن للمجلس معدًى عن اقتحام العقبات ليبلغ بإنصاف الموظفين غرضه.

وللوهلة الأولى ظهر فهم قضائى جديد لهذه القوانين لحمته الرحمة وسداه فقه أبدأ فيه رجال المحاماة وأعادوا. وبدأت أقضية المحكمة وفتاوى المجلس تأخذ سبيلها إلى قوانين جديدة للموظفين وتأديبهم وإلى تاليف قانونية فى حقوق الموظفين وإلى قضايا فردية أو جماعية للدفاع عن هذه الحقوق أمام مجلس الدولة. حتى ازدادت أرقام قضاياهم فى المجلس زيادة كثيرة عن قضايا العمال أمام المحاكم العادية.

وتأمين الموظفين كما نصت مذكرة القانون [يقتضى شمولهم بالحماية فى كل الصور والمناسبات التى يقعون فيها تحت سلطان الحكومة].

وفى حين كان للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ومكن لهم سعد زغلول فى وزارته سنة ١٩٢٤ بإصلاح فى لجان التوفيق والتحكيم فى نزاعات العمال وأرباب الأعمال، وكان للمحامين

نقابة أعد قانونها وهو وزير للعدل سنة ١٩١٢، لم يكن للموظفين - ومنذ منتصف القرن فقط - إلا مجلس الدولة.

وما يزال أداء الموظفين فى أواخر القرن أضعف حلقات النظام الإدارى بمصر.

ومن النماذج التى أسفلناها يظهر انتصار المجلس للموظفين ويتجلى منه المعنى الكبير للمقولة التى كانت تتردد على الأفواه عند إعداد قانون مجلس الدولة وهى أن إنشاءه كان إصلاحا دستوريا، فهو فى قضية العلاوة التى حرمها مجلس الشيوخ موظفيه كان يقتحم عقبة الفصل بين السلطات بقوة، وفى قضية النقل النوعى كان يمد جناحه بعين باصرة إلى كل ما يتعلق بالموظفين، وفى قضية اللواء م.ع.س أصيب الملك بما يشبه اللوثة من جراء إلغاء الأمر الملكى بإحالة لواء إلى المعاش وإعادته إلى الجيش، والملك قائده الأعلى، يريد ليتخفف من هموم الضباط بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وهى هموم فجرتها الثورة سنة ١٩٥٢ ثم عالجت الاختصاص بشئون الضباط فى قانون خاص بالجيش شاركت هيئة قضايا الدولة فى إعداده.

قضية مجلس الدولة:

على أن القضية الكبرى فى ذلك العهد، كانت قضية المجلس نفسه- وهى قضية للأمة - مع حكومة أقلية ذات أغلبية فى مجلس النواب فرض عليها صدقى باشا إنشاء مجلس الدولة وكانت تتحين الفرصة لانتقاص شأنه، وكان الدفاع فيها من كامل مرسى خالدا فى تاريخ القضاء، أخذت به حكومة الثورة فى قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥. ويظهر لنا ذلك من تقرير الرئيس كامل مرسى عن أعمال المجلس فى عامه الثانى (سبتمبر ١٩٤٧ - سبتمبر ١٩٤٨) تنفيذًا لنص المادة ١٨ فى قانونه، وهو آخر تقرير قدمه رئيسه الأول، وهذه القضية تعرضها الصفحات من ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير تحت عنوان تعديل قانون المجلس ومما جاء فيها:

(ذكرت فى تقريرى عن أعمال المجلس فى عامه الأول أن ثمة أمورا كشف عنها العمل يقتضى تنفيذها تعديل القانون...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن القانون الحالى لا يشتمل على نص يجعل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كافة كما هى الحال فى جميع التشريعات الخاصة بمجلس الدولة فى البلاد الأخرى.

وتحقيقًا لأوجه الإصلاح المتقدمة اقترحت الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى مشروع أرسلته إلى وزير العدل فى ٢١ من مايو ١٩٤٧، النص على أن يكون لمحكمة القضاء الإدارى الولاية العامة فى جميع المنازعات الإدارية وكذلك..

هذه التعديلات التى اقترحها المجلس إنما كان الباعث عليها شمول اختصاصه منازعات لم تتناولها النصوص الحالية فيكون ذلك أكفلَ فى صياغة الحقوق وأمكنَ فى تأدية رسالته، ولكن الحكومة فى التعديل الذى اقترحته وتقدمت به إلى البرلمان عالجت الأمر على نحو يمس استقلال المجلس، فلم تقر الحكومة اقتراح جعْل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كما هى الحال فى جميع التشريعات المماثلة قديمها وحديثها (الفرنسى والبلجيكى واليونانى والسورى) بل كما هو الحال فى التشريع الذى وضعه الشارع المصرى لمجلس الدولة منذ نيّف وستين عامًا بالأمر الصادر فى ٢٣ أبريل ١٨٧٩.

ولم يقتصر مشروع الحكومة على عدم إقرار هذا النص...

ثم لم يقف مشروع الحكومة عند الحد من اختصاص المجلس على هذا النحو فى بعض المنازعات الإدارية بل إنه تناول تشكيل المجلس وطريقة تعيين مستشاريه بما فيه «هدمٌ لاستقلاله وإنقاصٌ من ضمانات المتقاضين لديه». فلم يستلزم المشروع موافقة الجمعية العمومية على تعيين المستشارين كما هو الأمر فى التشريع الحالى بل اكتفى بأخذ رأيها بالنسبة إلى رئيس المجلس ووكيله ومستشارى الرأى والتشريع واستنبط طريقة تنتهى آخر الأمر بإعلاء كلمة السلطة التنفيذية إذا ما اختلفت مع الجمعية العمومية للمجلس فى شأن من يعينون بمحكمة القضاء الإدارى. وليس أمسّ باستقلال المجلس من أن يرى أعضاء يدخلون فى جمعيته العمومية دون موافقتها ومن أن يرى رئيسًا أو وكيلاً له مفروضًا عليه...).

واستطرد التقرير فى بيان دواعى استقلال المجلس بتعيين الرئيس والوكيل والمستشارين وإلحاقهم بالأقسام من «دفع كل مظنّة»..

وأضاف (وإذا كان كل ما تقدم صحيحًا بالنسبة إلى الرئيس والوكيل ومستشارى المحكمة.. فهو قائم بالنسبة لمستشارى الرأى.. ولكن مشروع الحكومة جعل تعيين الرئيس والوكيل ومستشارى الرأى والتشريع بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمجلس فيمن يرشحهم الوزير لهذا التعيين وأما بالنسبة لمستشارى المحكمة فقد جعل التعيين عن طريق ترشيح الوزير ضعف المناصب الخالية لتختار الجمعية العمومية من بينهم، فإذا لم يقع اختيارها على أحد المرشحين عرض الأمر على مجلس الوزراء ليعين من يرى تعيينه من بين المرشحين، ولم تكشف المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة عن علة هذا التعديل.

ولا وجه للتحدى بالمسئولية الوزارية فى هذا المقام لأنه من المعلوم أن هذه المسئولية إنما تكون فى حدود القوانين، فحينما يجعل القانون لحكمة خاصة زمام التعيين فى يد هيئة غير الوزير فإنه لا يكون مسئولاً عن هذا التعيين الذى قطعت فيه هذه الهيئة ما دام المرجع فى الأمر إلى

حكم القانون وهو من وضع البرلمان الذى يسأل الوزير أمامه..)[1]. واستطرد التقرير يهاجم الحكومة فيما تسامع به الجميع. قال:

(ولعله من المناسب أن أتعرض لما قد يراه بعض الباحثين أن من الخير بقاء مجلس الدولة شاملاً لمحكمة القضاء الإدارى وقسمى الرأى والتشريع أو من الأولى قصْره على محكمة القضاء الإدارى وضم قسم الرأى والتشريع لإدارة قضايا الحكومة...) . فأدحض فى جواب هذا السؤال فكرة قصْره بما قررته اللجنة التشريعية بمجلس النواب ذاته عند وضع التشريع، وبمصلحة القسمين ومحكمة القضاء الإدارى وهيئة قضايا الدولة، وأضاف فى جوابه جوابًا عن سؤال آخر وضعه ببيان أن أقسام هيئة القضايا كانت منذ ١٩٤٣ تابعة لمجلس الوزراء، لا لوزارة العدل.

وكل ما جاء فى ذلك التقرير ستقبله حكومة الثورة وتحدث بقبوله إصلاحًا فى نظام مجلس الدولة وتضيف إليه إنشاء محكمه إدارية عليا كمحكمة النقض - ونظاما للمفوضين تمكينا لاستقلاله. بل إن الدولة ستضيف تقديرًا لعمل كامل مرسى باشا بتعيينه - وهو فى المعاش - رئيسا لجامعة القاهرة.

. . .

(١) فى المدة من أبريل إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كان مصطفى مرعى رئيسا لهيئة قضايا الدولة. وطُلب إليه بحث فكرة إضافة اختصاص محكمة القضاء الإدارى إلى دائرة فى محكمة النقض فكلف اثنين من مساعديه بحث الفكرة (الصم أو عدمه) دون أن يعرف أحدهما ما كلف به الآخر، وأبديت رأيى بمذكرة قدمتها على الأسس التالية:

١- أن إنشاء مجلس الدولة كان إصلاحا دستوريا وليس الرجوع فيه إلا نزعا لمكاسب الأمة.

٢- أن حاجة محكمة القضاء الإدارى للبقاء فى قمة قسمىْ الرأى والتشريع مؤكدة، (أ) ففيها يتربى رجالها فى المدرسة العملية للقانون الإدارى، (ب) مصلحة محكمة النقض أكثر تأكيدًا من القضاء الإدارى. فقضاياه فى ازدياد وستفوق عدد قضايا النقض، (جـ) ومن الحفاظ على استقلالها هى أن تبقى بعيدة عن النشاط اليومى للإدارة. وحدثته عن مذكرة باقتراح قدمته لصبرى أبو علم وهو وزير للعدل سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ بإنشاء دائرة فى محكمة مصر للقضاء الإدارى قدمتها يوم ذلك لأنى لم أكن أعرف حاجة القضائين المدنى والإدارى لاستقلال كل منهما عن الآخر ولم تكن مصر ظفرت بمجلس الدولة. واقتنع تمام الإقتناع، ولا شك فى أنه أقنع الحكومة به. فقد وئدت هذه الفكرة إلى الأبد.

وكانت صلته الشخصية بكامل مرسى طول مدة عمل كل منهما فى الحكومة وثيقة حتى ليتبادلان الأعضاء بين الهيئتين لخدمة هؤلاء الأعضاء، وتقدير مصطفى مرعى لمجلس الدولة يبرز فى مسارعة الحكومة - ومصطفى وزير دولة - بتعيين السنهورى رئيسًا للمجلس خلفًا لكامل مرسى.

وزادت العلاقة الجديدة بالمجلس وثاقة بتعيين سليمان حافظ. وصلة مصطفى مرعى بسليمان حافظ أقرب إلى أن تكون عائلية، وهى يومية، ناهيك عن مبادىء الحزب الوطنى قديمه وجديده، ولا يحسب عارفوهما أن أحدهما يكتم سرا - ولو شخصيا - عن الآخر.

السنهورى فى مجلس الدولة

ركبت حكومة إبراهيم عبد الهادى ومجلس النواب رأسيْها ونشر القانون الذى حذرها منه كامل باشا فى ٣ فبراير ١٩٤٩.

وفى أول مارس سنة ١٩٤٩ دوّن الدكتور السنهورى فى أوراقه الشخصية (اليوم حلفت اليمين لتوليتى منصب رئيس مجلس الدولة. اللهم تولنى بهداك وتوفيقك فى هذا العمل الجديد).

وهذا أول وآخر تدوين منه لتاريخ استلامه وظيفةً تولاها.

وإيثاره لها على منصبه كوزير للمعارف دليل على أنها كانت منتهى آماله، ولقد كان بها حفيا، إذ ترك الوزارات التى يُقتل رؤساؤها (أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وبعده النقراشى سنة ١٩٤٨ وسوف يُشرع فى قتل الثالث إبراهيم عبد الهادى بعد أشهر سنة ١٩٤٩).

وخواطره عن الامتياز وعن المؤهلات وعن المجد والإيمان والصحة والسعادة تفصح عن ذلك.

قال فى المذكرة التالية لمذكرة حلف اليمين:

(القاهرة فى ٨ أبريل ١٩٤٩: يبدو أن الأنانية المغروسة فى الطبيعة البشرية هى التى تفسر الظواهر النفسية الآتية:

أولًا: لا يكاد يعترف الناس للرجل الممتاز بصفاته الممتازة إلا إذا اطلعوا على مواطن النقص فيه..

ثانيًا: لايعترف المتنافسون للرجل الممتاز بامتيازه حتى يزول هذا الامتياز أويضعف..

ثالثًا: الناس أسرع للاعتراف بمزايا الميت عن الحى...)

وقال فى المذكرة التالية فى ١٢ أغسطس (.. تنقضى الأيام سراعًا ولا تنقضى الآمال وهأنذا أنتقل من «أمل تحقق» إلى أمل أدعو الله أن يتحقق...)

وخالجته ذكريات المجد فأفضى إلى المذكرة التالية بشعوره عن إنجازاته فى بيتين من الشعر بالأسكندرية فى أغسطس:

(إنى ختمت بذلك «القانو ن» عهدًا قد مضى وبدأت عهدا

وأقمت للوطن العزيز مفاخرًا وبنيت مجدًا[١]

وأفضى إلى المذكرة التالية بشعر فى الإيمان بالله وفى التالية لها ذكر منحافرنسا وسام (اللجيون دونير) له لتنظيمه، إذ كان وزيرا، تعليمَ اللغة الفرنسية بالمدارس. وأضاف (ويعلم الله إنى لم أُعنِ بتعليم هذه اللغة إلا أن التلاميذ المصريين فى حاجة إليها. ولو أن وساما مصريا مُنح لى لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستحسنت ذلك، فالحمد لله الذى أراد ألا أُمنح وسامًا أجنبيًّا إلا بسبب خدمة وطنية).

وفى ١٩ ديسمبر أخذ يسبح فى البحار العالية فى السياسة العربية فدون لنا قراءة ملهَمَةً لصفحة الجامعة العربية (فهى إما أن تنكص إلى الوراء فتنحلّ الجامعة وإما أن تتحول الجامعة إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة).

ولقد كان من حقه على تاريخ القانون وعلى الوطن أن ينظم الشعر فى انتهاء عهد وإبتداء عهد، لينظم من هذه المفاخر ومن الوظيفة الجديدة عقدًا هى فيه واسطة العقد، وأن يسجل على ورقة من أوراقها بيان زمان ميلاده ومكانه، وأبويه وبواكير دراساته لتبدأ منها دراسة تاريخ حياته.. هناك بلغ ذروة البلاغة فبدأ بسورة الضحى. وأضاف «وهأنذا أحدث بنعمة ربى».

❊ ❊ ❊

أقبل الرئيس الجديد لمجلس الدولة على العمل بجهد فتى فى العشرين من العمر: فهو رئيس الدائرة الأولى حيث تُنظر طعون الأفراد بطلب إلغاء القرارات الإدارية يوم الثلاثاء، ولرئيس المجلس اختصاص القاضى المستعجل فى الأمور التى يُخشى فوات الوقت فيها، وقد تكاثرت. وفى كل أسبوع تعرض عليه أهم مسائل قسم التشريع يوم الأحد، وهو رئيس الجمعية العمومية لعشرات المستشارين وإليها تتناهى كبرى مشكلات أقسام الفتوى لكل الهيئات الحكومية والوزارات ومن رؤساء الدوائر أو الأقسام زملاء يسبقه بعضهم فى السن أو فى القضاء أو الخبرة بالنزاعات الإدارية، فلم ينقضِ العام حتى لحق بهم ليفوقهم من بعدُ كرئيس لا يعرف الكلل، والحوافظ تذهب إلى داره وتجيء منها، ومن العجيب أن الجزء الأول من كتابه «الوسيط» قد ظهر فى هذه الفترة.

وكانت الأجواء مشحونة برائحة القتل الذى ينتاب الزعماء من أحمد ماهر إلى النقراشى إلى قتل رئيس محكمة الجنايات الخازندار بك وبعد ولاية إبراهيم عبد الهادى للحكم بستة أسابيع

---

(١) وأى مجد كتوحيد الأمة العربية على قانون من مصادره الشريعة الإسلامية تتعامل بمقتضاه شعوبها فى حياتها اليومية فتصُوغ وحدتها صياغة ذاتية، إلا أن يكون ذلك المجد قربى لله والوطن. روى زميله محمد مصطفى القللى أن الحكومة عرضت عليه [وقتئذ مبلغا ضخما لقاء الجهد المضنى الذى بذله.. وألح عليه وزير العدل إلحاحا شديدا فرفض بكل إباء. وأنا أعلم فى يقين مدى حاجته وقتئذ.. والله عونه ورازقه فهاهو عبد الرزاق كما كان دائما..]

قُتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين وارتعدت فرائص الحكام من معقّبات الانتقام، وأجاب الإخوان بالشروع فى قتل إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء نفسه فى مايو. وقد شرع واحد منهم قبل ذلك فى حريق محكمة القاهرة وحكم عليه فى مارس. ثم استقال إبراهيم عبد الهادى وجاء الملك بوزارة ائتلافية لإجراء انتخابات فكانت هدنة على دخن.

كان سليمان حافظ وكيلًا لوزارة العدل[١] فعُين وكيلًا للمجلس ورئيسًا لأقسام الفتوى والتشريع. واجتمع الصديقان على سياسة واحدة يعاونهما رجال كبراء من مشيخة القضاء: السيد على السيد ومحمد عفت وبدوى حمودة وسامى مازن ومحمد على راتب ووحيد رأفت، وكلهم ولى رياسة المجلس أو الوزارةَ أو هما معًا، إلا وحيد رأفت إذ انتقل إلى عمل خارج المجلس وكذلك عبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى فارقا المجلس مبكرين: الأول بالوفاة والثانى إلى عمل آخر. أما طاهر محمد باشا فبلغ سنّ المعاش فى رياسة كامل باشا.

وتبارت دوائر القضاء الإدارى وأقسام الفتوى والتشريع بروح جديدة ينفثها سليمان حافظ فى أقسامه حيث كثرة الأعضاء والسنهورى معه[١]. والأول يكره الأحزاب جميعا إلا الحزب الوطنى القديم والجديد - والثانى خلع رداء السعديين منذ ولى رياسة المجلس، لكنه لم ينخلع مما سطره منذ ربع قرن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ فى مذكراته فى ليون:

(وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريَيْن وبعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته)[٢].

---

(١) فى إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) كان سليمان حافظ ومصطفى مرعى مستشارين بمحكمة النقض هما أكثر رجال القضاء اهتمامًا بمصاير مصر بعد انتهاء الحرب وكانت كراهة سليمان حافظ للملك والأحزاب - إلا الحزب الوطنى - معروفة لكثيرين وإن كان يتقن الصمت ويجيد الكلام. وله أثر فى لجان القانون المدنى روى مواده وله ولمصطفى مرعى معًا صلات دائمة بالفريق عزيز المصرى يزورانه فى داره بعين شمس فى سنوات الحرب وكان يُعدهما (بقية الناس). جاء فى بحثنا الخاص بالأستاذ مصطفى مرعى سنة ١٩٧٥ الإشادة بسعيه وسليمان حافظ وهما مستشاران لدى الحكام العسكريين للإفراج عن اصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان والمرحوم يوسف حلمى وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد. وكان فتحى رضوان كثير التردد على عزيز المصرى وسرى سليمان حافظ فى سنة ١٩٥٢ يتولى بنفسه التمهيد للإفراج عن فتحى رضوان من اعتقال جديد.

(٢) أخذ السنهورى ألواح القانون الإدارى بقوة وهاج شجونه - لأول وهلة. عشقُ الفرض من مجلس الدولة - كما أعلن أحمد أمين قيمة «عشق الفرض» فى استقباله وكما قد طالما تمناه السنهورى فى شبابه فأنشد فى روْعتيّه فى أول تقرير منه عن المجلس (٤٨ - ١٩٤٩) قولًا من الشعر المنثور

(إن مجلس الدولة له رسالة جليلة سامية. فهو يقف إلى جانب الإدارة المصرية يعاونها فيما تحمل من تبعات وأعباء ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يقوم مجلس الدولة ويصبح حقيقة واقعة بل لعله أن يكون حقيقة رائعة - روعته أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون لا تظلم ولا تتعسف. وأن صدرها يتسع للشاكى يناقشها الحساب فتنصفه أو تنتصف منه. وروعته أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثا للملهوف وملاذا للعائذ وموئلا للحريات).

ولا ريب فى أن لإسماعيل صدقى وكامل مرسى والمستشار محمد سامى مازن من هذا الشعر المنثور نصيبا

وسوف نقرأ له بعد أسابيع من اصطدامه بحكومة تؤيدها الأمة بأغلبيتها الساحقة همسه إلى نفسه (القاهرة فى ١٩٥٠/٣/٢٣ : نظام الحكم فى مصر فى أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار. ويبدو لى أنه يصعب إصلاح السلطة التشريعية أو إصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطتين. فيجب إذن البدء بإصلاح السلطة القضائية. ويكون الإصلاح فى النظم بحيث تكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تامًّا وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغى من النزاهة والحيدة ثم يكون هذا الإصلاح فى رجال القضاء أنفسهم..).

❁ ❁ ❁

والقارئ يلاحظ أنه مدرك للصعوبات، وأنه يحصر تفكيره فى القضاء وحده، ولا ريب كان ما همس به إلى نفسه راجعًا إلى الخلاف الذى اشتعل فجأة بينه شخصيًّا وبين الحكومة.

ففى يناير من العام الجديد حدث تغيير فى الدولة كبير. عبرنا عنه فى فاتحة سنة ١٩٥٣ بما يلى[1]:

(كانت صيحات الشعب فى التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو أشد... وكان الملك يعالن الشعب جهرة بأنه يريد أن تتوازن «الأحزاب» فى مجلس النواب. وفهم الشعب قصده وهو إضعاف القوة البرلمانية، فرد عليه كيده، وأحرز الوفد - حزب الكثرة الشعبية - أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده. وكان يوم ٣ يناير ١٩٥٠ يوم «ثورة شرعية» فى صناديق الانتخاب..

ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات، أنها حركة شعبية كبرى ذات إتجاه كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد..

ثم شرع البرلمان القوانين الجديدة التى وعدت بها الحكومة...

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية - والوزارة وليدته - رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها. فلم يقدر أن يكون قائدًا لها لتبلغ بالثورة غرضها، فتكف غرب الملك. فدار النظام الحكومى حول ذاته مرة أخرى لمداراة ملك تمادى فبطر ولم يفطن لخطر..).

❁ ❁ ❁

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ كررت حكومة الوفد مواقفها سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ مع السنهورى مرة أخرى قبل أن يمضى على تأليفها أسابيع ثلاثة فناجزته حيث كان. وفاتها أنه كان فى ذلك

(١) كتاب من أجل مصر - البطل أحمد عصمت ص ٦٧ - ٦٩ الطبعة الثانية.

اليوم فى أمنع مكان، غير قابل للعزل، فطلبت إليه أن يعتزل منصبه إلى غيره بدعوى أنه كان وزيرًا حزبيًا، وحقيقة الأمر لا تستقى إلا من مصادره: السنهورى ومجلس الدولة وجمعيته العمومية رواها تقرير من السنهورى عن أعمال مجلس الدولة فى عامه الرابع تحت عنوان (د - حادث جلل فى تاريخ مجلس الدولة) جاء فيه ما يلى:

(والآن أنتقل إلى حادث وقع فى مجلس الدولة فى عامه الرابع، ولعله أخطر حادث وقع للمجلس منذ إنشائه إلى اليوم، فقد اعتدى على المجلس فى استقلاله وكرامته، ولما كان هذا الحادث الخطير وقع على المجلس فى شخصى فسأسرد الحوادث سردا موضوعيًا، وأذكرها كما وقعت حتى يكون هذا التقرير سجلًا أمينًا لما يقع فى المجلس من حوادث وما يلم به من أحداث.

فى يوم الخميس ٢٦ من شهر يناير سنة ١٩٥٠ كنت على موعد مع وزير المالية السابق[١] لأتحدث معه فى شئون ميزانية المجلس، بناء على طلب وزير العدل. فلما انتهيت من الحديث فى الميزانية قال وزير المالية إنه يريد التحدث إلىّ فى موضوع دقيق يتعلق برياسة مجلس الدولة، فتولانى شىء من الدهشة، ولكنه أسرع إلى القول إنه يتكلم باسم الحكومة، وقد اختاره زملاؤه الوزراء لمخاطبتى فى هذا الشأن، وذكر أننى كنت منتميًا إلى حزب سياسى وفى رأى الحكومة أنه لا يجوز لوزير مُنتمٍ إلى حزب سياسى أن يتولى منصبًا قضائيًا، فزادت دهشتى إذ لم أكن من جهتى أتوقع أن يتحدث إلىّ وزير المالية فى شىء من ذلك.. فأجبت الوزير أننى لا أرى ما يمنع من أن وزيرًا سابقًا يعين رئيسًا لمجلس الدولة حتى لو كان هذا الوزير قد انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية وقت أن كان وزيرًا.. وما دمت قد استقلت من الحزب الذى انتمى إليه وقطعت صلتى بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم أى اعتراض على شغلى لمنصبى الحالى.

- فقال الوزير: ولكنك اشتركت فى انتخاب رئيس هيئة حزبية ومرسوم تعيينك فى طريقه إلى القصر.

- فأجبت: وهل كان المرسوم قد صدر وقت أن فعلت ذلك؟ ألم أكن وقتئذ عضوًا فى هذه الهيئة وكان من واجبى أن أشترك فى انتخاب رئيسها؟ ثم بعد أن صدر المرسوم، أوقّع منى - وقد حلفت اليمين - تصرف قضائى يدل على أننى رجل حزبى؟.

- فأجاب الوزير: فيما أعلم لم يصدر منك تصرف حزبى.

---

(١) كان الأستاذ الدكتور محمد زكى عبدالمتعال أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة القاهرة وقد عينه الوفد وزيرًا مع زميله بالجامعة الدكتور حامد زكى أستاذ القانون الدولى الخاص ولم يكونا عضوين فى الوفد ولا فى مجلس النواب أو الشيوخ.

– قلت: وفيما لا تعلم تستطيع أن تسأل.

– ثم قال الوزير كلاماً فهمت منه أن رفعة رئيس الديوان الملكى إذ ذاك – حسين سرى باشا – وافق الحكومة على رأيها هذا.

– فأجبت أنه يدهشنى أن يكون رفعة حسين باشا سرى من هذا الرأى وقد زرته عندما تولى رياسة الوزارة أخيرا[1] فرحب بى ترحيبًا بالغاً، وقال إنه يعرف أنى لست برجل حزبى..

– وانتهى الوزير إلى أن يقول: إذا شئت فاختر منصبا آخر.

– فقلت: وأى منصب آخر تريدنى على أن أختاره. ألم أكن وزيرًا وفضلت مع ذلك رياسة مجلس الدولة على منصب الوزير.

ثم قلت إن الحكومة إذ تتقدم إلىّ أن أتنحى عن منصبى بدعوى الحزبية هى التى تتصرف تصرفًا حزبيًا معيبًا، وإن واجبى هو أن أدفع اعتداءها على كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء وسأبقى فى منصبى لأقوم بهذا الواجب.. وإن بينى وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة. ثم سلمت وانصرفت.

وأعقب ذلك أن صدرت جرائد الحكومة فى الأيام التالية تهاجمنى فى عنف شديد وتطلب خروجى من رياسة المجلس.

فأرسلت فى يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ كتابا إلى وزير العدل بسطت فيه الحديث الذى دار بينى وبين وزير المالية، وفى اليوم ذاته أرسلت صورة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكى راجيًا رفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك.. وانتظرت رد وزير العدل فلم أتلق شيئا، وزادت جرائد الحكومة عنفا فى مهاجمتى تحت عناوين ضخمة نشرت فى أظهر صفحاتها.

فرأيت من واجبى أن أدعو الجمعية العمومية للمجلس للاجتماع فاجتمعت فى أول فبراير سنة ١٩٥٠ وعاودت الاجتماع فتولى الرياسة أقدم الوكيلين حضرة صاحب العزة سليمان بك حافظ.. وبحسبى أن أسجل القرار الذى انتهت إليه الجمعية وهذا هو:

(.. ولما كانت الجمعية ترى أن تعيين رئيس سابق لرياسة مجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتميًا إلى أحد الأحزاب السياسية جائز قانونا مادام الوزير السابق قد استقال من حزبه..

ولذلك كان فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية العمومية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله).

أبلغتُ قرار الجمعية إلى وزير العدل كما طلبت الجمعية..

---

(١) سنة ١٩٤٩.

ولكن وزيرًا آخر عضوًا فى الوزارة القائمة أخذ ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخصى كرئيس المجلس بما لا يتفق مع كرامة هيئة قضائية..).

* * *

الحق أن عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع وأن الجمعية سجلت على الحكومة مخالفتها للقانون واعتداءها على استقلال المجلس، ولم يشذ أحد عن الإجماع وأن الحكومة تراجعت من فورها عن متابعة ما نسبته لرئيس المجلس بأى إجراء، وحكومة الوفد هى التى أصدرت قانون استقلال القضاء وكان وزير العدل صبرى أبو علم سنة ١٩٤٢.

ولقد يلاحظ أن تقرير رئيس المجلس فى آخره أشار إلى عضوٍ آخر ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخص رئيس المجلس.

ولعل الأزمة كانت بقايا خصومات نشأت بين أساتذة الجامعة منذ كان السنهورى بينهم.

وأىّ هذا كان «فالحكومة الشعبية» بدأت أسابيعها الأولى بمخالفة أغرت بها أعداءها ولم ترض أصدقاءها.

* * *

ولا يرد لهذه الأزمة ذكر فى أوراقه، لكنه كتب (القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠:

١ - قيمة المرء ليست فيما يقول بل فيما يفعل.

٢ - صاحب الحق الذى يعطف الناس عليه يكون شجاعًا، وأشجع منه صاحب الحق الذى لا يبالى عطفت الناس عليه أو لم تعطف ما دام يعتقد أنه على الحق).

وبعد أيام كتب (القاهرة فبراير سنة ١٩٥٠): لا يذل بلدًا عسف الحكام بل استخذاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجُعت نفسه فقاوم العسف لكان العنف الذى يصيبه من المقاومة أيسر من العنف الذى يصيبه من الضيم).

ثم أخذ فى ١٤ مارس يكفكف الدمع على صفحات أوراقه الشخصية.. فكتب:

أكفكف الدمع فى صمت وتأسية ... من بعد أن أخلف المحبوب ما وعدا
وألهم النفس صبرًا لست أملكه ... وفاقد الشىء لا يعطى الذى فقدا

وفى ٢٣ مارس كتب مذكرته التى أسلفناها عن إصلاح القضاء والسلطتين الأخريين.

وفى ١٤ أبريل سجل تقديره للرأى العام. فكتب (يوجد رأى عام فى مصر تخشاه الحكومة ويخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت، ويكفى للاستيثاق من ذلك أن تُثار مسألة تحرك هذا الرأى العام فإذا به يتحرك وإذا به يقف وقفة لا تستطيع أية سلطة إلا أن تنحنى أمامها..).

وفى ٢٠ أبريل وازن بين أرباحه وخسائره فى أخِلّائه فكتب: (أضع جنبًا إلى جنب ما قاله شاعران عربيان:

قال الأول:

وزهدنى فى الناس معرفتى بهم ... وطول اختبارى صاحبا بعد صاحب
فلم ترنى الأيام خِلًّا تسرنى ... مباديه إلا ساءنى فى العواقب

وقال الآخر:

هى الكفُّ مضرّ قطعُها بعد دائها ... وإن قطعت شانت ذراعًا ومعصما
إذا العضو لم يؤلك إلّا قطعته ... على مضضٍ لم تُبق لحمًا ولا دمًا

ولا يتطامن إلى الأيام فيكتب:
(القاهرة فى ٢٢ مايو ١٩٥٠):

(ستمضى بنا الأيام هونًا وتارة ... سراعًا وما ندرى إلى أين نذهب)

وهذه المذكرات تفصح عن سريرة الفقيه الصادق الذى كانه. وأهمها تعويله على الرأى العام. وهو لم يكن وجهًا مألوفا للرأى العام، بل هو مشرّع ذو مقام بين العِلْية من قلة من الرجال فى أحزاب الأقلية، وإنما الذى تحرك له الرأى العام، هو وصف رئيس مجلس الدولة، فى حين لم يتحرك من أعوام طويلة سابقة فى الثلاثينات يوم أساء عضو من الحزب نفسه فى مجلس النواب بكلمات إلى رئيس محكمة النقض، وصاح عبد العزيز فهمى فى قصر الملك معلنا اهتزاز كرسى القضاء وسويت المسألة.

ولكن الرأى العام فى منتصف القرن كان قد ظفر فى المحكمة الإدارية بكسب شعبى أغناه عن نص دستورى فحرص عليه وعلى الرجل الذى لايعلم فيه إلاخيرًا، ومن ثمة كان فوز رئيس المجلس بهذا الكسب الشعبى فوزًا له وللمجلس وللأمة معه. وشاركت حكومة الأغلبية نفسها فى ذلك الفوز[1]. بتراجعها عن المساس باستقلال المجلس[2]، وكان الملك فى بداية حكمها مشغولاً بأمره تلقاء اتجاهات الأغلبية الشعبية.

(١) مجد السنهورى موقفاعبد العزيز فهمى فى تأييده المنشور فى مجلة المجلس سنة ١٩٥١ فأعاد إلى الأذهان ذكرى فوزه منذ عام فقال فى تأبين عبد العزيز فهمى (إذا كان الفقيد قد أدى للقضاء كل هذه الخدمات الجليلة فإنه قد أدى له فوق ذلك خدمة أجل وأضخم.. هى المحافظة على كرامة القضاء.. حتى إذا شعر بهذا الكرسى يهتز وهو جالس فوقه وضع منصبه العالى فى كفة وكرامة القضاء فى كِفة أخرى. وخرج القضاء من هذه المعركة.. رافع الرأس موفور الكرامة (والوصفان من عبارات سعد زغلول).. وسنها للقضاء سنة ألا يطأطىء رأسه..) وقال عنه (كان يمثل جيلًا مباركًا على مصر: باكورته محمد عبده زعيم النهضة الدينية وسعد زغلول زعيم النهضة الوطنية وقاسم أمين زعيم النهضة الاجتماعية. وكان هو من خواتيم هذا الجيل زعيم النهضة القانونية).

(٢) حيّا عبدالعزيز فهمى كامل مرسى وحيّا الدكتور السنهورى وزملاءهما جميعًا بكلمته المنشورة فى العدد=

ثم أخرج الوفد د. زكي عبد المتعال من الوزارة فى نوفمبر ونقل وزير الدولة د. حامد زكى إلى وزارة الاقتصاد وأحلّ وزير دولة جديدًا محله ونقل كذلك وزير العدل وأحلى محله محمد الوكيل وهو الرئيس السابق للجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ وتقديره للسنهورى كبير.

والذين قاربوا هذه الوقائع لا يذكرون أن رئيس الحكومة أو واحدا من كبار الوزراء أعلن رأيا فى المسألة فهم أعلم الناس بأن العمل فى الأحزاب لا يمنع ولاية القضاء. والوفد قد عين المئات من أتباعه فى القضاء، كبارًا وصغارًا بل إن رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبد العزيز فهمى) كان أول رئيس لمحكمة النقض. وسليمان حافظ ومحمد زكى على ومصطفى الشوربجى ومحمد شكرى كيرشاه محامون أو خطباء مشهورون فى الحزب الوطنى عينت وزارة على ماهر ثلاثة منهم فى محكمة الاستئناف ومنهم اثنان وليا قضاء النقض وواحد صار وزيرا للعدل. وحكومة الوفد هى صاحبة قانون استقلال القضاء.

وحاصل ما فات أن مجلس الدولة استقر فى ضمير الأمة من أول نشأته وكان إقبالها[٣] عليه فى ازدياد، وأن الحكومة الوفدية على ما فيها من قوة خفضت جناحها لمجلس الدولة فى حين نقلت النائب العام الذى أظهر فضائح الملك وحاشيته فى الأسلحة الفاسدة للجيش سنة ١٩٥١ إرضاءً للملك وحاشيته! بل إنها شرعت بعد ذلك فى إصدار القوانين لتكميم الصحف لولا أن عاجلها أعداء مصر بحريق القاهرة، لتُقالَ الوزارة ويقفَ الجهاد الوطنى ويُساقَ المجاهدون إلى المعتقلات ويبقى الحكم رجراجةً بين أيدى الملك والإنجليز.

= الأول من مجلة مجلس الدولة فقال (القضاء الإدارى من ناحية، وولاية العميدين كامل مرسى ثم السنهورى يؤازرهما صفوة من الزملاء الأجلاء، نعمتان قتا لنا مكانتا ديناريْن بدرهم).

وأضاف بيان ما يعنيه بالدرهم = أنه تحديد لاتجه المحاكم المدنية اختصاص القضاء المدنى بعدم التعرض للقرار الإدارى بالإلغاء وقصرها القضاء فى صدده على التعويض (وله فى التعويض من الحكومة قضاء شهير من محكمه النقض) وقال عن الديناريْن:

(وشاءت المقادير أن يلى ذلك القضاء الكامل العميد كامل مرسى ومن بعده العميد السنهورى وهما نعمة أخرى تمت لنا. فلست إذن متجاوزًا حد الواقع فى قولى إن درهمنا - وهو القضاء الناقص - قد استبدلنا به ديناريْن هما: هذا القضاء كاملاً مستقلا ثم تعاقب هذين الفقيهين الجليلين فى رياسته محوطا بهالة من الزملاء الفقهاء الأجلاء) وهى شهادة من (عاهل القانون) كما سماه الدكتور السنهورى، للتشكيل الأول لأعضاء المجلس فذكر القراء بالتشكيل الأول لمحكمة النقض ومن حقه أن يشهد لكفايات هؤلاء وهؤلاء.

(٣) أشادت مجلة مجلس الدولة بقرار الجمعية العمومية قالت (وستبقى هذه الصفحة خالدة على وجه الدهر يقرؤها من يجيء بعدنا فيحس أن هؤلاء الذين سبقوه كانوا فى مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يقفوه فلم يتخاذلوا ولم يترددوا بل هبوا جميعا إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم العتيد الحجر الأساسى فى استقلال المجلس. عندئذ سيعلم أن السلف قد ترك له تراثا هو أثمن ما ترك سلف لخلف. تراثا عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة).

(٤) بلغت قضايا العام الأول ٣٦٧ قضية ثم أخذ العدد يتصاعد مع تعاقب السنين إلى ٨٦٥ فى العام الثانى ثم إلى ٥٦٨ فى الثالث ثم إلى ٧٠٦ فى الرابع ثم أخذ يتضاعف كالمتواليات الهندسية فصار ١٦١٨ فى العام الخامس ثم صار ١٨٨٣ فى العام السادس ثم بلغ ٤٤٤ فى العام السابع حتى بلغ فى العام الثامن ١٤٩٤٩ قضية، دعك من عشرات آلاف الآراء فى أقسام الفتوى والتشريع.

فى الجلسة

هو ذا رجل يألفه الناظر إليه. لا بائن الطول ولا قصير. معتدل القامة، عظيم الهامة، مكيث - رضى الطبع، مأمون البَغتات، تعلن قسمات وجهه تواضعه وإقباله على المترافعين إليه، وقد يجلس وفى جفونه آثار سهر طويل مع القانون الإدارى ومشاكل الوزارات والتشريعات، أو شروح القانون المدنى، تسبقه إلى الناس سيرته كأستاذ فى الجامعة كبير، وإلى الجالسين عن يمينه وشماله أنه علّمهم أو أنهم رجعوا إليه فى مراجعهم، وأنه لا يكوّن رأيه إلا بعد المداولة معهم، ويحبّبه إلى المترافعين أنه قد يستعيدهم أو يستزيدهم أو قد يجادلهم بل قد يثنى عليهم[١]... وقد يستحب محاميًا ناشئًا فى هيئة القضايا يطبق «مبدأ الضرورة» فى الاستيلاء على مصرف فيطلب إليه أن ينتقل إلى العمل بمجلس الدولة[٢].

وإذا استعصت مسألة فى القانون عهد إلى مستشار ليبحثها، ويظهر البحث فى مجلة المجلس فيما بعد.

ولم يكن رئيس جلسة تقليديا، نعى فى مقاله الشهير عن تنفيح القانون المدنى، على ناظر النظار نوبار أنه تسبب فى استقالة رئيس محكمة الاستئناف الوطنية لأنه رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية فالمرافعة يجب أن تكون بالعربية - ومع ذلك أذن السنهورى لشارل بك أيوب أن يترافع بالفرنسية ليتيح له الإتقان فى عرض آرائه - وكان مستشارًا فى هيئة قضايا الدولة (بالإسكندرية) يترافع فى القضايا المختلطة - وهو صاحب كتاب من مراجع السنهورى فى رسالة الدكتوراه سنة ١٩٢٦.

---

(١) قال له الأستاذ/ زكى عريبى صاحب مقال أسلوب المرافعات فى كتاب اليوبيل الذهبى الذى أشاد فيه بأسلوب سليمان حافظ وكلاهما مشهور فى أدب المرافعة - (كأنك ستقضى ضدى؟ قال كيف؟ قال: إن القاضى لا يثنى على مرافعة المحامى إلا ليطيّب خاطره عما سيحكم به).

(٢) هو الأستاذ المستشار عمر حافظ شريف. ولم يلبث إلا شهورًا حتى نُدب لمكتب رئيس المجلس ثم مكتب رئيس الوزراء ثم مديرًا لمكتب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر. وفى سنة ١٩٦٦ شكل وزير الأوقاف لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فأسهم بنصيب كبير فى المشروع الذى أعدته اللجنة لقانون المعاملات المدنية وقد صار نواة لمشروع القانون الذى وافق عليه الأزهر والموجود بمجلس الشعب وكنا معًا فى اللجنتين وكانت آخرة وظائفه نائب رئيس للمحكمة الدستورية العليا.

وكانت له إشارات تنفذ إلى القلب، فالمرافعة عملان هما الأداء والتلقى.. وهى تبعد من الغرض إذا ألقيت بدم بارد أو استقبلت بوجه جامد[١].

❁ ❁ ❁

وسرعان ما تغير إيقاع الحوادث بولاية الوزارة الوفدية.. وقد شرحنا ذلك سنة ١٩٥٣ فى المرجع السابق (من أجل مصر) ومما جاء فيه..

(..شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقتها وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب، ومجانية التعليم والضمان الاجتماعى...

أما الشعب فلم يعرف المداراة. بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم إلغاء الأحكام العرفية..

وجرت الأقلام وأقيمت الاجتماعات والمظاهرات.. وهوجم فيها الإنجليز والملك فى أسرته وثروته.. وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة (الاشتراكيون) وفرسان (اللواء الجديد) للحزب الوطنى و (الإخوان المسلمون) تتبارى أقلامها فى نشاط جبّار له صريف وجرس).

وكان أخطرها مقالات مصطفى مرعى....)

وترددت أمام مجلس الدولة وفى الصحف هذه الأصوات بعنف، وتلقاها رئيسه بنزاهة، ونَصَفَة ومازه من بين أعضاء المجلس أن القضايا المستعجلة كانت تنظر أمامه وحده طبقا للقانون حتى عدل البرلمان هذا النص وصار الاختصاص للدائرة لا لرئيسها.

وفى قضايا الطعون فى قرارات مصادرة الصحف أو قضايا منع الاجتماعات حرص الرئيس على تمكين الحكومة من إبداء كل ذرائعها، وذات يوم أشارت الأوراق إلى «جماعة أنصار السلام»، وهى جماعة متهمة بالميول اليسارية فبدا له أن تقدم الحكومة إليه أوراقها، ورأت هيئة قضايا الدولة أن تحجبها عنه مراعاة لمكانته، إذ كان معروفا أن فيها اسمه..

---

(١) فى مناسبة انتهاء أجل المحاكم المختلطة (أكتوبر ١٩٤٩) شيّعها المحامون فذكروا مظالمها وكنت فى الجلسة معقبت باسم الحكومة بكلام فيه حياد إذ لم أسس أن رئيس الجلسة كان قاضيا بها. وانصرفت. فأرسل والجلسة منعقدة يستدعينى. وطلب إلىّ أن أملى ما قلته على كاتب الجلسة فأخذت أملى كلامًا يشبه معناه ما سبق قوله. فقد كان مرتجلاً.

قال الرئيس: لا. إنك قلت شيئًا آخر

قلت: ماذا قلت يا معالى الرئيس!.

قال: قلت أحسن كلام. قلت إنها مثلت مرحلة فى تاريخ مصر لا فى تاريخ مجلس الدولة ومجلسنا نشأ خالصًا من قيودها، مستقلا بالاختصاص فى القضاء الإدارى للمصريين وغيرهم، ولهذا يحتكم إليه الأجانب والمصريون.

قلت. فَلْيدون هذا الكلام الجميل.

قال: «يدون بإملائك»..

وفهمت أن تحيتى له بلغته.. وأمليت.

وأعطت الصحافة قضايا الحريات حقها من النشر وكانت الوزارة حريصة على ألا تُفقد الملكَ البقية الباقية من سمعته، ثم أصدر فى يونيو سنة ١٩٥٠ مرسومًا ملكيًّا بإبطال تعيين الأستاذ مصطفى مرعى فى بضعة عشر عضوا معينين من الشيوخ بما فيهم رئيس مجلس الشيوخ بعد استجواب مصطفى مرعى الشهير عن الأسلحة الفاسدة وارتشاء أعوان الملك. وقد أشرنا إلى ذلك فيما كتبناه عنه.

ومع الأسف الشعبى بدت الوزارة فى صف واحد مع الملك وحملت وزر هذا الإجراء. وفى أكتوبر منعت نشر عريضة ضد الحكومة رفعها إلى الملك أقطاب المعارضة والمستقلون يظهر فيها توقيع مصطفى مرعى وأسلوبه.

مع ذلك لم يكن الوزراء شخصيًّا يضيقون صدرًا بأحكام حماية الحريات التى تتتابع من المحكمة. فقد كانوا يحسون بأن الملك يتربص بهم، ومنهم من بدت البغضاء من أفواههم فى المجالس الخاصة.

وإليك أمثالا من نزاعات ذلك العهد.

قضيتا مصر الفتاة أو الاشتراكية:

١ – قدم الأستاذ أحمد حسين طعنًا ضد قرار إلغاء جريدة مصر الفتاة وطلب فيه طلبًا مستعجلاً بالإيقاف حتى يفصل فى الموضوع. وكان الدكتور السنهورى يستعمل اختصاص رئيس المجلس به فينظرها بمكتبه. ومن التعليقات عليه فى ذلك قيل عنه نكتة: إنه كان يمتحن التلاميذ بنفسه! وكثيرًا ما أدخل الامتحانات من حرموا منها، إلا أنه فى القضايا التى يحتشد لها الناس كان ينظر الطلب فى قاعة الجمعية العمومية لمستشارى المجلس. وفيها نظرت قضية جريدة مصر الفتاة حيث احتشد شباب الحزب الاشتراكى.

ودخلت نقابة الصحفيين خصما منضما للمدعى:

ترافع محامى المدعى الأستاذ على الخشنجانى وكان من خطباء الحزب السعدى مدركًا أن رئيس المجلس يحب أن يسمعه فأمتع السامعين..

وترافع عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى[1]. فبدأ بهجوم على (معلّمى الاشتراكية)

(١) ١ – قسم القضاء الإدارى: يرأسه واحد من نواب رئيس هيئة قضايا الدولة مؤلف من مستشارين ومساعدين لهم لمواجهة القضايا أمام مجلس الدولة وفروعه ويمتاز بالتخصص فى القضايا الإدارية. وقد درج رئيسه (المؤلف) على أن يحضر بنفسه فى القضايا التى تهم الدولة ورئيسها أو رئيس الوزراء إذا كان بها مبادئ تسرى على سواها، وقد عمل به ثم رأسه من سنة ١٩٤٨ حتى خروج الدكتور السنهورى سنة ١٩٥٤ ومن أعضاء هذا القسم اثنان انتقلا إلى مجلس الدولة وصار كل منهما رئيسًا له وثلاثة رأسوا هيئة قضايا الدولة، كما رأس بعضهم دوائر محكمة الاستئناف.

٢ – ورأس المؤلف هيئة قضايا الدولة ابتداءً من مارس ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

الذين ليس لهم منها إلا الادعاء! وأشاد بجهد السابقين الذين أرسوا أسس الاشتراكية الحقة. وقرر أن مصر تتصدر الدول المتمدينة «بقانونها الاشتراكى» المتغلغل فى معاملات الشعب اليومية وفى أحكام المحاكم الوطنية.

وصغى قلب الرئيس:

وأصغت أفئدة الحضور لأقوال تُسمع لأول مرة فى الجلسات، واستمرت المرافعة: فمصر دولة يحكمها قانون مدنى اشتراكى النزعات يطبق من عامين ومن واجبنا أن ندافع عنه، وأن نعطيه فرصة التطبيق.

وأخذ الرئيس يستمع بكلّه. فهذا قانونه.

واستمرت المرافعة بطراز خطابى يتجارى وخطبة محامى المدعى:

هذا القانون الذى تبيع به الأمة وتشترى به صباحَ مساءَ. تقرر مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية مصدره. وتقرر المادة الخامسة أن الحقوق تستعمل فى حدود حدّدها فقه الشريعة دون إطلاق الحقوق كما ورد فى قانون نابليون.

واستمرت المرافعة تعدد مزايا القانون من حماية المدين والفقير والضعيف والمضطر والمذعِن، وعند حدوث طارئ لم يدخل فى حسبان العاقدين. وأطالت المرافعة فى إشراك القاضى فى تفسير إرادة العاقدين وتكميل العقد وتكييفه (وقد سبقت مناقشات علمية فى هذا الموضوع بمكتب الرئيس فى مناسبة سابقة).

واشتراك القاضى هو اشتراك للمجتمع وفرضٌ لأعرافه، وهو تطبيق عميق للاشتراكية ليس بالكلام كما تنادى «الصحف». ولكن بالفعل الذى يجعل القول حقيقة واقعة وسلوكًا بالقانون.

وانتقلت المرافعة إلى أن مشروع القانون كان يحد من «إطلاق الملكية» وما يزال فى المذكرة الإيضاحية أن للملكية «وظيفة اجتماعية».

وساير الرئيس مرافعة تنحو هذا النحو من الاحتجاج بالقانون الذى وضع مشروعه، وسأل: متى ستنظر القضية الموضوعية؟.

وأجيبت بعد أسابيع.

وقضى الرئيس بأن تؤجل لنظرها مع قضية الموضوع.

وخرج أنصار «الاشتراكية» يبرطمون.

٢ – وكان الأستاذ إبراهيم شكرى قد أخطر وزارة الداخلية بعزمه على إصدار صحيفة جديدة هى «الاشتراكى» وأعلنته الوزارة باعتراضها فطعن فى هذا القرار طالبًا إلغاءه.

ونظر الطعن فى مكتب الرئيس: وفى أثناء المرافعات سأل الرئيس – دون أن يقصد تأجيل القضية – ما الذى تم فى قضية صحيفة مصر الفتاة؟.

وانفجر محامى المدعى الأستاذ أحمد حسين – محامى المدعى وصاحب مصر الفتاة وزعيم الاشتراكية – بعبارات غير مألوفة فى الجلسات يقول له ما فى هذا المعنى: إنى متنازل عن قضية مصر الفتاة ومتنازل عن هذه القضية: إنك... وإنك... وإنك... وخرجنا من مكتب الرئيس حتى لا يطول المشهد ويزداد الحرج..

وكان الرئيس صبورًا عَفُوًا... وفى الغداة قدمت الحكومة طلبًا بإثبات تنازل الأستاذ أحمد حسين عن الحق فى دعواه.

* * *

ولما نظرت القضية بعد أشهر قضت المحكمة فى يونيو ١٩٥١ برفض دفوع الحكومة وحكمت لصالح الأستاذ أحمد حسين بإلغاء القرار الصادر بإلغاء جريدة مصر الفتاة تطبيقا لنص المادة ١٥ من الدستور التى تحمى حرية الصحافة ونبهت – فى مواجهة نقابة الصحفيين – إلى أن الدستور، بحمايته تلك، يفترض الصحافة رشيدةً لا تميل مع هوى ولا تتجه إلا لمصلحة عامة.

قضيتا بورصة القطن:

ونذكر عنها ما يدخل فى أغراض هذا الكتاب وسيرد للقضية ذكر فيما بعد.

لم يُرَ السنهورى فى الجلسات ضاحكًا قط بعد أن رده خصم فى هذه القضية كان فى صف الحكومة. ولم تبرح ذكراها فكره فى أدق المناسبات.

دارت هذه القضية حول إلغاء قرار لوزير المالية خاص ببورصة القطن طلب المدعون وقف تنفيذه. وقرر رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عبد الرحيم غنيم أن يترافع فى القضية بنفسه. وكان جمهور الحاضرين من تجار الأسكندرية أصحاب الملايين فنظر الطلب المستعجل فى قاعة الجمعية العامة للمستشارين. وكنا فى رمضان. فاتفق المترافعون مع الرئيس على أن تكون المرافعة بعد الإفطار، وأن تبدأ فى التاسعة مساء.

ولما جاء دور رئيس هيئة قضايا الدولة بدا من تطرقه للتفصيلات أنه سيصل بمرافعته إلى موعد السحور، وبعد نحو ساعة قاطعه الرئيس بكلمات يُفهم منها أنه ينبه على أن الكلام من أول الليل (غلط) فتوقف المترافع عن المرافعة ثوانى كافيةً ليدرك السامعون أنه غير راض عن

رئيس الجلسة. ثم استأنف الكلام بهدوء بطيء إلى أن قارب موعد السحور وتوقف على أن يعود فى اليوم التالى لاستكمال الكلام.

وفى الطريق إلى منزله بعصر الجديدة سأل زميل لنا وهو يبرح السيارة: هل ستمر كلمة السنهورى بلا رد؟ ولم نسمع جوابا.

وفى الصباح قيل لنا إن الباشا تاجر القطن قد رد الرئيس!

وكان أول رد فى تاريخ مجلس الدولة! وتوقفت القضية حتى فصل فى قضية الرد بعد أيام برفضه.

وفيما بين الموعدين جرى سليمان حافظ بالصلح بين صديقيه. واتفقوا على أن يدخل عبد الرحيم غنيم على السنهورى فى غرفة المداولة فيعتذر السنهورى له. ودخل الرجل وخرج معجلا. وسألناه وأجاب: «قال لى معدتى بتوجعنى!».

أما الحكومة فسنت قانونًا يسوى فى المرتب بين الرئيسين..

والحق أن الرجلين كان بينهما «شىء» منذ عامين سجله محضر جلسة لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ وكان سليمان حافظ أحد مستشارى محكمة النقض الحاضرين فيها ومن الحاضرين أيضا أساتذة كلية الحقوق منهم من صار وزيرا فى الوزارة الوفدية سنة ١٩٥٠ شديد الخصام للسنهورى – وقد أشار إليه فى تقريره الذى قدمه عن العام الرابع ولم يذكر اسمه كما سلف علينا – أما المستشارون فكانوا ثمانية حضر الجلسة السادسة والخمسين فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ منهم ستة فيهم عبد الرحيم غنيم وسليمان حافظ وحسن الهضيبى والمفتى الجزايرلى.

أما الهضيبى فقال (إن التشريع فى بلادنا كلها وفى حياتنا جميعًا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن.. وإنى أعنى كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم..

(من أجل ذلك لم أشترك فى مناقشة مشروع القانون المدنى موضوعا. ومن رأيى أن يصدر كيفما يكون.. فخطؤه وصوابه عندى سيان.

وإنى أعلم تمام العلم أنكم غير مستعدين لقبول هذا الرأى)

وأما السنهورى فكان ممثلا للحكومة – وهو وزير للمعارف – يعترض على أى تأجيل (وإلا فلن ينتهى مشروع القانون المدنى خلال عشرين عاما) كما قال فى الجلسة، وللتعبير عن اعتراضه على انسحاب المفتى الجزايرلى بك استعمل كلمات (تحمل مسئولية هذا الكلام).

فقال عبد الرحيم بك (بعد أن سمعت أن المطلوب هو محاكمة أصحاب هذا الرأى فلا أستطيع البقاء).

فقال السنهورى (أية محاكمة تقصدون؟ هذا كلام لايجوز أن يقال)

وقال عبد الرحيم بك (إنى أشعر تماما أن الروح المقصودة هى محاكمة المستشارين) وانصرف المستشاران واستمر الدكتور السنهورى يقول:

(أريد أن أقرر أننى لا أستطيع أن «أحاسب» عبد الرحيم بك على انصرافه. وأريد أن أقرر أيضا أن الجزايرلى بك رئيس الدائرة المدنية ورئيس المستشارين.. وقد «تحديته» قبل أن ينصرف أن أناقشه قبل خروجه فأبى ذلك)

وفى آخر الجلسة قال السنهورى باشا (إنى على استعداد لمناقشة كل من له ملاحظات على النصوص فى أى وقت يشاء خصوصا وأن عبد الرحيم بك غنيم له ملاحظات)

وهذا القول الأخير قيل فى آخر الجلسة الطويلة التى خرج فى أولها عبد الرحيم بك.. ولا ريب فى أن المستشارين قرأوا محضر الجلسة لأنهم قدموا مذكرة بعد أن جاء فى المحضر كلمات (محاسبة عبد الرحيم بك على انصرافه) و(تحدى الجزايرلى بك بمناقشته قبل خروجه)[١].

قضيتا الاجتماعات والمظاهرات:

كان مجيء الأغلبية الشعبية ثورة على الملك فى صناديق الانتخابات، وفى حين كان الأحرار الدستوريون والسعديون فى سبات عميق وكانت الوزارة تقف مع المفاوضين الإنجليز فى طريق مسدود، نهدت قوى المثقفين ودعا ممثلو الإخوان المسلمين والاشتراكيين والحزب الوطنى إلى عقد اجتماع بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ يوم ضرب الأسطول البريطانى بمدافعه ثغر الإسكندرية ليبدأ منها أعماله الحربية لاحتلال البلاد، وتقدم الممثلون للهيئات الثلاثة بطلب إلى وزارة الداخلية. ورفض الوزير فطلبوا إلى محكمة القضاء الإدارى إلغاء ذلك القرار بالرفض ووقفه، وفى الشهر ذاته قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوقف قرار الرفض لأن سلطة الحكومة فى هذا المنع قيد استثنائى وارد على أصل حق هو إحدى الحريات العامة. فلا تستعمله

---

(١) تفاصيل هذه المساجلة بين المستشارين وبين الدكتور السنهورى واردة فى الجزء الأول من الأعمال التحضيرية للقانون المدنى.

وهى تؤيد ماذكرناه عن اهتمامه بالشريعة فى كتابنا (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى طبعة سنة ١٩٧٢ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وماتنطق به أوراقه الخصوصية التى ظهرت فى سنة ١٩٨٨ أو رسالته عن الخلافة فى سنة ١٩٢٦ وإنما اكتفى السنهورى بما ورد من نصوص فى القانون لسبب سياسى هو تعهد مصر فى مؤتمر مونتريه سنة ١٩٣٧ بألا تمس القوانين مصالح الأجانب ولذلك كانت لجان التقنين شركة بين المصريين وعدد مساوٍ من الأجانب.

الحكومة إلا للضرورة القصوى وعندما يقوم لديها أسباب حقيقية لها سند من الواقع ويخضع تقديرها لها إلى رقابة المحكمة[١].

ثم نبهت المحكمة إلى أن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة تمنحها أو تمنعها كما تشاء،وهى أسباب تفصح عن قوة ذلك الحق وملاءمة استعماله فى تلك الأيام.

ولم تلبث جماعة أنصار السلام أن تقدمت بطلب إقامة مظاهرة بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة مع الانجليز فى أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفضته الوزارة وطعنت الجماعة فى القرار طالبة الغاءه وتقدم الوزير للمحكمة بأسباب الرفض ولم تقبل المحكمة وقف تنفيذ القرار لأن مخاوف الوزير على الأمن العام إذا قامت المظاهرة كانت تقوم على سند حقيقى يبرر منع المظاهرة.

إلغاء المعاهدة:

طفقت جلسات السنهورى بمجلس الدولة تشى بالأسى طوال مابقى من عامى الحكومة الوفدية، وران على القلوب أن تلك الأيام لامناص من أن تكون نهاية نظام، بعد أن استسلمت وزارة الأغلبية للملك ولم تتفق مع الإنجليز، واستيقن الإنجليز أن حزب الأغلبية أصبح حزبًا بلا مستقبل فلم يحسموا أمرًا فى المفاوضات معه، وبهذا انتهت سياسة المفاوضات التى تمخض عنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧.

وبادر النحاس باشا الإنجليز بعمل عظيم فى أكتوبر ١٩٥١ فألغى المعاهدة التى وقعها معهم عام ١٩٣٦ واستصدر قانونًا بذلك- وقعه الملك بعد أن استشار نجيب الهلالى باشا- وكان محاميا- فأشار عليه بالموافقة.

وانطلق «الفدائيون» إلى معسكرات الجيش البريطانى يصيبونه فى مقاتله ونظمت الجامعات صفوفها، وانضم إليهم بعض الموظفين.

وبارك النحاس باشا هذا الجهاد.. واعتمدت الوزارة ميزانية للتدريب الشعبى.

---

(١) أعد ثروت باشا مشروع الدستور سنة ١٩٢٢ وعطل الملك فؤاد إصداره أكثر من عام ثم أرغمه الإنجليز على إصداره فى ١٩ ابريل سنه ١٩٢٣ وفى الشهر التالى صدر قانون الاجتماعات ثم صدر قانون الأحكام العرفية ثم قانون التضمينات.

وفى سنة ١٩٢٨ أعدّ البرلمان قانونا جديدا للاجتماعات فأصدر اللورد لويد (المندوب السامى) إنذارا للنحاس باشا بسحبه من البرلمان. فاكتفى بالتأجيل. وران القانون القديم على القلوب، ينفذه (الوليس السياسى) بتراث الرياسات الإنجليزية. وكان حكمدرا العاصمة والإسكندرية آخر من ترك سهم وظائف الحكومة. وفى عهدهما أطلق البوليس النار على طلبة الجامعة فى مظاهرة ولمصر جامعتان فى البلدين فى ذلك العهد.

وبقى ذلك البوليس يدين بالولاء للسلطة الدائمة التى تغير الوزارات وهى الملك. حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢.

وفى جنازة الشهيد الطيار أحمد عصمت أناب النحاس باشا[١] عنه وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق، وهكذا أصبحت الحكومة «حكومة مجاهدين».

وأخذ الجيش البريطانى يغير على القرى المجاورة وكانت لوزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين مواقف مشهودة إذ حاكم لواء شرطة استسلم للجيش البريطانى بعد احتلال الجيش البريطانى مواقعه. وبارك استشهاد العشرات من رجال الشرطةالذين قاوموا للنهاية فى محافظة الاسماعيلية. وكان استشهادهم شهادة بميلاد روح جديدة فى الموظفين أعادت الأيام العظيمة من أيام الجهاد فى ١٩١٩ وفى الحكم زعيم يقود شعبه.

* * *

وفى حين كان الملك يتربص الدوائر بالحكومة وبمجلس النواب، كانت أوراق الدكتور السنهورى الشخصية تشمل نزرًا يسيرًا من الخواطر عن العمل والصبر والتفاؤل، أو دعاء الله ليشد أزره، ولا يخلو بعضها من نفور أو استنفار، مثل أن يقول فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (الصبر إذا تذرع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل أما إذا تذرعت به الأمة فهو خنوع أو استسلام)

بل هو يضع مشروع قصة أو هيكل قصة على لسان موسى والسامرى وعجلٍ له خوار، لكنه فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ يضمن أوراقه الشخصية فلسفته الشخصية ويحمّل النظامين الشيوعى والرأسمالى مسئولية الفساد.. فى العالم: (إن الشيوعية داء وبيل. والرأسمالية هى أيضا داء وبيل. ومن أشد عيوب الرأسمالية أنها، بما تنطوى عليه من مفاسد، هى التى ولدت الشيوعية لتناهضها).

وكان أيامئذ فى بسطة وسعة من المال والجاه ومع ذلك لا يتطامن لصفو الحياة! فيردد فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ بيتين للمتنبى عن صفو الحياة للجاهل أو الغافل أو المغالط لنفسه، ثم يعود إلى أعماله العظيمة فى ١٢ أغسطس ١٩٥١ فيسجل فكرة استخلاص «قانون عربى موحد» ويتمنى إنشاء الجامعة العربية معهدًا خاصًا يضطلع بذلك الذى يتمناه من فجر الشباب.

---

(١) دخلت عليه فى مجلس الوزراء ومعى اللواء سعيد حلمى الياور بمجلس الوزراء من عائلة الشهيد الطيار أحمد عصمت الذى استشهد بمدافع الجيش البريطانى فى أبى حماد شرقية يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ بعد أن قتل ضابطًا إنجليزيًا كبيرًا وياوره وجنديًا إنجليزيًا، ومشى فى جنازته ربع مليون من أهل القاهرة، وكان مكتب رئيس الوزراء هو المكتب الحالى لرئيس الوزراء فشكرناه واقفين فقال لنا (لو كان عندى ثلاثة مثله لأخرجت الإنجليز من مصر) وهى عبارة لم أضمنها كتابى سنة ١٩٥٣ عن الشهيد حذر أن تثير مطالب للإنجليز.

وأرسل الملك إلى عائلته مندوبًا فى دارها بعين شمس قدم لبنته مصحفًا وأطلقت الحكومة التى وليت بعد إقالة النحاس اسمه على الشارع الكبير والحى المنسوب إليه بين مصر الجديدة وعين شمس. وقد ذكر الرافعى استشهاده وتاريخ حياته وجنازته فى ص ١٠٢ ومابعدها من كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢).

ثم يهز أعماقه حريق القاهرة وإقالة النحاس وإعلان الأحكام العرفية فيلوذ بالله فى أول فبراير سنة ١٩٥٢:

(اللهم لاقوة إلا منك ولاحول إلا بك).. ويسأله التسديد والتثبيت.

ويسأل ويجيب (ماذا أفعل إذن؟ أتجه إلى الله. منه أتيت وإليه أرجع)

وسيأتيه الله بالجواب. وبالمجد، بالجلسات المباركة التى كان فيها رجلاً واحدًا يستمد العشرات – إلا قلة من الأولين – توازنهم منه لا من الحصانة القضائية.. أجاءته السماء فى ذلك الموقع ليكون معقد آمال أمة وبشيرًا بالثورة المنتظرة.

مصر تحت الأحكام العرفية

اندلع الحريق فى القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكان الملك قد أعد لذلك اليوم وليمة لضباط الجيش فتقاطروا إلى قصره فطعموا والحريق يلتهم العاصمة! وأعلن النحاس الأحكام العرفية لمواجهة الكارثة وأقاله الملك بعد ساعة من إعلانها، ليبدأ «الحكم الملكى المطلق» ويجرى فيه أشواطه الخمسة فى الأشهر الستة من سنة ١٩٥٢، يعود فى كل منها إلى نقطة البداية وتتحطم أدواته عند نقطة النهاية، فيعود ليبدأ من جديد:[١].

طلب إلى أحمد نجيب الهلالى أن يلى الوزارة فاعتذر، وأشار بعلى ماهر. واستقال على ماهر بعد نيّف وشهر، فولاها رئيس ديوانه حسين سرى فبقى شهرًا واستقال، ورجع الملك إلى الهلالى فقبل!!

ولم يكن أحد ممن قاربوا الهلالى فى الأشهر الأخيرة يتصور أنه يقبل، لسوء رأيه فى فساد الملك ويأسه من الإنجليز، وكان عمال الملك ضائقى الصدر به لما يرفعه من شعار الطهارة والتطهير. وهو باب مغلق، فى أيديهم مفاتحه، وبادل الهلالى قصر الملك كراهية بمثلها. وألف لجانًا لتطهير الحكم تغلب على تشكيلها عناصر من مجلس الدولة - فوزير العدل فى وزارته كامل مرسى، وآماله فى المجلس عظيمة.

وحلت الوزارة مجلس النواب وحددت أجلًا للانتخابات ثم أطالته. وازداد تدخل القصر فى الحكم واستقال الهلالى، وتعسر تأليف وزارة لعدة أيام فرجع الملك إلى رئيس ديوانه حسين سرى، فألف الوزارة فى يوليو لتبقى بضعة عشر يوما، وفى عضويتها رئيسان لدائرتين من مجلس الدولة وعميد سابق لكلية الحقوق لكن كريم ثابت صار وزيرًا أيضا، وهو صحفى من رفقاء الملك بالليل!

---

(١) بقاء المسئولية عن هذا الحريق دون تحديد مجاهرة كبيرة. والمستفيد من الحريق جهتان تدور حولها دائرة الاتهام هما الجيش البريطانى وقصر الملك. فلقد انتهت به هجمات الفدائيين وولى الحكم وزارة تدين للملك بوجودها أنهت حكم الأغلبية الشعبية التى أعلنت حالة الجهاد. وللأسطول البريطانى سابقة إذ احتل البلاد بعد مذبحة الإسكندرية، كما استقل العدو بالسودان بعد مصرع السردار وتخلص من حكم سعد زغلول. وللقصر الملكى مواقف مشاركة للجيش البريطانى فى آثار المذبحة واستقالة سعد زغلول واستئثار الملك بالحكم دون البرلمان. فهاتان سابقتان تشترك فيهما الجهتان كل وفق مايهوى.

وفى هاتين السابقتين خلّف لنا زعيما الجيلين حكميهما: كتب محمد عبده فى مذكراته.

[لا ريب أن استقراء الحوادث يظهر أتم ظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفى (محافظ الأسكندرية) كان سبب الفتنة] وفى الغرض من قتل السردار (قائد الجيش وكان إنجليزيا)وأعلن سعد زغلول فى خطبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان إسقاط وزارته كان مقصودا منه. وفى التحقيق ورد اسم موظف كبير فى سراى الملك وأجبره الإنجليز على إخراجه فأخرجه منها ورقاه. فكسبوا بإسقاط الوزارة إخراج الجيش المصرى من السودان وتسليم واحة جغبوب للطليان وكسب الملك تفتيش بشبيش فى بدل مقابل قصر الزعفران. كما كسب استعادة الحكم الدكتاتورى.

قضايا الأساتذة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وفتحى رضوان:

كان الحاكم العسكرى رئيس الوزراء لكن السلطة الفعلية كانت فى يد الملك وأعوانه ثم فى وزارة الداخلية. وقد وليها الأستاذ أحمد مرتضى المراغى فى وزارتى على ماهر والهلالى، واعتقلت هذه السلطة. وزير داخلية الوفد الأستاذ عبد الفتاح حسن والأستاذ فتحى رضوان والأستاذ محمد فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد.

ورفع الثلاثة قضاياهم إلى مجلس الدولة بإلغاء قرار الاعتقال مع طلب مستعجل بالإفراج عنهم.

وكان طبيعيا أن يتولى المرافعة عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى فى هيئة قضايا الدولة، وآثرت - لأسباب خاصة - ألا أترافع ضد الأستاذ فتحى رضوان.

وكنت أحسب أن الحكومة لا تهتم بفتحى رضوان اهتمامها بالخصمين الكبيرين فى حزب الأغلبية.

أقمنا دفاعنا فى القضيتين على أن المحكمة غير مختصه بنظر الخصومات فى نظام الأحكام العرفية أو بالمنازعات الدستورية وإنما تختص بالأخيرة محكمة دستورية عليا حين تنشأ. وأسعفت ذلك الدفاع نصوص دستورية وقانونية وآراء شراحها فى فرنسا ومصر.

وأمر رئيس الهيئة بطبع المذكرتين فى المطبعة الأميرية وبعثتُ بنسخة من كل منهما إلى كامل باشا مرسى وزير العدل وأخرى إلى محمد سامى مازن وكان قد انتُدب وكيلا لوزارة العدل مع كامل باشا. وكنا نزور الهلالى باشا معا فى مكتبه قبل الوزارة كما زرناه بعد خروجه من المعتقل إثر قيام الثورة.

وفى جلسة دوائر محكمة القضاء الإدارى المجتمعة - فقد أحيلت القضية على دوائر المحكمة الخمسة بقرار من دائرة الوكيل - وحضرها عن المدعى بضعة عشر محاميا يتصدرهم الأستاذ محمود سليمان غنام (من تلاميذ سعد زغلول) ووزراء النحاس وقررت الدوائر المجتمعة إلزام الحكومة بتقديم أسباب الاعتقال.

وطلبنى كامل باشا لمقابلة رئيس الوزارة وسافرت إليه فى الغد بالإسكندرية[1].

---

(١) الوقائع التالية لم يعرفها أحد منى إلا من بضع سنين حين تلاقيت فى الطريق مع الأستاذ فريد رغلوك ومعه آخران فتذاكرتها معه والآن أرى من رئيس الوزراء ورملائه أن يدرك المؤرخون رأيه - وهو على كرسى رئيس الوزراء - وقد أبقيت هذه الوقائع سرا بحسبانها من أسرار عملنا الداخلى. وكنا نتردد عليه فى مكتبه للمحاماه أنا وسامى مارن أما كامل باشا فصلتنا به قديمة مستمرة من عهد الطلب وعمله محاميا وعودته لمحكمة النقض ثم فى وزارة العدل وفى إعداد قانون مجلس الدولة وفى رياسة المجلس.

وهبطنا (الوزير ووكيله وأنا) إلى مكتب الرئيس فكان معه الوزيران عبد الخالق حسونة ومحمد فريد زغلوك فأمسك الرئيس بالمذكرتين اللتين بعثت بهما إلى وزير العدل وقال كلمة طيبة عنهما وعن كتابى الذى صدر سنة ١٩٤٥ عن الإمام أبى حنيفة فشكرته - وكان يبدو عليه الهزال - مع أنى قابلته من بضع شهور وكان أحسن حالا.

وبعد دقائق قليلة استطرد يشكو من عمله موجها إلىّ كلامه وكانت له ألفاظ قاسية تعودناها منه فاستعملها وقال (أنا هنا حيث يجب ألا أوجد) وضرب مثلا بما يعرض عليه من تسجيلات المحادثات التليفونية، وعاب الملك بعبارات شديدة وعاب السياسيين بوجه عام. وهو كلام ألفناه منه من قبل الوزارة بشهور.

ولم ينبس أحد بكلمة. وبعد نحو ربع ساعة طويلة فى مثل هذا الكلام سألنى:

ما رأيك فى قرار محكمة القضاء الإدارى؟

قلت: للحكومة الحق فى عدم تقديم أسباب الاعتقال - إن رأت لذلك وجها - وأنا أرى فى حالتنا تقديم الأسباب لأن الدائرة المختصة أحالت القضية على الدوائر الخمسة للمحكمة فهى تستعين بالمستشارين مجتمعين ولايتم ذلك إلا عن أمر تريد أن يتحملوا مسئوليته معها. ولم يعقب كامل مرسى أو سامى مازن..

ولهذا شعرت - بعد خروجى - باحتمال أن يكون الرئيس فهم من دخولى معهما أن هذا رأيهما أيضا.

ولقد كنت عليما - والباقون يعلمون - أن الهلالى هو الوزير الذى أحال السنهورى إلى المعاش وهو وكيل وزارة المعارف وأن السنهورى بينه وبين كامل مرسى مايسمى بتنازع الأقران فهما أستاذان للقانون المدنى وعميدان متعاقبان فى الجامعة ورئيسان متعاقبان للمجلس.

طلب الرئيس وزير الداخلية الأستاذ أحمد مرتضى المراغى بالتليفون فحضر من مكتبه وأخبره برأيى، فلم يعقب.. بل قال لى: نلتقى بالقاهرة. واتفقنا على صباح يوم تالٍ فى بيته بالزمالك. وكان واحدًا من أعضاء هيئة القضايا السابقين سرتنى سرعة استجابته - وهو وزير الداخلية والحربية معا وصلته بالأحكام العسكرية أقوى من الجميع - وحمدت الله على أن الخمسة الذين تداولوا الموضوع كانوا أعضاء فى هيئة القضايا (الرئيس ووزير العدل ووكيله ووزير الداخلية ورئيس قسم القضاء الإدارى).

واستأذنا.. وفيما كان مرتضى المراغى عند الباب لحقت به وقلت: مادام الرئيس وافق على تقديم الأسباب فى قضية الأستاذ فؤاد سراج الدين فلماذا لانقدمها فى قضايا فتحى رضوان.

قال: نلتقى يوم كذا بالقاهرت لأخبرك عن شأن فتحى رضوان[١].

وفى القاهرة قصدت إليه فى الصباح فتلقيت منه مذكرة بالأسباب الخاصة بالقضية. ولما ذهبت بها إلى مجلس الدولة كان الرئيس فى غرفة المداولة. فدعوته إلى نافذة بالغرفة وسلمته مظروف وزارة الداخلية وقلت له: هذه هى الأسباب. فتصفحها. وكانت متهافتة.

ثم قال: لقد خدمتنا كثيرًا.

وقبل أن أستأذنه فى الانصراف قال - فى إقبال - لماذا لا تصالحون فى قضية البورصة؟ وابتسمت. فسأل. وأجبته. هى قضية ملايين سوف أكسبها مائة فى المائة (وقد رفضتها المحكمة بعد الثورة).

وخرجت وبقيت حريصا على حديثه معى كسر من أسراره حتى لا يحدث له من جرائه رد آخر..

قصدُت فى الموعد المحدد إلى وزير الحربية فى مكتبه وفى حديثه أخبرنى: أن فتحى رضوان شخصية أخرى غير فؤاد سراج الدين؟ قلت كيف؟ قال: «مولانا» يعتبره ضالعًا فى كل قضايا القتل السياسى من سنة ١٩٤٠.

ولم أعقب..

وقضت المحكمة فى آخر أيام العام القضائى بوقف تنفيذ قرار الاعتقال لعدم استناده إلى أسباب ظاهرة الجدّية. ومن بضعة أيام رفضت دفوع الحكومة كافة فى القضية الأخرى.

* * *

كانت أحكام المحكمة وأسبابها أحكاما تكاد تنفى المشروعية عن نظام شوهه الملك بانحرافاته. كما كان آية شكر لله من الأمة ومن قاضٍ صدقت أعماله وهو فى سدة القضاء أقواله وهو يطلب العلم فى السابعة والعشرين من عمره بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ (وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين).

ومنذئذ أصبح السنهورى علما يرتفع بالعدل، وبأثره فى الأمة والدولة، درجة لم يبلغها أحد

---

(١) بقى فتحى رضوان معتقلا حتى قامت الثورة وحمل مسئولية الإفراج عنه سليمان حافظ كما هى عادتها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم صارا من وزراء الثورة الكبار وأثبت وجوده فى مجالس الوزراء كما وضع أسسًا جديدة ثابتة لوزارة الثقافة، ثم استقال وبقى مجاهدًا فى الأعوام الثلاثين التالية، لنراه بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ هو والأستاذين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن من الذين أفرج عنهم من المعتقل الرئيس محمد حسنى مبارك!

وهو إلى جوار زعامته فى الحزب الوطنى وكفاحه فيه وتحمله المسئوليات فى (اللواء الجديد) مؤلف إسلامى مجيد له فى الدراسات الإسلامية كتب ستة كبيرة. وله فى الدراسات السياسية كتب وتراجم شتى تجلت فيها ثقافات يندر اجتماعها فى السياسيين.

قبله، إلا سعد زغلول وضع نفسه فيها - بالقول والفعل - دون حاجة لمجلس دولة، منها حكمة المشار إليه من قبل بعدم الاعتداد بالقرار الإدارى الاستبدادى، ومثل هذا موقفه يوم احتكم الملك معه فى قضية دستورية (تعيين أعضاء مجلس الشيوخ) فقضى الحكَم[١] لصالح سعد فى مجلس التحكيم. ومثلها خروجه بكفاح مصر إلى قارات العالم الخمس ليكون نموذجا يحذوه المجاهدون فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع السنهورى درجة أخرى إذ قضى ذلك القضاء التاريخى لصالح حزب أصابه إصابات مباشرة كانت الأخيرة منها فى ٢٦ يناير ١٩٥٠ يوم طلبت الوزارة منه أن يتنحى عن وظيفته لشكها فى نزاهته!.

وارتفع إلى حيث شاء، من نيّف وأربعين عاما، مكانٍ بين مصطفى كامل وسعد زغلول.

ولا جرم كان النظام الملكى فى النزع الأخير من بضع سنين، ولما عجزت الأغلبية الشعبية عن ردع الملك وجدت الأمة نفسها بين حاكم غشوم وحكام محكومين تسلقهم بألسنةٍ حدادٍ جماعات المثقفين وصحف الاشتراكيين وصحيفة اللواء الجديد للحزب الوطنى وترددت النذُر فى مقالات مصطفى مرعى تعلن آخرة عهد بئيس وبداية عهد تفترق فيه الطرق.

(هى ذى الدكتاتورية البغيضة تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء..

وها هو ذا الحكم الفاسد بدوره يهيىء للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقاماً...

---

(١) يقول البارون فان دن بوش النائب العمومى المختلط الذى احتكم إليه الملك وسعد (.. وعندما دخلت فى اليوم التالى إلى مكتب الملك.. كان كل حركاته تدل على التأثر... أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه متملكًا حواسه يتحدث بهدوء وسكينة. ولمحت من خلال العبارات الرقيقة أن تنافرًا يوشك أن ينقلب إلى كارثة. وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة يقول (إذن استثير الشعب)... ثم قلت لنفسى: كلمةٌ واحدةٌ من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها - روحًا وجسدًا - تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب. وفى تلك اللحظة تنبهت إلى صوت زغلول باشا وهو يقول: «أتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟ فكّر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الإذعان «لا بأس»... (وفى الحال قدم الملك يده وصافحنى قائلاً «إننى موافق على رأى يُبدى بهذ الشكل» فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله «وأنا أيضا») ... ويضيف البارون فإن دون بوش (وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلاً. لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة. وشديدة جدًا).

كان تقويم اعوجاج الملوك من أسرة محمد على أمانة تواصى بها السابقون الأولون وأدوها خير أداء: خطب الخديو كبار العلماء فلام مجلس إدارة الأزهر لرفضه منح إمام الحاشية كسوة التشريفة فجابهه محمد عبده بقوله [إن للمجلس قانونًا لمنح كساوى التشريفة فإذا أراد الخديو أن يكون منحها بإرادته الشخصية فليصدر قانونًا بذلك] فاحمرّ وجه الخديو وقام لينهى المجلس.

ولما أعطى الملك فؤاد مشروع قانون لثروت باشا وأمر أن (ينفذ بسرعة ودون تغيير) قال ثروت. أظن أن جلالتك تسمح لى - على الأقل - بقراءته؟ ولما خرج دهب إلى كبير الأمناء وطلب إليه أن [يبلغ جلالته أننى رئيس وزارة ولست موظفا. وانى أتيت هنا لإبداء النصيحة لا لتلقى الأوامر].

ومن على ينظر الإنجليز، بل العالم كله إلى شعبنا المسكين.. عسى أن يهز ضمائر سادتها.. او يهز ضمير الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها، وإنّ يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون مطلع فجر جديد...)

«وثارت» مصر وطلع «الفجر الجديد» فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليوقظ السادرين فى غَفَلاتهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا:

بحريق القاهرة، أو إعلان الأحكام العرفية، أو الخلاص من الحكم الشعبى، أو خشوع الأصوات، أو إخفاء العورات، أو إسقاط الوزارات الخمسة فى الأشهر الستة! كأنها «لعبات» تكسرها وتتكسّر بها أصابع مجنون يسخّره ويسخَر منه الجيش البريطانى على ضفاف قناة السويس.

ولقد كان لزاما أن يقوّم الجيش المصرى اعوجاجه فناوشه بإشارات لم يقدرها تقديرها الصحيح منذ نجح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وسقط سقوطًا مزريا مرشح الملك فى انتخابات نادى الضباط. وهى انتخابات أعقبت إلغاء المعاهدة وإعلان الجهاد. ولم يكن شباب الضباط غافلين عما يرتكبه من آثام أعجزت النظام البرلمانى عن بلوغ غرضه. وحاول حسين سرى فى وزارته الأخيرة أن يترضى الجيش بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية فرفض الملك!.

واستقال حسين سرى وقبل الهلالى أن يعود للحكم - ومعه وزير حربية هو صهر الملك!.

وقامت الثورة على الملك ونظامه كله فى الغداة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فخلعته. ثم خلعت ابنه بعد أشهر وأعلنت النظام الجمهورى. ولم نبق للإنجليز أداة يسخرونها ضد الأمة فسارعوا إلى المفاوضات التى كانوا يتناقلون عنها[1].

مع الثورة

للسنهورى مع الثورة يومان..

اليوم الأول: وهو يوم بأيام لكثرة ما جرت فيه الأمور:

- كان من تقدير العزيز الحكيم للسنهورى أن تطيب نفسه وأنفس الناس إذا لاحظ أو

---

(١) فى تسعة أيام (أبريل - مايو ١٩٥٣) انعقدت ست جلسات طويلة للمباحثات مثل مصر فيها رئيس الوزارة محمد نجيب يوفد فيه وزير الخارجية (محمود فوزى) والبكباشى جمال عبد الناصر أما الاتفاق فتأخر توقيعه ١٧ شهرا ووقعه جمال عبد الناصر رئيس الوزارة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد عامين قاد الانجليز جيوشا ثلاثة إنجليزية وفرنسية وإسرائيلية لغزو مصر. وانهزموا عنها. ومنذئذ بدأ أفول شمس الامبراطورية.

لاحظ غيره أن وزارة الوفد هى التى أزيلت عن مراكزها، وأن يقع ذلك فى يوم ٢٦ يناير نفسه، بعد عامين من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠.. لعل البشر يعتبر بما كان فى الموقفين فى هذين اليومين!.

– وكان من تقديره – سبحانه – أن يشهد السنهورى وهو فى قمة السلطة القضائية فى يوم ٢٣ يوليو من العام ذاته سقوط نجيب الهلالى.

لكن السنهورى، كما شهده الناس فى تلك الأيام، بدا برىء القلب من أى حقد. يحمل هموم وطنه – وكأنه يحملها وحده – ويغرقها فى العمل له. تحمله نزاهة نفسه إلى آفاق إنجازات عظيمة من مجلس الدولة.

يقول جمال عبد الناصر:

(إن مجلس الدولة، منذ إنشائه، وهو يقوم على رسالته كما ينبغى، فلم تلن قناته فى سبيل الحق فى عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق فى قلب الشعب وإن لم يقرّ فى ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة للمجلس ذلك كله منذ قيامها).

– وكان من تقدير العزيز الحكيم كذلك أن يرفع راية العدل على يد السنهورى نفسه، مع الثوار، وأن يسجل لنفسه مشاركته الخاصة فى المذكرة الأولى التى يكتبها بعد قيام الثورة، لا نشوةً بالانتصار أو مشاركة الثوار، وإنما قوله فى ١٢ أغسطس (هذا عام آخر.. واستقبل اليوم عامًا جديدًا. ويسعدنى أن أحضر اليوم أول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية فى مصر..).

– فلسوف يصوغ مبدأ الثورة فى الإصلاح الزراعى فى القانون الذى جعل «الفلاح شريكًا فى الملك» للأرض التى يزرعها. وبه صار للعمال والفلاحين نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وكان هذا القانون قوامًا ثوريا بين طرفين يقول عنها السنهورى منذ عامين (الشيوعية داء وبيل والرأسمالية هى أيضا داء وبيل) وسدادًا لحاجة يقول عنها من ثلاثين عاما:

(ليون فى ٨ سبتمبر ١٩٢٣: أظن أنه إذا استقرت الحياة البرلمانية فى مصر توجد حاجة لإنشاء حزب للفلاحين والعمال يكون غرضه اشتراك الفلاحين بقدر ما يمكن فى حكم أنفسهم...) ثم يكتب بعد شهر فى ذلك العهد:

(ليون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ – حزب الفلاحين والعمال حزب يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصحيحة التى أتى بها الإسلام والمسيحية وهو الحزب الذى أرى مصر فى حاجة إليه بعد أن تظفر ببُغيتها من الاستقلال التام.. وأهم أغراض هذا الحزب على ما أرى:

١ – تعليم الفلاحين والعمال (تعليمًا إجباريًّا مجانيًّا).

٢ – تأليف النقابات.

٣ – تحسين الحالة الصحية فى مساكن الفلاحين والعمال.

٤ – اشتراك الفلاحين والعمال اشتراكا فعليًا بعد أن يتم تعليمهم فى إدارة الحياة الاقتصادية للبلاد على مبادىء بعيدة عن التطرف.

٥ – مقاومة الاستعمار الأوروبى.. والتفاهم فى ذلك مع عمال وفلاحى الأمم الغربية وأقصد بالفلاحين هنا.. عمال الزراعة وصغار الملاك من المزارعين).

– وتتتابع عليه آلاء السماء فنقرأ أنباء توفيقه ودعاءه لمزيد من التوفيق:

(الإسكندرية فى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣: اليوم استقبل العام التاسع والخمسين من عمرى.. وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو العام الذى يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالمية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد..).

بهذه السعادات واحدة بعد أخرى كان يتقدم إلى مجد أكبر.. ذكّره بيوم ثقيف حيث القدوة والأسوة الحسنة لكل مسلم.

اليوم الثانى – يوم ثقيف:

وفى انتظاره تنقضى أشهر عشرة من العام بلا مذكرات – فقد اغتلبته سياسة الثوار وخلافات الرئيسين محمد نجيب وعبد الناصر – فنقرأ شكواه مما كرثته به الدهماء، فى يومٍ مجموعٍ له الناس هو يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد أن جرى شوطه – كدأبه – بقوة مع الثوار، وأفتى بسقوط النظام الملكى ودستور سنة ١٩٢٣.. وَوَضع النظام الثورى على طريق القانون.

(القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٤: يقول شوقى فى رثاء المرحوم أحمد أبو الفتوح:

يا أحمد القانونُ بعدك غامض قلق البنود مجلّل بسواد

لما خرج النبى عليه السلام من الطائف وقد أصمّ من فيها آذانَهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة قال يخاطب ربه: اللهم إليك أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس يا أرحم الراحمين: أنت رب المستضعفين وأنت ربى. إلى من تكلنى؟ إلى بعيد يتجهمنى أم إلى عدو ملّكته أمرى؟ إن لم يكن بك علىّ غضب فلا أبالى. ولكن عافيتك هى أوسع لى. أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بى غضبك أو يحل على سخطك. لك العُقْبى حتى ترضى. ولا حول ولا قوة إلا بك).

فلقد وقع الحادث الجدير بالرجوع إلى يوم ثقيف وبدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد فصّلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وبيانات الرئيس الجديد للمجلس، وجوابُ رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثم أنزلت المحكمة العسكرية العليا العقاب على مرتكبيه.

جاء فى تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس فى عامه الثامن (اكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤).

حادث الاعتداء على رئيس مجلس الدولة السابق:

فى يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر فى هذا الاعتداء وفيما يلى نص القرار الذى انتهت إليه:

مجلس الدولة
السيد رئيس مجلس الوزراء

ومجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر...

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغى فتعرض فى عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم تلن قناة رجاله حتى وقر فى قلب الشعب وإن لم يقرّ فى ضمير الطغاة. وجاءت الثورة فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس مما يذكره لها بالحمد.

لهذا رُوِّع سدنة العدالة وهم فى محرابهم يؤدون واجبهم بجموع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه. وتقتحم حرمة دار القضاء للفتك برئيسه. ولا ندرى لذلك سببا سوى فرية أذاعها المغرضون. وهى فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصلحى هو تعيين مستشار بالمحكمة... وما كان رجال المجلس ليجتمعوا أبدا لإصدار قرارات لا شأن لها فى أعمالهم وبوجه خاص ماله صبغة سياسية...

وقد بادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المسئولة عن الأمن عندما نبه إلى الخطر. وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط المخابرات وأطلعه على روح المجلس التى كانت تتجه نحو المجلس. فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحى المشار إليه. فليُطْلع الضابط المتظاهرين. أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وما كاد رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكرا مروعا داميا...

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرًّا حتى توافى بتصرف الحكومة فى هذا الشأن...

وهذا نص الكتاب السرى الذى أبلغتُ به قرار الجمعية.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

السيد رئيس مجلس الوزراء...

وقد تلقيت[1] منه الكتاب التالى:

مجلس قيادة الثورة — الراسل: بكباشى أ.ح. جمال عبد الناصر

السيد وكيل مجلس الدولة.

ردا على كتابكم المؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ بما انتهى إليه قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى ٣٠ منه فى شأن الاعتداء الأثيم الذى وقع على رئيسه وهو يؤدى عمله بدار المجلس أود أن أنهى إليكم أننا جميعا أنا وإخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذى نستنكره كل الاستنكار. ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة فينبغى أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.

---

(١) تلقى هذا الرد المستشار السيد على السيد وكان رئيس الجمعية العمومية لتخلف الدكتور السنهورى عن الجلسة إذ كان يعالج بالمستشفى من جراحة. وبصدور قانون يحرم الوزراء السابقين من الوظائف، صار المستشار السيد على السيد هو الرئيس الثالث فى تاريخ مجلس الدولة. والثلاثة يتعادلون ولا يتفاضلون. وبمدة رياسته حتى ١٩٦١ أتاحت السماء لمصر خمسة عشر عاما كاملة من القضاء الإدارى من أعلى المستويات فى العالم. وقد كانت «سيادة القانون» و«حماية الحقوق والحريات» ديدنه مد كان قاضيًا جزئيا فى الثلاثينات من القرن الحالى، ثم رئيس محكمة بمجلس الوزراء يرأس مكتب مراجعة الأحكام العسكرية فى فترة الحرب العالمية ثم قاضيًا وحيدًا للأمور المستعجلة مدة طويلة فى محكمة القاهرة الابتدائية، ولعله القاضى الوحيد الذى ولى وظيفة المستشار دون أن يشركه فى مجلس القضاء قاضيان فى مدة عمله بالمحاكم الابتدائية. وذاعت اتجاهاته فى العدالة وحماية الحريات فى وزارة العدل فكان «أول» من طلب إليهم كامل مرسى المشاركة فى مجلس الدولة الجديد وكان «أول» من قبل ذلك فى حين تردد كثير من زملائه فى القبول خيفة أن لا ينجح القضاء الجديد من جراء مقاومة الأحزاب المشتركة فى الحكومة له وفى فترة رياسة السنهورى للمجلس رأس الدائرة الثانية للمحكمة وعين وكيلا للمجلس ونافست أحكام دائرته أحكام دائرة الرئيس بقوة أسبابها وصياغتها واتجاهاتها لتعميق «سيادة القانون» فى الأمة والحكومة والقضاء الإدارى.

وقد حافظ على ذلك كله فى مدة رياسته للمجلس.

وبحثه فى أول اعداد مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٠ عن رقابة دستورية القانون يكشف تأثيره فى اتجاهات المجلس منذ نشأ المجلس. دخول فيه الدكتور السنهورى وفى زميله سليمان حافظ [ودخل المجلس خلال العام الماضى.. سليمان حافظ بك.. فكسب المجلس به ذخرا غنيا من المواهب الممتازة وقيمة عليا من قيم الأخلاق والكفاية يعتز بها المجلس ويفخر.

واختار المجلس لوكالته فى محكمة القضاء الإدارى مستشارا من أساطين رجال القانون وحجة ثبتا فى القضاء الإدارى اشتهر بكفايته الممتازة فى جميع المناصب القانونية التى تولاها هو حضرة صاحب العزة السيد على السيد] تخرج من أوائل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وكان عضوًا مشهودًا بامتيازه فى هيئة قضايا الدولة بوزارة الأوقاف وكذلك كان الرئيسُ الأولُ للمجلس (كامل مرسى) رئيسا لقسم قضايا الحاصة الملكية. وبإضافة السنهورى إليهما نجد الرؤساء الثلاثة الأوائل للمجلس أعضاءً فى هيئة قضايا الدولة وللمستشار السيد على السيد باع طويل فى الحفاظ على الحقوق والحريات. =

ولأننا نوقن بأن مجلس الدولة منذ إنشائه وهو يقوم على رسالته كما ينبغى فلم تلن قناته فى سبيل الحق فى عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق فى قلب الشعب وإن لم يقر فى ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة ذلك كله للمجلس عند قيامها فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس. وقد كان هو «ورئيسه» ساعد الدولة فى الفتيا والتشريع ومستشارها الناصح الأمين لتحقيق الأهداف المشتركة فى محاربة الطغيان وتحقيق الصالح العام.

يقيننا جميعا أن كل مصرى مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث إذ لا يمكن أن يجترىء على حرمة القضاء إلا عدو للوطن أو خائن له. وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحاكمة المقصرين، وسيكون عهدها للمجلس أن تعمل دائما على ما يزيد فى تدعيم استقلاله ويوطد سلطته فى القيام بأداء رسالته للتعاون على تحقيق أهداف الثورة. وأود أن تبلغوا كتابنا هذا إلى الجمعية العمومية للمجلس وإلى سائر موظفيه.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

بكباشى أ.ح.
نائب رئيس مجلس قيادة الثورة
ومجلس الوزراء
إمضاء (جمال عبد الناصر)

ولما تلقيت هذا الرد دعوت الجمعية العمومية وانتهت إلى القرار الذى أبلغته بالكتاب التالى:

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أننى إذ تسلمت كتابكم.. تلوته على الجمعية العمومية فورًا وقد رأت أن تسجل - مع الشكر - للحكومة استنكارها الشديد للحادث الأليم، وأنها جاهدة على القصاص من العابثين.... وتود الجمعية العمومية للصالح العام العمل على نشر كتاب المجلس ورد الحكومة عليه.

= ومن أحكامه فى عام١٩٣٣ «أول حكم» قضى ببطلان التفتيش إذا لم يصدر الإذن به من النيابة العامة سنة١٩٣٣ وكان إعلانا «لسيادة القانون» فى عهد دكتاتورى باطش أقرته محكمة النقض فأضيف النص بوجوب ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية - وكنت محاميا فى القضية أعمل بمكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوى (١٩٢٨ - ١٩٣٧) - دفعت بهذا الدفع ونشرت «مجلة المحاماة» بحثى فيه مع الحكم فى سنة ١٩٣٣ وأتبعته فى سنة تالية ببحث نشرته المجلة عن تصرفات السفهاء قبل الحجر. ولما ولى وزارة العدل رئيس التحرير الأستاذ صبرى أبو علم باشا اختارنى - باليحثين - وكيلا للنائب العام فى نوفمبر سنة ١٩٣٧.

وبناء على طلبكم قد أبلغنا كتابكم إلى سائر موظفى المجلس...
تحريرا فى ٤ من أبريل ١٩٥٤.

وكيل مجلس الدولة
إمضاء (السيد على السيد)

ولا يفوتنى أن أسجل أن الحكومة وفت بما وعدت من القصاص من العابثين فقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا ونالوا جزاءهم العادل).

❁ ❁ ❁

واعتداءات الغوغاء على النابهين كصدمات الجمادات للأحياء تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكرا لا يبلى بعد أن نال من دهره ما تمنى – كما كان السنهورى يقول – ولم يكن ينقصه إلا محنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء. والدهماء هى التى طالبت الحاكم الرومانى بإعدام السيد المسيح.. والأذى هو الذى أذاع فى الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة.

ولقد كان السنهورى من بضع سنين أقربَ الناس من النقراشى وأحمد ماهر وهما يُستشهدان. ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتها فى مسجد عظيم بالقاهرة. وفى سنة ١٩٥٤ كان أقربَ الناس من محمد نجيب. ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة.

بصدور قانون فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهورى بالوظائف، وحق له أن يكتب فى ١٩ أغسطس (الحرية كالصحة من أكبر نعم الله. ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول).

❁ ❁ ❁

وفى سنة١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرتجيه كامل مرسى لمجلس الدولة وأضيف فى آخره نص وقتى نُقل بناء عليه ثمانية عشر عضوا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهورى إلى جهات قضائية أخرى نالوا فيها حُظوظًا مثل ترقيات مجلس الدولة، وكانت الحكومة فى غنى عن أن تسهم وتسىء لنفسها بهذا الإجراء الذى أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء. مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة فى سنة ١٩٦٩[1].

❁ ❁ ❁

(١) فصل القضاة سنة ١٩٦٩:

يُجمع مقال الدكتور عثمان حسين عبدالله عن الدكتور السنهورى المشار إليه من قبل، ومثله كتاب آخرون أرخوا لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، بين هذا النقل عناسة إصدار قانون مجلس الدولة سنة ١٩٥٥ وبين فصل نحو مائتين من رجال القضاء بمناسبة إصدار قانون خاص بالقضاء وإنشاء المحكمة «العليا» سنة ١٩٦٩ وبه لم يعد وصف «العليا» قاصرا على محكمة النقض.

= وربما يفيد فى هذا الصدد ذكر الوقائع التالية:

١ – فى ٢٤ – ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعانى الوزير شعراوى جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت فى مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدى – مد الله فى عمره – وشعراوى جمعة والسيد سامى شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول شكوى الرئيس من الشغب الحادث فى نادى القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه. ويمكن إجمال رأيى ليلتئذ فى أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ. وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التغاضى عنها. وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم. وأن رئيس محكمة النقض «المستشار عادل يونس» واحد من أحسن الرؤساء فى التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة. وذكرت شاهدا على ذلك. وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه. فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير معه من قبل، وأن الوزير اعتذر له – على ما علمت – قالوا: لم يعتذر. بل الوزير مستقيل لعجزه!

ولما استأذنت لمفارقتهم طلب الوزيران إلىّ أن أملى رأيى على السيد سامى شرف ليقرأه الرئيس. فأمليته فى فقرات. واقترحنا على أن نجتمع فى الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيى إلا فى تفصيل صغير خاص بعدد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة.

وطلب الوزيران أن أنتظر يومين حتى أعرف رأى الرئيس. وانصرفت.

وبعد يومين اتصل بى السيد شعراوى جمعة وأثنانى بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب. ودعوت له بالتوفيق.

بعد ستة أيام قرأت بالصحف ما يفيد «تجنيد» رئيس مجلس الدولة يومذاك لوزارة العدل ورافق التعيين فصلُ القضاة وقانون بإنشاء (المحكمة العليا) وهى التى صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا – وكان أول المفصولين عادل يونس.

٢ – أطلت التفكير – منذ عودتى للمصيف – فى أسباب القلق المفاجىء الذى تناقشنا فى شأنه- واستبعدت أى صلة لعادل يونس بما يحدث بالنادى لأنه لا يتردد عليه، واستبعدت أن يكون الرئيس راضيًا عما اصطنعه وزير العدل من خلاف خاص ببراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل فى (سرى لانكا) لأن عادل يونس فى ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جوابا لطلب دولة سرى لانكا قاضيًا مصريًا لإجراء تحقيق، وليس فى مصر أصلح لهذا منه ونجاحه فى أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه.

وأخذت أستعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦١ نفذه وزير عدل فى سورية ونقيب للمحامين ووكيل هيئة قضايا الدولة (إبان رياستى لها) ومستشار من مجلس الدولة الذى انشىء أيام الوحدة فى سوريا.

لكنى توقفت طويلا أمام انقلاب حدث فى السودان أخيرا ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميرى ونفذه له بابكر عوض الله وكان كبيرًا للقضاة بالسودان. فلعله لفت النظر إلى كبير القضاة بمصر وإلى جلبة نادى القضاة أيضا – والله أعلم.

٣ – وكنت أعرف أن الوزير المستقيل منذ ولى الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكى وأن الكشوف بقيت دائمًا على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له فى داره ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالى سنة ١٩٧١ وكنت مقررًا للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية وورد على ذهنى عندئذ أن فصل القضاء سنة ١٩٦٩ عجل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه.

٤ – وكان الوزير رئيسا لما سمى لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع وحضرت جلستين لها طالبت فيهما مرتين بتضمين الدستور نصا على أن تكون الشريعة مصدرًا للتشريع. ولم أجد لذلك صدى فى الشروع. فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عند تقديمها طلبتُ فيها النص على الشريعة فى المادة الثانية من الدستور. كما وضعت فى مقترحاتى لمواد الدستور نصًا يمنع سقوط جريمة الاعتداء=

وفى هذا المقام نعرض لما جاء فى هامش المذكرة المؤرخة ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ فى كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كُتب كثير عن حادث الاعتداء.. فى مظاهرة خرجت من مبنى هيئة التحرير.... .

ذكر الدكتور أحمد زكى (باشا)... بجريدة الأخبار ١٩٧٥/٩/٨ أن الاعتداء على السنهورى وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلى. وذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتاب نشره... أنه فى يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبدالحكيم عابدين فى منزل الدكتور أحمد زكى حيث عرض السنهورى عليه الإشتراك فى الحكم. ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية.. ومعنى ذلك أنه كان جادًا فى إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى وهو ما أغضب العسكريين الطامعين فى إقامة دكتاتورية عسكرية.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه قال:

رأينا أن السنهورى كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع فى صبيحة اليوم التالى لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار فى الحكم. وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم فى البلاد وفى طليعتها الإخوان المسلمون.

أما ما يتعلق بالمسئولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتابه أن السنهورى فى أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر فى تدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه.

ويشير الأستاذ أحمد حمروش فى كتابه (شهود ثورة يوليو) عن هذا الاعتداء إلى أن البكباشى الذى فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربى كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى (إنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع رئيسين فى هيئة التحرير. ولما توجه للسنهورى فى مكتبه رفض مقابلته. فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية فى ملابس مدنية وهم يهتفون (الموت للخونة).. فتدفقوا

= على الحريات والحقوق الطبيعية. وهو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء.

٥ - كان الرئيس السادات نائبا لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سنة ١٩٦٩. ولما قام بثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم. أولهم عادل يونس. وحتّمت على صلتى بوزير العدل آنئذ المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات عليم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار فى ٢٤ - ٢٥ أغسطس فى مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه. وكان الوزير دائبا على العمل لإعادتهم أجمعين، حتى صدر حكم القضاء ببطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون.

يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية.. هاتفين (تحيا الثورة) و(تسقط الرجعية).. ثم حضر صلاح سالم.. وأيد اللواء محمد نجيب نفسه فى مذكراته بعنوان (كلمتى للتاريخ) تدبير المظاهرة واستغلالها لفرض الحكم العسكرى ومنع إقامة حكم مدنى).

وأول ما نلاحظه على ماقيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول بعد إذ قال مجلس الدولة قوله فيها وأثبت للحكومة الشكر على مواقفها ومحاكمة العابثين أمام المحكمة العسكرية العليا وحكمها بالجزاء العادل.

وغير مقبول أن ينسب إلى السنهورى تدخل فى سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها فى هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجه إذا اتصل بقضية، أو أن يطلب إدخال جماعة فى الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل، ولاتقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء.

بل كان الدكتور السنهورى آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان، أو يقبل الإخوان تدخله، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لايُطَلّ.

والقول باجتماعه مع بعضهم لايثبت زعما خاصا بما دار فيه لم يزعمه الدكتور أحمد زكى نفسه.

وإنما كان النزاع على السلطة قائما بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب.

وقيل يومئذ إن الدكتور السنهورى اجتمع مع على ماهر فى نادى محمد على (نادى وزارة الخارجية الآن) وتكلما فى ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية - ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأى ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها.

ولا يكفى الزعم بأن الدكتور السنهورى اتهم جمال عبد الناصر بتدبير حادث الاعتداء ليثبت اتهامه بتدبيره.

ومع كل ذلك لم يذكر أحد ماتم فى تحقيقات النيابة أو المحكمة العسكرية أو الجمعية العمومية لمجلس الدولة وفيها مقطع النزاع فيما حدث للدكتور السنهورى.

ولقد زار جمال عبد الناصر مجلس الدولة فى يوم تالٍ ومعه د. حسن بغدادى وهو ممن خرّجهم السنهورى وزاملوه فى الجامعة ثم فى مجلس الدولة، وكان وزيرًا، فاجتمعا بالمستشارين وبوكيلىْ المجلس وكانوا غضابا للحادث لكن أحدا منهم لم يردْ على ذهنه اشتراك جمال عبد الناصر فى تدبيره بل طيبّت زيارته خواطر المستشارين.

وكان الجميع حزانى لما أصابت به الدهماء رئيس القضاء فى مجلس الدولة وقد أجزل جمالْ عبد الناصر الثناء عليه وعلى وقوفه ضد الطغيان.

ولا يتمارى أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه فى أيام عصيبة.

* * *

قبضت السماء للقضاء على النظام الملكى رجالاً حاسبوا الملك على نزواته. يتصدرهم رجلان هاجمه أولهما فى المجلس التشريعى الأعلى سنة ١٩٥٠ وأنذره بزواله على الملأ وفى الصحف، وكان رئيسا سابقا لهيئة من الهيئات القضائية وعاقبه الثانى بأحكام أصدرها وهو على رأس الهيئة القضائية المختصة بعدم المشروعية فى تصرفه فكان ذخرًا تذخره الأمة ودرسًا تستذكره: أن الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفير الهاوية. وأن فى «سيادة القانون» نجاة للحكام والمحكومين. وبهذا أدى الرجلان عن جيلهما فرض عين كانا مطالبين به، ويجمع بينهما مقولة سبقت فى صدد مصطفى مرعى أنه كان (بنبوغه فى العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية مجتمعة يعتبر شهادة لنظامنا التعليمى فى دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمى).

ولا جرم أن لسيرة السنهورى رنينا خاصا فى الأذن ترق له مشاعر السامع:

لصنوف الاضطهاد التى ابتلى بها على مدى نيف وعشرين عاما وللمحن، تنزل به تترى فى زمن بعد زمن، وهو دؤب عُفّو يرى الجزاء الحق لذاته فى خدمة بلاده ويذيب نفسه حبًّحبةً فى المصلحة العامة.

ولأعماله فى سبيل الشريعة الإسلامية وخدمة الوطن العربى والوطن المصرى وتوحيدهما وإن غاضبته السلطة التى تنتفع من عمله .

وكانت أحوج إليه منه إليها.

ولما جاءه خصومه مظلومين رفع الظلم عنهم بشجاعة لاتعرف التردد.

ولما كتب عن انحراف السلطة التشريعية حسب بعضُ أنه يدافع عن رأيه ضد سلطة تناجزه. وما كان إلا عقيدةً سيطرت على ضميره سطرها من ثلاثين عاما وهو يطلب العلم فى فرنسا، ونفذها بشجاعة فى أحكامه عندما أتيحت له الفرصة لحساب مصر وحساب العدالة. وكل حكم أصدره كانت مصر تنتظره. والأيام دول. وكم دالت دول أو حكومات فى تلك السنوات

ولاريب فى أن أحكامه فى تلك السنوات كانت تسبق التقدم، كالبشريات بالأيام العظيمة التى قدرها الله لبلاده.

❁ ❁ ❁

أحدثت إصلاحات الثورة آثارها فى نشاط مجلس الدولة فاتسع بمسئوليات الإصلاح الزراعى ومحاكمه وبقضايا دائرة العقود الادارية ثم تراخى بعض الآثر فى الطعون ضد القرارات التى رأت الحكومة عدم سماع الطعون فيها لما تتضمنه من دواع ثورية.

وولت الحكومة وجهها شطر الشركات القائمة على الامتيازات العامة والاحتكارات (شركة

السكر – شركة مياه القاهرة – شركة ترام القاهرة) واقتضت دواعى السرعة للفصل فيها أن تحال على التحكيم باتفاق الخصوم (والمذكرتان الخاصتان بالأوليين منها واردة فى المذكرات المشار إليها من قبل ورأس هيئة التحكيم فيها المستشار طاهر باشا محمد الوكيل الأول فى تشكيل مجلس الدولة. وأخذت الجهات المعنية بسبيل تشريعات اقتضتها الثورة، من إعداد دستور سنة ١٩٥٦ إلى وضع قانون للجيش (خول اختصاص محكمة القضاء الإدارى بشئون الضباط إلى لجنة الضباط)، إلى قانون جديد يستجيب لآمال مجلس الدولة أنشأ محكمة إدارية عليا ونظاما للمفوضين لكفالة استقلاله الكامل ثم شرعت الحكومة فى تنفيذ قانون كانت قد أعدته لتمصير الشركات الأجنبية

وفى إبان هذه الفترة دُرس نظام حصص التأسيس فى شركة قناة السويس قبل تأميمها. فظهر لنا أنه تزييف خارج على القانون وتكفل بأمره وفد المفاوضات بعد تأميم قناة السويس وكنا من أعضائه – كما صدر قانون تمصير الشركات وتنتهى هذه الفترة عند قيام الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ودستورها وكان توحيد الجهات القضائية (القضاء المدنى ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة) ركنًا من أركانها يتفانى المصريون والسوريون لإرسائه.

* * *

فى هذا المعترك نبه ذكر أعمال تاريخية نجب فيها رجال كبراء على المستوى العالمى ومنهم ضباط فى الجيش أدوا أمانة العمل الوطنى الضخم دون أن تعرف فيه مخالفة واحدة للقانون أو العدل من واحد منهم بل سبحوا فى تيارات السياسة العالمية بنزاهة وعدالة وإعلاء لمبدأ سيادة القانون. مما يعتبر شهادة عملية من حكومة الثورة، بإمكان تحقيق الأهداف الكبيرة مع التزام «سيادة القانون».

– ففى أعمال التحكيم برز المهندس محمود يونس ليحتل من بعد مكانه التاريخى الفريد فى إدارة قناة السويس بعد التأميم، بكفاية ويسر حببا التأميم وإدارته إلى العالم[1].

– وفى وزارة الثقافة لفت الأنظار إلى آفاق جديدة الدكتور ثروت عكاشة كوزير فنان صاحب مبادرات فى روافد الثقافة.

– وكان الأستاذ أمين هويدى أخوف الناس أن يحمل ظلما. ذهبت إليه فى إدارة المخابرات أعترض على تدخلها فى قضية لقناة السويس ونبهت على رأى رئيس الجمهورية فقال لى: نحن قضاة. فاعترضت بقولى: أنتم قضاة؟.. والحق أنه كان أشبه بالقضاة إذ ولى الوزارة.

---

(١) ولما نشرت مجلة هيئة قضايا الدولة عددًا خاصًا بالتأميم ووثائقه وصحيفة دعوى الحكومة بسويسرا فى صدده بعث سفير بناما يشتريه فأهديناه أكثر من عدد.

- وفى تنفيذ التمصير برز اقتدار المهندس محمد صدقى سليمان فى إدارة المؤسسة الاقتصادية، ليبلغ الأوج فى بناء «السد العالى» على النيل بأيدى المصريين[١] وكذلك برز كرئيس للوزارة.

وفى مقام إحسان الأداء لايمكن نسيان اسم المستشار نهاد القاسم كوزير للعدل فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقرَّ الانقلاب الذى أحدث انفصال القطرين. وبقى بمصر على الولاء للجمهورية المتحدة حتى أذن له فى العودة إلى سورية ليتوفاه الله بعد أن يعود تاركا للوحدة العربية مثلا خالدا على النجاح وكان لايفتأ يشيد بالسنهورى وصداقته له كما كان يحدثنا عن مجادلاته لعبد الناصر فى مجلس الوزراء وقد أعلن ذلك عبد الناصر بعد الانفصال.

١ - بهذه الأمثال ونظائرها أظهرت حكومة الثورة للعالم أن من أظهر أعمالها فى تاريخ مصر ماقام أحسن قيام على قواعد العدالة ونفذ فى كنف «سيادة القانون».. وهى شهادات على الموظفين الذين يخالفون القانون .

٢ - ومن بحث التصرفات الحكومية السابقة وتصرفات الأجانب قبل قيام الثورة سنة ١٩٥٢ ظهر أنهم يختلفون فى كثير من الاتجاهات ويلتقون عند هدف واحد هو استصفاء الثروة المصرية.

٣ - أن اعتماد الخديوى اسماعيل وابنه توفيق على نوبار - أو نظرائه - أطلق له العنان فى وظيفة السمسار فباع نفسه ثم باع مصر مثنى وثلاث ورباع إلى الأجانب وإلى نفسه[٢]. كتب عنه الشيخ محمد عبده [الرجل ليس بمصرى ولا عربى ولا مسلم: فإذا باع مصر بأرخص الأثمان فهو الرابح].

٤ - وأن من وصمات ذلك العصر خدمة الموظفين فى الحكومة للشركات خفية وهم فى وظائفهم ثم خدمتهم فى هذه الشركات جهرة بعد ترك وظائفهم.

---

(١) قلت له بمكتبه - مد الله فى عمره - وكان رئيسًا للوزارة، إن الأمة كلها تثنى على بيانك أمام مجلس الأمة. فتعجب. فقلت: لأنك صارحتها - لأول مرة من عشر سنين - بحقيقة الموقف الاقتصادى. وقد أثبتت محاضر مجلس الوزراء أنه اعترض على حرب سنة١٩٦٧.

(٢) هو مؤسس المحاكم المختلطة التى أخرت استقلال مصر ثلاثة أرباع قرن ومؤسس شركة مياه القاهرة بامتياز منحه لها وهو وزير الاشغال لتبيع مياه النيل لأهل القاهرة بثمن فادح ويبقى وأهله فيها ثلاثة أرباع القرن! روى الدكتور السنهورى نقلاً عن كتاب (القاهرة والقضاء الدولى) للمستشار البلجيكى ميناز: أنه لو لم تكن المحاكم الوطنية حقيقة واقعة عند توليه الوزارة لحال دون افتتاحها مجاملة للإنجليز. وانه عين حاجبه مستشارا فيها! ليتجسس عليها! وأنه نقل رئيس دائرة فيها بناء على شكوى أرمنى - مثل نوبار - إلى المحاكم المختلطة ورفضت المحاكم المختلطة تعيينه وفقد المستشار وظيفته! وأنه اصطر رئيس محكمة الاستئناف يسرى باشا للاستقالة لأنه رفض سماع مندوب الحكومة الذى جاء يتكلم بالفرنسية أمام محكمة لغتها العربية!- ونوبار هو الوزير الذى قبل جلاء الجيش المصرى عن السودان سعد رفض شريف باشا لذلك وقوله (إن تركنا السودان فهو لايتركنا) وقدم استقالته.

٥ – أن القضاء والإدارة ولايتان لا يصدق أداؤهما إلا بإحساس وطنى. وأن الإحساس الوطنى فى القضاء هو التزام العدالة.

العربى الكبير:

إذا كان حسنًا أن يخدم الرجل الكبير أفكاره الكبيرة بعمله فى مواقعه فأحسن منه أن يجعل الدولة تخدمها. فتلك قوة لها وله ويد الله مع الجماعة..

وتتعاظم الحسنيان إذا عمل صاحب الفكرة لها فى خدمة الدولة. فهو عندئذ يستخدمها ويخدمها ويخدم فكره، وما أسعده إذ يعلّم القيام بمصلحة عامة أو يعلم قومه جماعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وهو درس آل إلى السنهورى من محمد عبده فعمل به لإحياء الفقه الإسلامى والتزام الشريعة.

وما كان إلا هبة من السماء لرجل حسب بعض معاصريه أنه زال عن سمت السلطة فرفعه الله إلى سمت أعلى ذكرًا وأبقى أثرًا.وأبقاه مع الشريعة مابقى من عمره، ويسره لليسرى فجعل أعماله الماضية جميعًا توطئه للعمل الكبير الذى سيدلى فيه بدلوه. وبايعت له طبقات المثقفين من جرائه. فبدا للأمة العربية وخاصة للمثقفين كأنه ملك غير متوج، وضع فى حجارة الأساس لدولتين عربيتين ناشئتين قوانينها ونظامها القضائى الدائم وأضاف إلى الفقه الإسلامى فى معهد الجامعة العربية دروسه التى ضمنها كتاب (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) وإلى العالم القانونى الواسع بقية الأجزاء العشرة فى موسوعته الكبرى (الوسيط) ولها شموخ تمثال عظيم لذكره جزى الله به وفاءه لعهد عاهد أمته عليه إذ بلغ الستين. فكتب:

(فالوقت الذى أستطيع فيه الإنتاج محدود. ويجب أن أذكر هذه الحقيقة فأعمل لدنياى كأنى أعيش أبدًا وأعمل لآخرتى كأنى أموت غدًا) وقد عمل، وساعدته الجهات القضائية المصرية كافة[1] فى عمله وباستمرار، مدركة مقدار مايخدم الأمة بتوحيدها على قواعد الشريعة ومنها العدالة والمشروعية.

١ – وبهذا المزاج الموفَّق قدم للدولة الوليدة – فى الكويت – قانونها المدنى (قانون التجارة) وأبقى لها قواعد الشريعة من مجلة الأحكام العدلية – وقد صنع بعض ذلك منذ

---

(١) حرصت الجهات القضائية على الاستجابة لطلباته وقد طالما كتب فى إبانها عن الوحدة العربية والحرية وخدمة الاشتراكية وكان من أسبق الناس إليها. وكانت هيئة قضايا الدولة أسبق إلى معاونته برجال على درجة عالية من الكفاية اختارهم وبقى بعضهم فى الكويت بقسم التشريع بضعة عشر عاما بعد وفاته، وكانوا ممن شملهم النقل بين الثمانية عشر عضوا المنقولين من مجلس الدولة عام ١٩٥٥. وكان يعجبه أنهم كانوا فى هيئة قضايا الدولة موضع ثقتها وثقة الحكومة، ولقد كانوا أعضاء فيها نقلوا إلى مجلس الدولة عند إنشائه ولم تتغير ثقتها فيهم.

سنوات للعراق، كما قدم للكويت دستورها ونظامًا قضائيًا مصريًا (القضاء - قسم الفتوى والتشريع) فيه السمات الكويتية وهو نظام أثبت قوته وصلابته على مدى نيف وأعوام أربعين ومن حقه أن تباهى الأمة العربية كافة به كما تباهى مصر بنبوغ قضاتها فى تشكيلاته، وعليها أنْ تدرس أسباب ذلك لتسلك بها سبيل الإصلاح.

بهذا العمل العظيم فى تاريخ الأمة العربية والعادىً فى حياة الرجل، قدم السنهورى شهادة جديدة للشريعة الإسلامية وله تأيدت بأخرى مثلها عندما عدلت الكويت قانونها فأضافت مزيدًا من أحكام الشريعة زاوجت به بين الفقه الإسلامى حديثه وقديمه على النحو الذى طالما تغيّاه السنهورى منذ وطأت قدماه أرض فرنسا سنة ١٩٢٢.

٢ - ثم كرر السنهورى مَثَل سوريا فى الجمهورية العربية الليبية، بقانون هو القانون المصرى الذى صدر فى سنة ١٩٤٨. وبنظام قضائى ماتزال تتفيأ ظلاله.

وهاتان دولتان تضافان إلى الأخذ بالقاعدة القانونية والنظم المطبقة لها والتى تأخذ بها مصر والعراق وسورية.

وفى ليبيا بدأ تلاميذه وضع قانون كامل من الفقه الإسلامى للدولة وستتعاقب قرارات الدول العربية بذلك.

٣ - ووضع دستورا للسودان.. ومشروع دستور للإمارات العربية المتحدة ومجموعة قوانين للبحرين منها قانون التجارة.

وفى أول العام الخامس والسبعين من عمره دعا السنهورى ربه ليكلل حياته (بالنجاح والتوفيق فى خدمة بلدى خدمة تتفق مع الحق والعدل وأجعل هذا العام والأعوام التالية أعواما مباركة ميمونة للوطن المصرى والوطن العربى وللإنسانية جمعاء).

وفى ١٩٧١/٧/٢١ توقفت عن أن تدق نبضات القلب الكبير.

٤ - وتبادرت السماء والأرض إلى تكريمه. فصدر الدستور المصرى بعد أسابيع يعلن أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع وأن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، وأن استقلال القضاء ركيزة النظام. وهذه شهادة من التاريخ ترفع قدره قدر مايقترن اسمه بشريعة الله وسيادة القانون واستقلال القضاء، فطوبى له.

❁ ❁ ❁

رثاه مجمع اللغة العربية فى ٥ ديسمبر وعبر فيه عن مشاعر الأمة زميله محمد عزيز أباظة. وهو رجل قانون صحيح القياس. ومما قاله:

غيّب الموت شافعى زمانه وأصاب القانون فى برهانه

جمع الشرق وحده فتلا قى فى دياييج علمه وبيانه
من أقاصى خليجه لدمشق من طرابلسه إلى بَغْدانه
رب ومض مضى لاح فى الـ أفق سنبلو غدا مدى لمعانه

وسيستقبل عزيز أباظة وهو فى قبره مصطفى مرعى بعد عامين فيلقى خطابه الكاتب الكبير ثروت أباظة فى مجمع اللغة العربية.

* * *

وبعد ففى الصفحات السابقة إشارات عجلى لأعمال مصرى عظيم، تشهد لمصر باقتدارها على سداد حاجتها وحاجات الوطن العربى من الرجال. مهدت له ثورات ثلاث تطالبُ بسيادة القانون هما: ثورة الضباط على الخديوى أسماعيل والثورة العرابية على الخديوى توفيق وفيها ظفرت مصر والسودان بدستور سنة ١٨٨٢. واحتلها الجيش البريطانى بدعوى الدفاع عن مصالح الأجانب، ففصلوا شطرى الوادى ليغتصبوا من مصر دولا كثيرة فى وسط أفريقية وألغوا الدستور. وعطلوا آلة الزمن وتيار الحضارة عن أن يحدث آثاره. وأحلوا محلها هموم الجوع والخوف وأدواء اليأس والتباغض، لولا طليعة من رجال القانون نذرت نفسها لتكوين «رأى عام» يقاوم العدو. ألفوا «الجمعية الخيرية الإسلامية» يقدمهم محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين والهلباوى وآخرون من زملائهم. وحمل المشعل معهم مصطفى كامل ومحمد فريد والأخير عضو بارز فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

وانضم إلى الركب العظيم من رجال القانون عبد العزيز فهمى ورشدى وثروت ومحمد طلعت حرب وبزعامة سعد زغلول للثورة الثالثة سنة ١٩١٩ أعلنوا استقلال مصر سنة ١٩٢٢ ووضعوا لها دستورها الأول فى هذا القرن، وعطل الإنجليز والملك نعمة الله عليها به حتى قامت الثورة الرابعة سنة ١٩٥٢ فأدالت مصرَ على العدوين معا.. وأصبحت مصر لنا.

* * *

فى هذه الثورة كان جمال عبد الناصر زعيمًا عالميًّا احتاجت إليه مصر فنتجته وكان أنور السادات خلفًا له احتاجت إليه فنتجته.

وبالأمان والاطمئنان وإعلان سيادة القانون فى دستور سنة ١٩٧١ عبر الجيش المصرى البحر إلى النصر سنة ١٩٧٣. وانفتحت مصر على العالم.

ومصر فى هذا البرزخ الذى تلتقى فيه الحضارات والقارات أو تفترق عنده، «دولة قانون» من نيف وخمسة آلاف عام. لها اليوم، كما كان لها على الدوام، دورها التاريخى فى أمتها العربية وقارتها الأفريقية وفى العالم، بأنموذجها الحضارى والدستور الذى تتأخاه وبالعدالة التى تفجر

الخير كالينبوع الطبيعى، لكلٍّ فيه مايكفيه، وبالعلم الذى يفجر الطاقات والملكات ويرفع أصحابه فى الدنيا والآخرة- وهى فى هذا رائد لايكذب أهله.

هى «دولة قانون» من عهد مينا (٣٣٠٠ ق.م) إلى سنوسرت (١٩١٨ ق.م) إلى حور محب (١٣٣٠ق.م) نقل عنها اليونان الأولون شرائعهم الأولى[١] وعلومها من فجر التاريخ المدون، وصحا عليها الرومان.

وإلى اليونان والرومان تنتسب أوروبا وأمريكا. وفى كل مدرسة فى دولة من دولها اليوم درسٌ أول هو «تاريخ مصر القديمة» باعتباره فجر الحضارة.

وفى كل معهد للعلم اليوم تتراكم شهادات «المنهج العلمى المعاصر» للإمام الشافعى الذى أعلن أسسه فى «رسالته» العالمية فى جوار الكعبة وحرره فى جامع عمرو بمصر فى القرن التاسع الميلادى وتبعته أوربة فيما ترجمت من علوم العرب[٢].

* * *

ولزام علينا فى ختام ما أسلفناه من ذكريات أيام شهيرة فى تاريخنا القضائى أن نسجل شهادة عيان:

أولا: أن من العلامات غير الصحية حدوث محاولات وصل القضاة بجهاز حزبى كما حاول بعضٌ فى سنوات سابقة على سنة ١٩٦٩. فتلك بداية لا تعرف نهاياتها تصيب النظام القضائى فى طبيعته وطريقته.

ثانيا: أن دخول القضاة فى السياسة هو وجهٌ أول لورقة، وجهُها الثانى تدخل السياسة فى القضاء. وإذا كان تدخل القضاة محدود الأثر فتدخل السياسة ليس لآثاره حدود. وقد يحتاج إصلاح الفساد فى عام إلى مائة عام.

ثالثا: أن القضاء القوى أو العدل الحقيقى يهب الدولة من قوته أسباب بقاء ونماء بالأمان والاطمئنان، وبخاصة فى دولة دينها الإسلام[٣].

---

(١) شرائع صولون ٥٥٥ ق.م.

(٢) (القرآن والمنهج العلمى المعاصر/الباب الرابع)- للمؤلف مطبعة دار المعارف.

(٣) من أبقى مقولات عمر بن الخطاب للمسلمين إذ لقى قاتل أخيه زيدٍ بعد العفو عن المرتدين فقال له:
- والله لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المسفوح.
- قالاالرجل: أتمنعنى لذلك حقا؟
- قال عمر: لا
- قال الرجل: إنما يأسى على الحب النساء

وفى القرن التالى كانت أوربا غارقة فى بحر الظلمات لاتعرف نظاما للقضاء. فى حين كان أبو جعفر المنصور يؤسس دولة تبقى فى عقبه قرونا خمسة: أصدر قاضيه سوار بن عبد الله حكما على غير هواه وشفع الحكم بأمر منه لتنفيذه. فصاح الخليفة صباح الفرح.
(ملأتها عدلا فأصبحت قضاتى تردنى إلى الحق).

رابعا: أن القاضى يقبل العمل ويرضى عنه تحت أشد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مادامت «سيادة القانون» مسلمة. ففيها وجه كريم «لسيادة القضاء».

وفى ختام هذه العجالة أكرر كلاما ظهر سنة ١٩٥٣ (فى كتاب من أجل مصر):

(والله - ومن صفاته العدل جلت صفاته - لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصًا لوجهه صادرًا عن حكمه. وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعى للحكم).

وتجارب مصر على طول تاريخها تثبت أن الاعتداء على القضاء لايقع من حكومة إلا فى أيامها الأخيرة..

«إن الله بالغ أمره»